مركز البيان للبحوث والدراسات
٢١٨
Al-Bayan Center for Research and Studies

الشيعة

المذهب والواقع



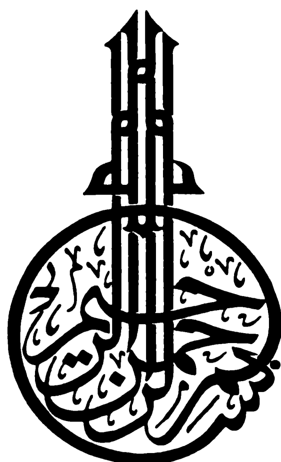
أ. د. ناصر القفاري

www.albayan.co.uk

الشيعة.. المذهب والواقع

تأليف

أ.د. ناصر بن عبدالله القفاري



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعدُ:

فهذا الكتاب أحد مجاميع المقالات المبثوثة في مجلة البيان، والتي عمل مركز البيان للبحوث والدراسات على ضمِّها وإخراجها ليسهل على القارئ الوصول إليها.

وهي مقالات للشيخ أ. د. ناصر القفاري في موضوعات متعلقة بالمذهب الشيعي وواقعه، كُتِبَت بمداد الخبرة، وامتازت بمعايشة كاتبها المعرفية لبواطن هذا المذهب وخفاياه.

ونرجو أن يكون في هذه الأوراق المقالية ما يعين على التبصُّر بحال القوم، وكشف أبعاد معتقداتهم، كما نسأل الله تعالى أن يوفق الكاتب ويزيده هدًى وسدادًا.

مركز البحوث والدراسات

كلمة حق في مسألة التقريب

كلمة حق في مسألة التقريب

التقريب الحق بين الطوائف هو جمع شملها على الحق والهدى استجابة لأمر الله سبحانه في قوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣)، وهو من أعظم فرائض الإسلام ومقاصده.

والفيصل في كل نزاع هو كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ كما قال جل شأنه ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩)، ولو لم يكن فيهما سبيل رفع كل نزاع بين المسلمين لم يأمر الله سبحانه بالرد إليهما.

لكن لا يستفيد من هذا المنهج إلا من يهتدي بهما ويسلّم لقضائهما: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦).

ولا يجوز - بدعوى التقريب - التسوية بين الحق والباطل، كما لا يجوز أن يُجعل المصلحون كالمفسدين: ﴿قُل لاَّ يَسْتَوِي الخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾ (المائدة: ١٠٠)، ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالبَصِيرُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلاَ الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ (غافر: ٥٨).

ومحاولة التوفيق بين الحق والباطل كما أنها متعذرة، فهي مضرة بالحق وأهله؛ لأن التوفيق يقتضي أن الباطل مساوٍ للحق.

ومحاولة التعامي أو التغافل عن الحقائق الثابتة والمفارقات القائمة، لا تحقق نتيجة، فهي كإيهام المريض نفسه بالشفاء، وتغافله عن الداء وهو يسري في الخفاء.

ويخطئ من يتحدث في قضايا التقريب قبل أن يعود إلى موارد التلقي أو المصادر الأساسية التي تتلقى عنها الطائفة اعتقادها وعملها، ذلك أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

كما يتجاوز الصواب من يساوي بين المذاهب الفقهية ذات الاعتقاد الواحد والمورد الواحد، كالمذاهب الأربعة[1]، وبين الطوائف الخارجة عن السنة والجماعة، بل وعن فرق الأمة، كالروافض والجهمية.

ولا يعرف الحقيقة من يساوي أيضًا بين البدعة الصغرى، كالتشيع أو الغلو في التشيع بحسب مفهوم السلف، وبين البدعة الكبرى، كالرفض والطعن في أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - كما بيّن ذلك الإمام الذهبي[2] والحافظ ابن حجر[3] وغيرهما.

وقد شاع في عصرنا تلبيس خطير وطغى وهم كبير، وهو إطلاق اسم «الشيعة» على «الروافض»، والحق تسميتهم أدعياء التشيع أو الرافضة كما سماهم الإمام زيد بن علي بن الحسين - رحمه الله -[4]، وقد انحسر التشيّع وتقلص وجود الشيعة اليوم، ولم يبقَ في وقتنا الحاضر سوى الروافض الذين ينتسبون للشيعة ويزعمون التشيّع لآل البيت، ويلقّبون بالإمامية والجعفرية والإثنى عشرية، وإذا أطلق لقب الشيعة اليوم لا ينصرف إلا إليهم، وما سواهم زيدية أو إسماعيلية.

وهناك خدعة كبرى مرّت على بعض الناس فوقعوا من حيث لا يعلمون في فخ الكيد الرافضي، فصدَّقوا الروافض حينما قالوا: «لا فرق بيننا وبين السنة»، ولم يكلفوا أنفسهم الوقوف على مراد الشيعة من هذه الدعوى بالرجوع إلى المصادر الأساسية للطائفة لمعرفة الحقيقة، ولم يتنبّهوا إلى أن هذه الدعوى مبنية على «كذبة كبرى» أتقن الروافض صنعها، وهي دعواهم الشائعة على ألسنتهم والمنتشرة في كتبهم، والتي تنسب كل ضلالة شذوا بها عن المسلمين إلى مصادر السنة، ومن هنا قالوا: «لا فرق بيننا وبين السنة»، ويستدلون على

(١) انظر: كتاب «أصول الدين عند الأئمة الأربعة واحدة» لكاتب هذه السطور.
(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٥-٦).
(٣) انظر: «لسان الميزان» (١/ ٩-١٠).
(٤) انظر: «منهاج السنة النبوية» (١/ ٣٥)، (٢/ ٩٦).

ذلك بأحاديث موضوعة مكذوبة، أو محرفة مبدلة، أو بعيدة عن تأويلاتهم الفاسدة[1].

ولهذا؛ فإنه لا يَنصح لأمته من يطلق القول بأنه لا فرق بين السنة والرافضة (التي تسمى الشيعة)، أو أن الخلاف بين الطائفتين في الأمور الفرعية أو في المسائل الكلامية، وهو يعلم - أو لا يعلم - أن هذه الطائفة قد انفصلت عن المسلمين بمصادر لها في التلقي يسمونها «صحاح الإمامية»، ويسميها الدستور الإيراني «سنة المعصومين»، والتي قد جمعت من الكفر والضلال ما لا يخطر على البال، حتى إنك تجد في مصادرهم مئات الأساطير التي تقول بنقص القرآن وتحريفه، وتكذب قول الله سبحانه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، وقد فضحهم أحد كبار شيوخهم المتأخرين بجمع هذه الأساطير في كتاب سماه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، وطُبع في إيران، وخُتم عليه بطابع الدولة الرسمي.

كما فضحهم آخرون من شيوخهم الذين أحصوا هذه «الكفريات» فقالوا: إنها بلغت أكثر من ألفي حديث[2]، وعدّها شيخهم المجلسي «متواترة معنى[3] لا تقصر عن أخبار الإمامة»[4] التي هي عمدة دينهم، فتأمل قيام هذه الديانة ومصادرها على محاربة كتاب الله عزّ وجل!

وترى في هذه المصادر مئات الروايات التي تجعل الشرك بالله سبحانه توحيداً، والوثنية ديناً، وقد بلغ بهم الأمر أن جعلوا بعض قبور أئمتهم أوثانًا تعبد من دون الله، بل ويفضلونها على بيت الله، ويجعلون الحج إليها أفضل من الحج إلى بيت الله الحرام، فيفضلون الشرك على التوحيد، وهذا من أعظم الإيمان بالطاغوت والكفر بالله، ومما قالوا في مروياتهم في هذا

(١) انظر: «مسألة التقريب» (١/ ٦١) وما بعدها.
(٢) انظر: «فصل الخطاب» (ص١٢٥) النسخة المخطوطة.
(٣) انظر كيف يتواطؤون على الكذب، وتستفيض في مصادرهم روايات الكفر، ويعدون هذه المصادر مقدسة، ويعظمون أصحابها، وهم أعداء القرآن، ورواة هذا الكفر والدعاة إليه؟!
(٤) «مرآة العقول» (٢/ ٥٣٦).

الباب: «إن الله أوحى إلى الكعبة: لو لا تربة كربلاء ما فضلتكِ، ولو لا ما تضمه أرض كربلاء ما خلقتكِ، ولا خلقت البيت الذي به افتخرتِ، فقرِّي واستقري، وكوني ذنبًا متواضعًا ذليلًا مهينًا غير مستنكف ولا مستكبر لأرض كربلاء، وإلا سُختُ بكِ وهويتُ بكِ في نار جهنم...»[1]، فتأمل كيف جعلوا بيت الله الحرام مجرد ذنَب ذليل مهين لبعض أصنامهم.

وقد افتخر بعض مراجعهم[2] في هذا العصر بهذه الأسطورة، فرفع بها عقيرته منشداً:

ومـــن حـــديـــث كـــربـــلا والـــكـــعـــبـــة

لـــكـــربـــلا بـــان عـــلـــو الـــرتـــبـــة

أما نصوصهم التي تفضّل الحج إلى مشاهدهم على الحج إلى بيت الله الحرام، فتربو على الحصر[3]، فمما جاء في مصادرهم المعتمدة من تقرير هذه الشرعة الوثنية قول إمامهم: «والله لو أني حدثتكم بفضل زيارته[4] وبفضل قبره لتركتم الحج رأسًا وما حج منكم أحد... وأن

---

(١) «وسائل الشيعة» (١٤/ ٥١٥)، و«بحار الأنوار» (٩٨/ ١٠٧).

(٢) هو محمد حسين آل كاشف الغطاء في كتابه: «الأرض والتربة الحسينية» (ص٥٥-٥٦).

(٣) وقد عقدت أمهات كتبهم كتبًا وأبوابًا في المزارات والمشاهدات، ضمنتها مئات من الروايات تجسد الشرك، وترسي قواعده ففي «البحار» للمجلسي (كتاب المزار) وقد استغرق ثلاثة مجلدات من «البحار» هي المجلدات: ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، وفي «وسائل الشيعة» للحر العاملي (أبواب المزار) وبلغت هذه الأبواب (١٠٦) (انظرها في ١٠/ ٢٥١ وما بعدها)، وفي «الوافي» الجامع لأصولهم الأربعة (أبواب المزارات والمشاهد) وتضمنت (٣٣) بابًا (انظرها في المجلد الثاني ج٨ ص١٩٣ وما بعدها) وفي «من لا يحضره الفقه» وهو أحد أصولهم المعتبرة عدة أبواب حول المشاهد وتعظيمها، كباب (تربة الحسين وحريم قبره) و(أبواب في زيارة الأئمة وفضلها) وغيرها (انظر ٢/ ٣٣٨ وما بعدها) وفي «تهذيب الأحكام» - أحد الأصول الأربعة المعتبرة - طائفة كثيرة من الأبواب تتعلق بتعظيم المشاهد والقبور، ومناجاة الأئمة بأدعية تتضمن تأليههم، (انظر ٦/ ٣ - ١١٦) ولهذا صنفوا مصنفات في هذا سموها «مناسك المشاهد»، مثل «مناسك الزيارات للمفيد» ذكره الحر العاملي في «وسائل الشيعة» (٢٠/ ٤٩)، ونقل عنه وجاء صاحب كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (٢٠/ ٣١٦-٣٢٦) على ذكر أكثر من ستين كتابًا لهم في هذه الوثنية.

(٤) وهم لا يريدون مجرد الزيارة المأذون بها شرعًا للسلام وللعبرة والاتعاظ والدعاء، إنما يريدون إقامة طقوسهم الشركية، لأنهم جعلوا هذه القبور كعبات لهم يحج إليها كما يحج إلى بيت الله الحرام.

الله اتخذ كربلاء حرمًا آمنًا مباركًا قبل أن يتخذ مكة حرماً»، ولما سمع الراوي هذه المقالة سأل إمامه مستنكرًا فقال: قد فرض الله على الناس حج البيت، ولم يذكر زيارة قبر الحسين! فلم يجد إمامهم ما يجيب به سوى قوله: «وإن كان كذلك، فإن هذا شيء جعله الله هكذا»[(١)]، يعني ليس عليك سوى الإعراض عن قول الله والأخذ بقولي.

وقالوا: «من زار قبر الحسين يوم عرفة كتب له ألف ألف حجة مع القائم، وألف ألف عمرة مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وعتق ألف ألف نسمة، وحملان ألف ألف فرس في سبيل الله، وسماه الله عز وجل (عبدي الصديق آمن بوعدي)، وقالت الملائكة: فلان صديق زكاه الله من فوق عرشه»[(٢)]، و«أن الله يبدأ بالنظر إلى زوار قبر الحسين بن علي عشية عرفة قبل نظره إلى أهل الموقف»[(٣)]، و«الصلاة في حرم الحسين: لك بكل ركعة تركعها عنده كثواب من حج ألف حجة، واعتمر ألف عمرة، وأعتق ألف رقبة، وكأنما وقف في سبيل الله ألف ألف مرة مع نبي مرسل»[(٤)].

وبلغت افتراءاتهم في هذا الباب أن قالوا: «إن الله يزور قبر الحسين في كل ليلة جمعة يهبط مع الملائكة إليه والأنبياء والأوصياء»[(٥)]، وقالوا مثل ذلك في قبر أمير المؤمنين علي [(٦)]،

---

(١) «كامل الزيارات» (ص٤٤٩)، و«بحار الأنوار» (٩٨/ ٣٣).
(٢) «وسائل الشيعة» (١٤/ ٤٦٠-٤٦١)، و«بحار الأنوار» (٩٨/ ٨٨)، و«الوافي» الفيض الكاشاني، المجلد الثاني (٨/ ٢٢٢).
(٣) «الوافي» (الموضع السابق).
(٤) المصدر السابق: ص٢٣٤.
(٥) «كامل الزيارات» (ص٢٢٢)، و«وسائل الشيعة» (١٤/ ٤٨٠)، و«بحار الأنوار» (٩٨/ ٦٠).
(٦) ذكر المحققون من أهل العلم أن ما يعرف بقبر أمير المؤمنين علي في النجف ليس هو موضع قبره، وقد أخفى الصحابة موضع قبره لئلا تنبشه الخوارج، قال ابن كثير: «وما يعتقده كثير من الجهلة من أن قبره بمشهد النجف فلا دليل على ذلك ولا أصل له» (البداية والنهاية ٧/ ٣٤٣) قال الإمام إبراهيم الحربي: «قبر علي بن أبي طالب لا يدرى أين هو» (طبقات الحنابلة ١/ ٨٨)، وأول من أوهم الناس بأن هذا موضع قبره وبنى عليه المشهد وأقام شعار الرفض ومأتم عاشوراء هو عضد الدولة بن بويه الرافضي (ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/ ٢٤٩-٢٥٢ ترجمة ابن بويه رقم ١٧٥) وكانت بداية

حيث قال إمامهم لأحد أتباعه: «ألا تزور من يزوره الله مع الملائكة ويزوره الأنبياء ويزوره المؤمنون؟»[1].

ولم يكتفِ مؤسسو هذه النحلة بإحياء ملة المشركين، وتفضيل الحج إلى مشاهدهم وأصنامهم على الحج إلى بيت الله الحرام، بل ورد في مصادرهم أنه إذا قامت دولتهم وخرج مهديهم[2] سيقوم «بهدم المسجد الحرام حتى يرده إلى أساسه... ويرد البيت إلى موضعه وإقامته على أساسه»[3].. ويقوم أيضًا بقتل الطائفين من الحجاج والمعتمرين بين الصفا والمروة، وجاء في نصوصهم: «كأني بحمران بن أعين وميسر بن عبد العزيز يخبطان الناس بأسيافهما بين الصفا والمروة»[4].

وهذا ما فعلوه في سنة ٣١٧هـ من قتلهم حجاج بيت الله داخل الحرم[5]، وما حاولوا القيام به في عامي ١٤٠٧هـ و١٤٠٩هـ من حوادث التفجيرات التي ذهب ضحيتها بعض الحجاج الآمنين، وكشف الله سبحانه الجناة وتبيّن أن جميعهم من الرافضة[6].

ثم يأتي التآمر الرافضي بعد الحرم المكي إلى الحرم المدني، فيقوم القائم (مهديهم أو نائبه)

إحداث هذا المشهد الوثني في الدولة البويهية في المشرق، وذلك في المائة الرابعة قال الإمام الذهبي: «فلقد جرى على الإسلام في المائة الرابعة بلاء شديد بالدولة العبيدية بالمغرب، وبالدولة البويهية بالمشرق، وبالأعراب القرامطة، فالأمر لله تعالى» (المصدر السابق).

(١) «الكافي» (٤/ ٥٨٠)، و«كامل الزيارات» (ص٨٩)، و«وسائل الشيعة» (١٤/ ٣٧٦)، و«بحار الأنوار» (٩٧/ ٢٥٧-٢٥٨).

(٢) وينوب عنه الولي الفقيه في جميع وظائفه وأعماله بحكم العقيدة الخمينية التي تقول بالولاية العامة المطلقة للولي الفقيه عن مهديهم.

(٣) «الغيبة» للطوسي (ص٢٨٢)، و«بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٣٨).

(٤) «بحار الأنوار» (٤٧/ ٧٩)، وانظر مزيدًا من نصوصهم في ذلك من مصادرهم المعتمدة في: «بروتوكولات آيات قم» للباحث.

(٥) انظر خبر ذلك في حوادث سنة ٣١٧هـ في «المنتظم» لابن الجوزي (٦/ ٢٢٢) وما بعدها، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ١٦٠)، و«تاريخ ابن خلدون» (العبر) (٣/ ١٩١).

(٦) انظر تفاصيل هذه الحوادث الإجرامية في كتاب «البراءة من المشركين» (ص٧٦) للكاتب المقال.

- كما تقول أساطيرهم - «بهدم مسجد الرسول ﷺ ورده إلى أساسه»[1]، بل قالوا إن «أول ما يبدأ به القائم[2]... يكسر المسجد»[3].

ويقوم مهديهم - كما يحلمون أو يخططون - بهدم الحجرة النبوية - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام - ونبش قبري أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، حيث تقول مصادرهم على لسان مهديهم: «وأجيء إلى يثرب فأهدم الحجرة، وأخرج من بها وهما طريان، فآمر بهما تجاه البقيع، وآمر بخشبتين يصلبان عليهما، فتورقان من تحتهما، فيفتتن الناس بهما أشد من الأولى»[4].

كما ستجد في مصادرهم الكثير من أحاديثهم أو قل أكاذيبهم التي تكفّر خيار صحابة رسول الله ﷺ حتى عقد شيخهم المجلسي بابًا بعنوان «باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم»[5] (يعني بالثلاثة خلفاء رسول الله ﷺ وأحبّاءه وأصهاره وأفضل هذه الأمة وهم أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم)[6].

كما ستجد مئات من رواياتهم وأقوال شيوخهم التي ترفع أئمتهم إلى رتبة الأنبياء والمرسلين، بل وتفضلهم عليهم، فمن عناوين أبواب مصادرهم المعتمدة: «باب أنهم أعلم من الأنبياء...»[7]، و«باب تفضيلهم على الأنبياء وعلى جميع الخلق... وأن أولي العزم إنما

---

(١) «الغيبة» للطوسي (ص٢٨٢)، و«بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٣٨).
(٢) وهو لقب مهديهم.
(٣) «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٨٦).
(٤) «بحار الأنوار» (٥٣/ ١٠٤، ١٠٥).
(٥) «بحار الأنوار» (٣٠/ ١٤٥).
(٦) وقد أمر شيوخ الروافض بمنع طبع الجزء المتعلق بهذا الباب وأمثاله من كتابهم «البحار»، وهو ما يوافق الجزء الثامن من الطبعة الحجرية؛ لئلا يكتشف المسلمون حقيقتهم، ولذلك صدرت الطبعة الحديثة للبحار عام ١٤١١هـ ناقصة خمسة أجزاء.
(٧) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٢٩٧-٢٩٨).

صاروا أولي العزم بحبهم صلوات الله عليهم»[1]، وباب «أن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم»[2]، ولذلك قال بعض آياتهم في هذا العصر: «إن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»[3].

ولم يكتفوا بذلك، بل بلغوا بهم مقام الألوهية، فوصفوهم بصفات الله جل وعلا، فعقد شيخهم الكليني في «الكافي» بابًا بعنوان: «باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء صلوات الله عليهم»[4]، وباب «أن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا»[5]، وباب «أنهم يعلمون ما في الضمائر وعلم المنايا والبلايا»[6]، وبعض هذه الأبواب تحوي العشرات من أحاديثهم، ولذا جاهر بعض مراجعهم المعاصرين[7] بهذه العقيدة وهي تأليه الأئمة (عقيدة السبئية الأولى)، فقال - يمدح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - ﷺ:

أبــا حســن أنــت عــين الإلــه
وعــنــوان قــدرتــه الســامــيــة
وأنــت المــحــيــط بــعــلــم الــغــيــوب
فــهــل يــعــزب عــنــك مــن خــافــيــة؟
وأنــت مــديــر رحــى الــكــائــنــات
وعــلــة إيجــادهــا الــبــاقــيــة

(١) «المصدر السابق» (٢٦/ ٢٦٧-٣١٩).
(٢) «المصدر السابق» (٢٦/ ١٩٤-٢٠٠).
(٣) «الحكومة الإسلامية» للخميني (ص٥٢).
(٤) «أصول الكافي» (١/ ٢٦٠).
(٥) «المصدر السابق» (١/ ٢٥٨).
(٦) «بحار الأنوار» (٢٦/ ١٣٧).
(٧) هو شيخهم وآيتهم عبد الحسين العاملي.

لـــك الأمــــــر إن شــئــت تـــنـجــي غـــداً
وإن شـــئـــت تـــســفـــع بـــالـــنـــاصـــيـــة[8]

وفي الجملة فقد جمعت هذه الطائفة في مصادرها وعقائدها أسوأ ما لدى الأديان والفرق، فهم وثنيون في توحيد العبادة، ومشركون في باب الربوبية، ومجسّمة ثم جهمية معطّلة في باب الأسماء والصفات، ومرجئة غلاة في باب الإيمان، وخوارج وعيدية في باب الأسماء والأحكام، وسبئية رافضة غلاة في باب الإمامة والصحابة، بل السبئية الاسم الأقدم والإثنى عشرية الاسم الأحدث لحقيقة واحدة، كما يدرك ذلك من تأمل في مصادرهم وعقائدهم، وهم أيضًا إرهابيون عدوانيون في علاقاتهم مع مخالفيهم، وخرافيون في معتقداتهم، حتى قالوا: «إن ديننا صعب مستصعب»[9]، و«إن أحاديثنا تشمئز منها القلوب»[10]، وهم خوارج لا يرون لولي أمر بيعة مهما كان صلاحه وعدله، إلا أن يكون «الولي الفقيه»؛ وتكفيريون يكفرون المسلمين أحياء وأمواتاً، ومزدكية إباحية في العلاقات الاجتماعية باسم المتعة، ولصوص أموال - كما هم لصوص أعراض - في الاستيلاء على أموال أتباعهم باسم الخُمس[11].

وبسط ذلك لا مجال له هنا، وارجع إن شئت للتفصيل إلى «أصول مذهب الشيعة» أو «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة».

ومن هنا، فقد ذهب الشيخ الكوثري إلى أنه لا يمكن الحديث في موضوع التقريب مع أحد شيوخ الشيعة إلا إذا كان حائزًا التفويض من الطائفة في الاعتراف بسقوط تلك الكتب الأربعة (يعني مصادرهم في التلقي) من مقام الاعتداد، وذلك لما حوته من الروايات الباطلة

---

(٨) «ديوان الحسين» الجزء الأول من القسم الثاني الخاص بالأدب العربي: ص٤٨.
(٩) «أصول الكافي» (١/ ٤٠١-٤٠٢)، و«بحار الأنوار» (٢/ ١٨٢) وما بعدها.
(١٠) «بحار الأنوار» (٢/ ١٩٢).
(١١) انظر: «البدعة المالية عند الشيعة الإمامية» للكاتب.

الماسة بكتاب الله وبالسنة الواردة بطريق رجال الصدر الأول مما لا يتصور مصادقة أهل السنة عليه لاستحالة تخليهم عن الكتاب والسنة(١).

أما الشيخ موسى جار الله، آخر شيخ للإسلام في روسيا، فقد ذهب في التقريب مذهبًا بعيداً، فكتب كتابًا يدعو فيه العالم الإسلامي إلى اعتبار مذهب الشيعة مذهبًا خامساً، لكنه حينما رجع إلى أمهات كتبهم المعتمدة، وعاش بينهم في إيران والعراق؛ رجع عن ذلك، وأعلن بكل صراحة أنه لن يجدي أي كلام في التقريب أو أي مؤتمرات لتحقيق التآلف ما لم يقم مجتهدو الشيعة بنزع تلك العقائد التي تطعن في القرآن والسنة والصحابة والأمة من مصادر التلقي لديهم(٢).

ولذا؛ فإن الشيخ محمد بهجة البيطار، علامة الشام، لما رأى إصرار الروافض على ضلالهم قال لهم: «لنتفق جميعًا على أن لكلٍّ دينه ومعتقده ولنتعاون فيما بيننا كما تتعاون الدول المختلفة الأديان والعقائد»(٣).

والعلامة مصطفى السباعي انخدع بهم وصدق تقيتهم ونفاقهم، ثم فوجئ بأن من يتظاهر أمامه بالاعتدال ويتفق معه على أصول التقارب يصدر كتابًا عن أبي هريرة يجعل فيه أبا هريرة منافقًا وكافراً(٤).

ومن آخر من سار خلف دعوى «التقريب» العلامة يوسف القرضاوي الذي اكتشف

---

(١) «المقالات» للكوثري ص١٥٨.

(٢) «الوشيعة» (صأ)، طبعة الخانجي، وقد يسر الله جل وعلا تهذيب «الوشيعة» والتعريف بالعلامة موسى جار الله، ودراسة أجوبة الشيعة على مسائله في كتاب سيصدر قريبًا - إن شاء الله - عن دار ابن الجوزي في السعودية، ومكتبة الإمام البخاري في مصر.

(٣) انظر: «الإسلام والصحابة الكرام بين السنة والشيعة»، محمد بهجة البيطار، (ص١١٦).

(٤) وهو مرجعهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي، ينظر: «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، مصطفى السباعي، (ص٨- ٩).

حقيقتهم بعد سنوات من حُسن الظن بهم، فقال[1]: كنت من دعاة التقريب، وظللت لسنوات أحضر مؤتمرات التقريب، وقمت بزيارة إيران وعدد من المراجع الشيعية. ثم ذكر أنه توقف عن التقريب، وقال: يكفي أن الشيعة يخالفوننا في القرآن وأمهات المؤمنين والصحابة، والشيعة لديهم مليارات وعلى استعداد لإفساد مذهب أهل السنة في جميع الدول، ويجب أن يقوم العلماء بدورهم في توعية الناس بحقائق المذهب الشيعي[2].

وبعد ذلك كله قد يقال: لندعهم في شأنهم، ولنسعَ جاهدين في الدعوة إلى التعايش معهم، والسعي في نشر ثقافة الحب، ومصادرة عوامل الكراهية، ونزع بذور البغضاء، ولهم دينهم ولنا ديننا.

وأقول - بعد قراءة طويلة في مصادرهم -: إن مؤسسي المذهب من شيوخهم ورؤسائهم قضوا على شيء اسمه التعايش فضلًا عن التعاون، فقد عملوا جاهدين على غرس جذور العداء في نفوس أتباعهم تجاه عموم المسلمين، حيث عدّوهم أكفر من اليهود والنصارى والمجوس[3]، ووضعوا نصوصًا كثيرة نسبوها زورًا لبعض آل البيت، لاسيما أبو عبد الله جعفر الصادق - رحمه الله -.

تقول مصادرهم: عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في قتل الناصب؟[4]

---

(١) راجع نص كلامه على هذا الرابط:
(https://wwwyoutubecom/watch?v=MoFwyb4AX30)

(٢) ولقد التقيته قبل أكثر من عقدين في إندونيسيا بمنزل محمد ناصر رئيس وزراء إندونيسيا السابق خلال دورة علمية اشتركت فيها مع الشيخين سلمان العودة وعبد الرحمن الأطرم، وصادف زيارتنا الثلاثة لمنزل محمد ناصر وجود الشيخ القرضاوي، فجرى حديث بيني وبينه عن خطر الرافضة وضلالهم، لكن الشيخ - عفا الله عنه - لم يتقبل فيما يبدو لي ما أقول لحسن ظنه بهم أو لغفلته عن ضررهم وخطرهم.

(٣) انظر: «الألفين» (ص٣)، «الأنوار النعمانية» (٢/ ٣٠٨).

(٤) النواصب عند الروافض هم أهل السنة، والقريب منهم كالشيعة الزيدية، وعدوا مجرد الاعتقاد بإمامة أبي بكر وعمر من النصب الذي هو أعظم الكفر عندهم؛ عن محمد بن علي بن عيسى قال: «كتبت إليه[يعني الهادي]: أسأله عن الناصب، هل أحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت

فقال: «حلال الدم، ولكني أتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطًا أو تغرقه في ماء لكي لا يشهد به عليك فافعل»[1].

قال شيخهم البحراني الملقب عندهم بـ«المحقق»: «لو أمكن لأحد اغتيال شيء من نفوس هؤلاء وأموالهم من غير استلزامه لضرر عليه أو على إخوانه، جاز له فيما بينه وبين الله تعالى»[2].

وامتدت يد القتل واستحلال الدماء إلى بقية فرق الشيعة من غير الرافضة، كالزيدية، تقول مصادرهم: عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عن الصدقة على الناصب وعلى الزيدية؟ قال: «لا تتصدّق عليهم بشيء، ولا تسقهم من الماء إن استطعت»، وقال لي: «الزيدية هم النُّصَّاب»[3].

وهم يتربصون بالعرب ويتوعدونهم بمقتلة عظيمة على يد مهديهم المزعوم (أو نائبه)، جاء في مصادرهم: «أن المنتظر يسير في العرب بما في الجفر الأحمر وهو قتلهم»، «إذا خرج القائم لم يكن بينه وبين العرب وقريش إلا السيف»، وكان إمامهم يقول: «ما بقي بيننا وبين العرب إلا الذبح.. وأومأ بيده إلى حلقه»، وقال: «يذبحهم - والذي نفسي بيده - كما يذبح القصَّاب شاته.. وأومأ بيده إلى حلقه»[4].

واعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب» (وسائل الشيعة ٩/ ٤٩١، بحار الأنوار ٣١/ ٦٢٥، ٦٩/ ١٣٥)، ولهذا قال المجلسي: «قد يطلق الناصب على مطلق المخالف غير المستضعف، كما هو ظاهر من كثير من الأخبار» (مرآة العقول ٤/ ٧٢)، وقال شيخهم يوسف البحراني الملقب عندهم بالمحقق: «الناصب حيثما أطلق في الأخبار وكلام القدماء، فإنما يراد به المخالف» (الحدائق النضرة ١٨/ ١٥٨)، وقال المازندراني شارح الكافي: «المراد بالناصب غير الإمامية من فرق الإسلام» (شرح أصول الكافي ١٢/ ٣٠٣).

(١) «علل الشرائع» ابن بابويه (ص٢٠٠)، «وسائل الشيعة» (١٨/ ١٦٣)، «بحار الأنوار» (٢٧/ ٢٣١).

(٢) «الشهاب الثاقب» (ص٢٦٦-٢٦٧).

(٣) «رجال الكشي» (ص١٩٩)، «بحار الأنوار» (٧٢/ ١٧٩).

(٤) تأمل وقارن هذا النص الصفوي بما يفعله ما يسمى الشبيحة وعملاء النظام من أتباع هذا المذهب الصفوي من ذبح أهلنا في الشام بالسكاكين.

ولا ذنب لهؤلاء سوى أنهم لم يأخذوا بنحلتهم، بل بلغ بهم العدوان أنهم يحلمون بقتل من لا ذنب له، فيقولون: «إنه يبعث إلى رجل لا يعلم الناس له ذنبًا فيقتله»[1]، وقالوا: «إنه يقتل ذراري قتلة الحسين بفعل آبائهم»[2]، فالقتل والعدوان أصبح من بنية مذهبهم، وسجية من سجاياهم، يجددون روحه عبر مآتمهم، وأدعية زياراتهم، وحكايات الصراع المفتراة بين الآل والأصحاب، وكلمات اللعن على الصحابة والأمة، والدعاء للثأر الذي يتردد على ألسنتهم في كل مناسباتهم، ليتحوّل المتلقي لها والذي يعيش في أجوائها إلى سادي متوحش ينتظر الثأر والانتقام من مخالفه، ولذلك فإنهم يمنّون أنفسهم بما سيتحقق على يد مهديهم.

فتقول نصوصهم عن مهديهم: «ليس شأنه إلا القتل، ولا يستبقي أحدًا ولا يستتيب أحداً»، وأنه يتم على يديه - أو على يد نوابه - تصفية البشرية إلا القليل؛ حتى قالوا: «لا يكون هذا الأمر حتى يذهب تسعة أعشار الناس»[3]، وروى المجلسي أيضاً: «لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج لأحب أكثرهم ألا يروه مما يقتل من الناس»[4].

يقول مرجعهم المعاصر محمد الصدر[5]: «وهذا القتل الشامل للبشرية كلها يتعين حصوله بحرب عالمية شاملة قوية التأثير»[6]، وربما كان اهتمام الآيات بالمشروع النووي للتحضير لهذا العدوان.

وتقول مصادرهم عن المخالفين: «ما لمن خالفنا في دولتنا نصيب، إن الله قد أحل لنا

---

(١) «بحار الأنوار» ٥٢/ ٣٩٠.
(٢) «علل الشرائع» (١/ ٢٢٩)، «وسائل الشيعة» (١٦/ ١٣٩)، «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣١٣).
(٣) «الغيبة» للنعماني ص١٤٦.
(٤) «الغيبة» للنعماني ص١٥٤، «بحار الأنوار» ٥٢/ ٣٥٤.
(٥) محمد محمد صادق الصدر، أحد مراجع الشيعة المعاصرين، وكان من معارضي النظام العراقي، اغتيل مع اثنين من أبنائه عام ١٩٩٩هـ.
(٦) «تاريخ ما بعد الظهور» (ص٤٨٣).

دماءهم عند قيام قائمنا»[1]، وتسميهم النواصب، وتقول: «فإذا قام قائمنا عرضوا كل ناصب عليه، فإن أقر بالإسلام وهي [كذا في الأصل] الولاية، وإلا ضربت عنقه، أو أقر بالجزية، فأداها كما يؤدي أهل الذمة»[2].

وتنهى عن رحمتهم وإطعامهم وسقيهم وإغاثتهم، وتتوعد من يخالف ذلك بالعقاب الأليم، تروي مصادرهم عن أبي عبد الله أنه قال: «فأما الناصب فلا يرقِنَّ قلبك عليه، لا تطعمه، ولا تسقه وإن مات جوعًا أو عطشاً، ولا تغثه، وإن كان غرقًا فاستغاث فغَطسْه ولا تغثه، فإن أبي - نِعْمَ المحمدي - كان يقول: من أشبع ناصبًا ملأ الله جوفه نارًا يوم القيامة، معذبًا كان أو مغفورًا له»[3].

وينصح إمامهم بعض أتباعه بقتل الغيلة، أي القتل الخفي، فيقول: «أشفق إن قتلته ظاهرًا أن تسأل لم قتلتَه؟ ولا تجد السبيل إلى تثبيت حجة، ولا يمكنك إدلاء الحجة فتدفع ذلك عن نفسك. فيسفك دم مؤمن من أوليائنا بدم كافر، عليكم بالاغتيال»[4].

وجاء في نصوصهم: «من جحد إمامًا من الله فهو كافر، ودمه مباح في تلك الحال، إلا أن يرجع ويتوب إلى الله مما قال»[5].

وفي «رجال الكشي» يرفع أحد الروافض بيانًا سريًّا للمسؤول عن منظمته السرية يتضمن ذكر المجموعة المسلمة التي تمكَّن بطرق خفية من القضاء عليها، ويشرح بعض هذه الوسائل، فيقول: «منهم من كنت أصعد سطحه بسلم حتى أقتله، ومنهم من دعوته بالليل على بابه فإذا خرج عليَّ قتلته»[6]، وذكر أنه قتل بهذه الطرق وأمثالها ثلاثة عشر مسلماً، لا ذنب لهم إلا أنهم لم يأخذوا بمذهبه.

(١) «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٧٦).
(٢) «تفسير فرات» (ص١٠٠)، «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٧٣).
(٣) «بحار الأنوار» (٩٣/ ٧١).
(٤) «رجال الكشي» (ص٥٢٩).
(٥) «وسائل الشيعة» (٢٨/ ٣٢٣)، «مستدرك الوسائل» (١٨/ ١٦٤)، «بحار الأنوار» (٢٣/ ٨٩).
(٦) «رجال الكشي» ص٣٤٢-٣٤٣.

والقتل وشهوة الانتقام يتجاوزان عندهم الأحياء إلى الأموات، حيث يتجه مهديهم (أو نائبه) إلى قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه ويبدأ - كما تقول أخبارهم - «بكسر الحائط الذي على القبر... ثم يخرجهما (يعني صاحبي رسول الله ﷺ) غضين رطبين، فيلعنهما ويتبرأ منهما ويصلبهما، ثم ينزلهما ويحرقهما، ثم يذريهما في الريح»[1].

والشواهد في ذلك كثيرة، ولذلك قال الإمام الشوكاني - رحمه الله - وقد عاش بينهم وعرفهم من كثب: «لا أمانة لرافضي قط على من يخالفه في مذهبه ويدين بغير الرفض، بل يستحل ماله ودمه عند أدنى فرصة تلوح له؛ لأنه عنده مباح الدم والمال، وكل ما يظهره من المودة فهو تقية يذهب أثره بمجرد إمكان الفرصة»[2].

ثم أقول لمن يلهثون خلف سراب اسمه «التقريب»: هل تبتغون عندهم العزة والمعونة والنصرة؟ إنكم بذلك واهمون؛ لأن دينهم يقوم على حُرمة الاصطفاف تحت أي راية إلا راية «الإمام» أو نائبه «الولي الفقيه» مهما كانت هذه الراية صالحة وعادلة وتقية، ولذلك قالوا: «كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت، وإن كان يدعو إلى الحق»[3]، وقالوا في نصوصهم إن «الله يعذب كل رعية في الإسلام دانت بولاية إمام جائر ليس من الله عز وجل، وإن كانت الرعية في أعمالها برة تقية، ويعفو عن كل رعية دانت بولاية إمام عادل من الله تعالى، وإن كانت الرعية في أعمالها طالحة سيئة»[4].

ولذا؛ فقد حرموا على أتباعهم الجهاد مع المسلمين، وقالوا: لا جهاد حتى يخرج المنتظر. ويقولون عن أبطال الجهاد من المسلمين: «الويل يتعجلون قتلة في الدنيا وقتلة في الآخرة والله ما الشهيد إلا شيعتنا ولو ماتوا على فرشهم»[5].

(١) «بحار الأنوار» ٥٢/ ٣٨٦.
(٢) «أدب الطلب ومنتهى الأرب» ص٧٠-٧١، دار الأرقم.
(٣) انظر: «الكافي» (٨/ ٢٩٥)، «الغيبة» للنعماني (ص٧).
(٤) «الغيبة» للنعماني (ص٨٣)، «بحار الأنوار» (٢٧/ ٢٠١).
(٥) «وسائل الشيعة» (١١/ ٢١)، «الوافي» (٩/ ١٥).

أما بعد قيام دولتهم وتطبيقهم مبدأ «ولاية الفقيه العامة» فإن مفهوم «الجهاد» عندهم هو شن الحرب على الأمة وإسقاط الحكومات الإسلامية، يقول الخميني: «نحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية[1] وتحرير أراضيها من يد المستعمرين وإسقاط الحكومات العميلة لهم إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية، وهذه بدورها سوف تتكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة، وتدمر الأوثان والأصنام البشرية التي تنشر الظلم والفساد في الأرض»[2].

وليس ذلك فحسب، بل إن مراجع هذه الطائفة يوجهون أتباعهم الذين يعيشون داخل الدول الإسلامية التي لا تدين بالخضوع لحكومة الولي الفقيه؛ يوجهونهم إلى ما يسمونه «التمهيد والتوطئة لخروج مهديهم»، وذلك عبر وسيلتين:

الأولى: نشر معتقداتهم بمختلف الوسائل.

والثانية: القيام بالثورة المسلحة.

يقول شيخهم ومرجعهم المعاصر عبد الهادي الفضلي: «إن الذي يفاد من الروايات في هذا المجال هو أن المراد من الانتظار[3] هو وجوب التمهيد والتوطئة لظهور الإمام المنتظر»[4]، ثم يشرح معنى التوطئة بقوله: «إن التوطئة لظهور الإمام المنتظر تكون بالعمل السياسي عن طريق إثارة الوعي السياسي، والقيام بالثورة المسلحة»[5].

فكيف يرتجى منهم عون أو مساندة للأمة في ظل هذه المبادئ العدائية؟! بل إن التاريخ يشهد بتآمرهم مع الأعداء ضد الأمة، سواء على مستوى أفرادهم كما صنع ابن العلقمي،

---

(١) يعني على مذهب الروافض.
(٢) الحكومة الإسلامية (ص٣٥).
(٣) يعني انتظار خروج مهديهم.
(٤) «في انتظار الإمام» (ص٦٩).
(٥) «في انتظار الإمام» (ص٧٠).

ونصير الدين الطوسي، وابن يقطين، أو على مستوى دولهم كما صنعت الدولة العبيدية، والدولة الصفوية، والدولة الخمينية[1].

وإن كان دعاة التقارب ينشدون منهم موافقة في الأحكام الشرعية، وتوافقًا في الفتاوى والأحكام في نوازل الأمة، أو يطمعون بموافقتهم ومؤازرتهم في المواقف الدولية؛ فهم واهمون؛ لأن دينهم يقوم على وجوب وفرضية مخالفة المسلمين، بل إن من أصول دين هذه الطائفة وجوب مخالفة الأمة في كل شيء، وأن خلافهم هو الرشاد، ففي الكافي: «ما خالف العامة ففيه الرشاد»، وقالوا: «ينظر إلى ما هم إليه أميل[يعني عموم المسلمين] بحكامهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر»[2].

وجاء في أحاديثهم قول إمامهم: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا بما يخالف القوم»[3]، وقال: «ما أنتم والله على شيء مما هم فيه، ولا هم على شيء مما أنتم فيه، فخالفوهم فما هم من الحنيفية على شيء»[4].

ويوصون أتباعهم حين لا يجدون من يفتيهم من شيوخهم بقولهم: «ائت فقيه البلد [يعني العالم من علماء الأمة] فاستفته عن أمرك، فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه، فإن الحق فيه»[5]، وعلق شيخهم العاملي - صاحب أحد صحاحهم الثمانية - على ذلك بقوله: «من جملة نعماء الله على هذه الطائفة المحقة أنه خلى بين الشيطان وبين علماء العامة، فأضلهم في جميع المسائل النظرية حتى يكون الأخذ بخلافهم ضابطة لنا، ونظيره ما ورد في حق النساء شاوروهن

(١) انظر: «أصول مذهب الشيعة» (فصل أثرهم في العالم الإسلامي) (٣/ ٢٥٥).
(٢) «الكافي» (١/ ٦٨)، وراجع في هذا الباب «وسائل الشيعة» (١٨/ ٧٥).
(٣) «وسائل الشيعة» (١٨/ ٨٥).
(٤) «المصدر السابق» (الموضع السابق).
(٥) «علل الشرائع» (ص٥٣١)، «التهذيب» (٦/ ٢٩٥)، «وسائل الشيعة» (١٨/ ٨٢-٨٣)، «بحار الأنوار» (٢/ ٢٣٣).

وخالفوهن»[1]، فكيف يدعو قوم هذه عقائدهم إلى التقريب؟! وكيف يزعمون إمكانية اللقاء مع أهل السنة وهم يقررون في دينهم أن الرشد في خلافهم؟! ويكفي هذا وحده برهانًا على أن ما يسمى «دعوة التقريب» ليس سوى ستارًا للتبشير بالرفض بين المسلمين.

ولو كان في المجال متسع لصحبتك أيها القارئ في جولة شاملة وسريعة عبر مصادرهم المعتمدة لترى ولتسمع ما يقولونه في مصادر الإسلام (القرآن والسنة والإجماع) وما يعتقدونه في التوحيد والإيمان وأركانه، وعقائدهم الأخرى التي انفردوا بها؛ كالإمامة، والعصمة، والتقية، والرجعة، والغيبة، والمهدية، والطينة، وغيرها.

إن الاختلاف بين السنة والشيعة هو في مصادر التلقي وفي أصول الدين وفروعه، وقد شرحت ذلك بالدلائل في كتابي «أصول مذهب الشيعة».

من هنا أقول: إن المنهج الأقوم للتقريب هو بيان الحق لهم بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، وذلك للاجتماع على الحق الذي نطق به الكتاب وبيَّنته السنة، وأجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، ولا تقل: هذا بعيد ومتعذر، فإنه ميسور، بل وقد تحقق على مستوى الدول والجماعات والأفراد من العلماء والعوام، وتفصيل القول في ذلك لا مجال له هنا، ويكفي أن أشير إلى بعض الوقائع التي تبعث الرجاء في النفوس الآيسة، وترسم التجربة المثلى للعقول الحائرة:

ففي أرض الكنانة (مصر) وبعد حقبة امتدت ما يقارب ثلاثة قرون من الحكم العبيدي الإسماعيلي الرافضي أو ما يسمى «الدولة الفاطمية»؛ رجع الناس في هذه الأرض الطيبة إلى كلمة سواء، بجهود الإمام المجاهد صلاح الدين الأيوبي، وبمؤازرة من العلماء المصلحين، وبعد أن استضاء الناس بنور العلم الذي شع من الأزهر وغيره من دور العلم.

وقد تم في عهد الملك نادرشاه من خلال «مؤتمر النجف» الذي عقد في القرن الثاني

(١) «الإيقاظ من الهجعة» (ص٧٠-٧١).

عشر تحت رعايته، الحوار بين بعض علماء السنة، وفي مقدمتهم الشيخ عبد الله السويدي، وبين بعض كبار مراجع الشيعة، وتمكّن أهل السنة من إقامة الحجة عليهم، وانتهى المؤتمر بإقرار الجميع بالحق الذي جاء في الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الأمة، كما فصله العلامة السويدي[1]، ولكن موت نادرشاه حال دون استثمار نتائج المؤتمر.

وهل أتاك نبأ بعض آيات الشيعة الذين هداهم الله للحق والسنة في هذا العصر، وفي مقدمتهم آية الله العظمى البرقعي الذي أعلن عودته للسنة ودعا عموم الروافض لذلك، ورأى -بحق- أنه لا سبيل لعودة هذه الطائفة إلى الحق وخروجها من هذا النفق المظلم، وخلاصها من طغيان الزنادقة؛ إلا بكسر أصنامها، وهي مصادر التلقي التي وضعها زنادقة القرون البائدة، وقد بدأ بكسر أكبر هذه الأصنام وأخطرها وهو «الكافي» في كتاب سماه «كسر الصنم»؟

ثم هل وقفت على حركة أحمد الكسروي المدعي العام في طهران، الذي تولى مرات رئاسة بعض المحاكم في المدن الإيرانية، صاحب كتاب «الشيعة والتشيّع»[2] الذي كتبه لشيعة الكويت، وكيف قامت هذه الحركة على محاولة هدم هذه النحلة من أساسها، إلا أن قتله على يد أحد غلاة الرافضة وهو نواب صفوي حال دون امتداد حركته؟ وغيرها كثير.

حتى قال بعض كبار العلماء الإيرانيين للشيخ محمد بن عثيمين، كما حدثني بذلك الشيخ مرتين في منزله: «والله لو وُجِّهتْ لهم [يعني شيعة إيران] إذاعة بالفارسية تبين الحق للناس لما بقي على مذهبهم أحد».

---

(١) وقد أفردت أحداث هذا المؤتمر (من مذكرات السويدي) في كتاب سُمّي: «الحجج القطعية لاتفاق الفرق الإسلامية»، وطبعته مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٣٢٣هـ ثم نشره محب الدين الخطيب باسم «مؤتمر النجف» ١٣٦٧هـ وكان قد نشره قبل ذلك على صفحات مجلة «الفتح» بعنوان: «أعظم مؤتمر في تاريخ المسلمين للتفاهم بين الشيعة وأهل السنة المحمدية»، ثم طبع بعد ذلك بمطبعة البصرى ببغداد، ثم طبعته المطبعة السلفية بالقاهرة مع «الخطوط العريضة».

(٢) وقد كاد كتابه أن يندثر، فلا تكاد توجد منه نسخة على وجه الأرض، حتى يسر الله جل وعلا لي تصويره من المكتبة القادرية في بغداد أثناء رحلتي إلى العراق قبيل الحرب العراقية الإيرانية ونشره عام ١٤١٩هـ بمشاركة أخي سلمان العودة.

ومن آخر المهتدين من مراجعهم المرجع الشهير حسين المؤيد الذي هداه الله إلى الحق بعد قراءته كتاب «أصول مذهب الشيعة»[1].

وقد أشار الخميني في كتابه «كشف الأسرار» إلى وجود تيار متأثر ببعض أئمة السنة داخل إيران، وبلغ من حنقه عليهم أن وصفهم بأنهم قد تجردوا من العقل.

هذه بعض مظاهر العودة الكبرى إلى الحق، وإنني أذهب مذهبًا اقتنعت به بعد قراءة ودراسة وتأمل، هو أن من أهم معوقات تقريب هذه الطائفة إلى الحق دعوة التقريب الجاهلة، وقول بعض المخدوعين من أهل السنة: لا فرق بيننا وبين الشيعة الرافضة؛ لأن هذا القول يؤيد شيوخ الروافض في أقوالهم التي يرددونها ويزعمون فيها أن عقائدهم التي شذوا بها عن المسلمين تشهد لها كتب أهل السنة، كما أنها تجعل جماهير الشيعة التي لم تقتنع بمذهبها تبحث عن ضالتها في مذاهب أخرى غير السنة؛ لأنه قد قيل لهم: لا فرق بينكم وبينهم، كما أنها تمهد السبيل لزنادقة الرافضة لنشر ضلالهم بين ظهراني المسلمين، ولهم وسائل في الإضلال لا تدري اليهود بعشرها كما يقول الإمام الدهلوي - وهو من أعلم الناس بمذهبهم -، أو لا تصل الشياطين إلى خبثها - كما يعبّر الإمام الألوسي - وقد عرفهم وحاورهم وقرأ مصادرهم وعاش بينهم في العراق.

وإن رابك شيء من ذلك فانظر إلى آثار فتنتهم في التاريخ والواقع.

ألا وإن سبيل التقريب هو تقريب الشيعة إلى الحق، فلا بد من قيام جهود كبرى في العالم الإسلامي لدعوة جماهير الشيعة وفق منهج شرعي، وتحريرها من الأغلال التي أسرتها،

(١) قال الدكتور محمد السعيدي: كان الشيخ حسين المؤيد أستاذًا في الحوزة في قم، وقدم إليه بعضهم كتاب «أصول مذهب الشيعة» للشيخ القفاري ليرد عليه، وكانت بداية رحلته نحو الهداية قلت: وقد حدثني بمثل ذلك العالم الشيعي المهتدي الدكتور مجيد خليفة، وكذلك أخبرني بمثل ذلك الشيخ أبو المنتصر البلوشي والشيخ المهندس طارق العيسى رئيس جمعية إحياء التراث الإسلامي، وقد جاء إلي المرجع حسين المؤيد بصحبة الشيخ أبي المنتصر البلوشي والتقيته بالحرم المكي في حج عام ١٤٣٣هـ.

ومن الزنادقة الذين أضلوهم عن سواء السبيل، فالرافضة - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية-: «بين زنديق منافق أو جاهل بالإسلام مفرط في الجهل»[1]، ومن الضروري فضح الزنديق وتعليم الجاهل.

وإن أهل السنة على استعداد تام للتحاكم إلى القرآن، ورد كل قول ومعتقد إلى صريح آياته، فهل يسلم بذلك الشيعة (الروافض)؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «نقدر أن الأخبار المتنازع فيها لم توجد، أو لم يُعلم أيها الصحيح، ونترك الاستدلال بها في الطرفين، ونرجع إلى ما هو معلوم بغير ذلك من التواتر، وما يعلم من العقول والعادات، وما دلت عليه النصوص المتفق عليها»[2]، وقال أيضاً: «فإن تركوا الرواية رأسًا أمكن أن نترك الرواية»[3]، يعني: ونرجع إلى القرآن، ثم بيَّن بطلان أصل مذهبهم بصريح القرآن.

إن مقتضى الإسلام الرضا به ديناً، ومقتضى العقل التسليم بذلك، فإن عدم التسليم يفيد بأن القرآن ليس فيه بيان العقيدة والأصول، وهذا كفر به صريح، وما الإسلام إلا موافقة القرآن والأخذ به.

إنها كلمة سواء بيننا وبينكم، فإن تولوا فقولوا: اشهدوا بأنا مسلمون.

---

(١) «منهاج السنة» (٤/ ١٣٤).
(٢) «المصدر السابق» (٧/ ٤٤٩).
(٣) «المصدر السابق» (١/ ١٠٧).

التشيع الصفوي

التشيع الصفوي

شاع في الإعلام وعلى ألسنة المثقفين المهتمين بشأن الفرق والمذاهب، مصطلح «التشيع الصفوي»، وكثير من الناس يجهلون حقيقة «التشيع الصفوي» الذي ترجع أصوله إلى السبئية الأولى، فقد خرج من شيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ طائفتان غاليتان، الأولى: الخوارج الذين كفّروا عليًّا ﷺ، بل أجمعوا بكافة فرقهم على كفره، كما يقول الإمام الأشعري في «مقالاته»[1]. وقد حاربهم علي ﷺ لما اعتدوا وقتلوا.

والأخرى: الغلاة الذين غلَوا في علي ﷺ، فمنهم من جعله إلهاً، وهؤلاء بيَّن علي ﷺ لهم الحق واستتابهم، ومن أصر منهم على غلوه أحرقه بالنار، ومنهم من فضَّله على الخليفتين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، وهؤلاء توعّدهم علي ﷺ بقوله: «لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري»[2]، وقد تواتر عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»، وروي هذا عنه من ثمانين وجهاً[3]، ثم إن هؤلاء الغلاة بعد الضربة العلوية استتروا ولاذوا في سراديب العمل الطائفي السري.

غير أن هؤلاء بعد مقتل الحسين ﷺ، وتأثّر عموم المسلمين بمقتله؛ اندسوا في عموم المناصرين للحسين والمتشيعين له والمنتسبين إليه، ولذلك ذهب بعض الباحثين إلى أن مقتل الحسين هو البذرة والبداية التاريخية لنشأة التشيع كعقيدة، ثم إنه في سنة ١٢١-١٢٢هـ ظهرت حقيقتهم، وانكشفت طويتهم، وذلك بعد رفضهم وتركهم زيد بن علي بعد ترضيه

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٨٦).

(٢) «منهاج السنة» (١/ ٢١٩-٢٢٠).

(٣) وانظر من الروايات في هذا المعنى: «صحيح البخاري» (مع فتح الباري) (٧/ ٢٠)، مسند الإمام أحمد (بتحقيق أحمد شاكر) رقم ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٧١، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ١٠٥٤ (٢/ ١٤٨، ١٤٩، ١٦١، ١٦٤، ٢٣٣).

على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، ولذا سماهم زيد: «الرافضة»، وكانوا يسمون: «السبئية».

ثم لقبوا بـ«الصفوية»، ولقبوا أنفسهم في عصرنا بـ«الشيعة»، وكفَّروا جميع المسلمين حتى المعتدلين منهم؛ كالزيدية، وبدأوا يظهرون في كل بلد من بلدان المسلمين باسم لهم لإخفاء حقيقتهم، ولذا قال الشهرستاني: «لهم دعوة في كل زمان، ومقالة جديدة بكل لسان»[1]، والعلماء يفرقون بينهم وبين عموم الشيعة، ولذلك قال الإمام الذهبي: «فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليًّا ﷺ وتعرض لسبهم، والغالي في زمننا وعُرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين، فهذا ضال مفترٍ»[2].

ثم إن هؤلاء الغلاة اعتمدوا على مصادر لهم في التلقي انعزلوا بها عن أمة الإسلام، وكانت هذه المصادر سرية التداول بينهم، ولعل أول ظهور لها أو وقوف عليها كان في القرن العاشر، فقد رأيت أن أول إشارة لها جاءت من أحد الباحثين الإيرانيين في القرن العاشر، وهو مخدوم الشيرازي[3]، حيث ذكر أن من هفوات الروافض إنكارهم كتب الأحاديث الصحاح التي تلقتها الأمة بالقبول، وإيمانهم بمقابل ذلك بأربعة كتب، جُمع فيها كثير من الأكاذيب مع بعض الأحاديث وأقوال الأئمة[4].

أما انتسابهم أو نسبتهم لـ«الصفوي»، فهو نسبة إلى الدولة الصفوية في إيران التي كانت من بلاد السنة حتى بليت بالحكم الصفوي الذي استمر من سنة ٩٠٥هـ إلى سنة

---

(١) «الملل والنحل» (١/ ١٩٢).
(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥-٦).
(٣) عاش وسط الرافضة، واضطر أن يتلقى تعليمه بينهم، فعرف من أمورهم - كما يقول - ما يخفى على الكثير، ولزمته مخالطتهم ومطالعة كتبهم، وقد اطلع بسبب ذلك على كثير من ضلالاتهم وأباطيلهم (انظر: «النواقض» الورقة ٨٧، ١٥١ مخطوط).
(٤) «النواقض» (ص١٠٩، ١١٠) مخطوط.

١١٤٨هـ[١]، والتي أسسها الشاه إسماعيل الصفوي وفرض التشيع «الإثنى عشري» على الإيرانيين قسراً، وجعله المذهب الرسمي لإيران، وكان إسماعيل قاسيًا متعطشًا للدماء إلى حد لا يكاد يصدق[٢]، ويُشيع عن نفسه أنه معصوم وليس بينه وبين المهدي فاصل، وأنه لا يتحرك إلا بمقتضى أوامر الأئمة الاثني عشر[٣].

ولقد تقلد سيفه وأعمله في أهل السنة، وكان يتخذ سب الخلفاء الثلاثة وسيلة لامتحان الإيرانيين، فمن يسمع السب منهم يجب عليه أن يهتف قائلاً: «بيش باد كم باد»، هذه العبارة تعني في اللغة الأذربيجانية أن السامع يوافق على السب ويطلب المزيد منه، أما إذا امتنع السامع عن النطق بهذه العبارة قطعت رقبته حالاً، وقد أمر الشاه أن يُعلن السب في الشوارع والأسواق وعلى المنابر، منذرًا المعاندين بقطع رقابهم[٤]، وكان إذا فتح مدينة أرغم أهلها على اعتناق الرفض فورًا بقوة السلاح.

ويروى عنه أنه عندما فتح تبريز في بداية أمره وأراد فرض التشيع على أهلها بالقوة، أشار عليه بعض شيوخهم بأن يتريث؛ لأن ثلثي سكان المدينة من أهل السنة، وأنهم لا يصبرون على سب الخلفاء الثلاثة على المنابر، لكنه أجابهم: «إذا وجدت من الناس كلمة اعتراض شهرت سيفي بعون الله فلا أبقي منهم أحدًا حيًّا»[٥].

ومن ناحية أخرى، اتخذ مسألة قتل الحسين وسيلة للتأثير النفسي، إضافة إلى أسلوب التهديد والإرهاب، فأمر بتنظيم الاحتفال بذكرى مقتل الحسين على النحو الذي يُتّبع الآن

---

(١) «الشيعة في الميزان» مغنية (ص١٨٢).
(٢) «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث» علي الوردي (ص٥٦).
(٣) «الفكر الشيعي والنزعات الصوفية حتى مطلع القرن الثاني عشر الهجري» كامل مصطفى الشيبي (ص٤١٣).
(٤) «المصدر السابق» (ص٥٨).
(٥) «الفكر الشيعي والنزعات الصوفية حتى مطلع القرن الثاني عشر الهجري» (ص٥٨)، وانظر: «تاريخ الصفويين» (ص٥٥).

عندهم[1]، وأضاف إليه فيما يقال مجالس التعزية، وهي التي يسمونها الآن «الشبيه»، ويجرى فيها تمثيل مقتل الحسين، فكان لهذا أثره على أولئك الأعاجم حتى رأى بعضهم أنه من أهم العوامل في نشر التشيع في إيران؛ لأن ما فيه من مظاهر الحزن والبكاء وما يصاحبه من كثرة الأعلام ودق الطبول وغيرهما؛ يؤدي إلى تغلغل العقيدة في أعماق النفس والضرب على أوتارها الكامنة[2].

ولقد آزر شيوخ الروافض سلاطين الصفويين في الأخذ بالتشيع إلى مراحل من الغلو وفرض ذلك على مسلمي إيران بقوة الحديد والنار.

وكان من أبرز هؤلاء الشيوخ شيخهم علي الكركي[3]، الذي يلقبه الشيعة بالمحقق الثاني، والذي قربه الشاه طهماسب، ابن الشاه إسماعيل، وجعله الآمر المطاع في الدولة، فاستحدث هذا الكركي بدعًا جديدة في التشيع، فكان منها: التربة التي يسجد عليها الشيعة الآن في صلواتهم، وقد ألف فيها رسالة سنة ٩٣٣هـ[4]، كما ألف رسالة في تجويز السجود للعبد[5]، وذلك مسايرة للسلطان إسماعيل الصفوي الذي كان يغلو فيه أصحابه حتى إنهم يعبدونه ويسجدون له، ولذا قال الحيدري إن إسماعيل خرج عن جادة الرفض، وادَّعى الربوبية، وكان يسجد له عسكره[6].

وكانت بدعه الكثيرة في المذهب الشيعي داعية للمصنفين من غير الشيعة إلى تلقيبه بمخترع الشيعة[7]، وقد ألف رسالة في لعن الشيخين - رضي الله عنهما - سماها «نفحات

---

(١) «الفكر الشيعي» (ص٤١٥).
(٢) «لمحات اجتماعية» (ص٥٩).
(٣) علي بن هلال الكركي، هلك سنة (٩٤٨هـ).
(٤) «الفكر الشيعي» (ص٤١٦) عن ترجمته في «روضات الجنات» (ص٤٠٤).
(٥) «لمحات اجتماعية» (ص٦٣).
(٦) «عنوان المجد» (ص١١٦-١١٧).
(٧) «النواقض» الورقة ٩٨ب.

اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت»[1]، ويقال إنه هو الذي شرع السب في المساجد أيام الجمع[2].

كذلك كان من شيوخ الدولة الصفوية المجلسي، والذي شارك السلطة في التأثير على المسلمين في إيران حتى يقال إن كتابه «حق اليقين» كان سببًا في تشيع سبعين ألف سني من الإيرانيين[3]، والأقرب أن هذا من مبالغات الشيعة، فإن الرفض في إيران لم يجد مكانه إلا بالقوة والإرهاب، لا بالفكر والإقناع.

ثم نشأ الجيل اللاحق في جو المآتم الحسينية السنوية التي طورها الصفويون ليمتلئ الناشئ بتأثيرها حقدًا وغيظًا حتى لا يكاد يستمع بسبب ذلك إلى حجة أو برهان، وكان لكتاب المجلسي «بحار الأنوار» أثره في إشاعة الغلو بين الشيعة، حيث جاء قراء التعزية وخطباء المنابر فصاروا يأخذون منه ما يروق لهم، ويملؤون أذهان العامة بالغلو والخرافة.

وقد كان هذا الكتاب من أوائل المؤلفات التي طبعت على نطاق واسع في العهد القاجاري، وقد وردت منه إلى العراق نسخ كثيرة، ما أدى إلى انتشار معلوماته الغثة في أوساط الشعب العراقي على منوال ما حدث في إيران[4].

كذلك لا يُنسى الجانب الآخر من آثار الدولة الصفوية، وذلك في حروبها لدولة الخلافة الإسلامية، وتعاونها مع الأعداء من البرتغال ثم الإنجليز ضد المسلمين، وتشجيعها بناء الكنائس ودخول المبشرين والقسس، مع محاربتهم السنة وأهلها[5].

---

(١) «الفكر الشيعي» (ص٤١٦).
(٢) «الفكر الشيعي» (ص٤١٦).
(٣) «عقيدة الشيعة» دونلد سن (ص٣٠٢).
(٤) «لمحات اجتماعية» (ص٧٧-٧٨).
(٥) انظر تفاصيل ذلك في: «تاريخ الصفويين» (ص٩٣) وما بعدها، وانظر: «حاضر العالم الإسلامي» للدكتور جميل المصري (ص١١٧).

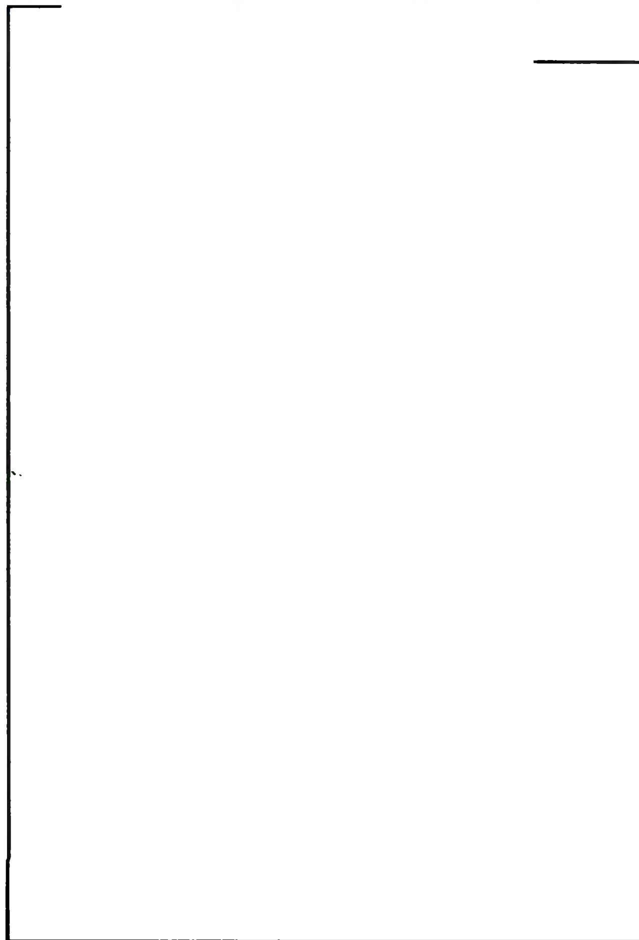
ومن كلمات شيخ الإسلام ابن تيمية الخالدة والمهمة في هذا الموضوع، والتي إذا طبقتها على الواقع واستقرأت من خلالها وقائع التاريخ؛ رأيت صدقها كالشمس، حيث قال - رحمه الله -: «فلينظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه، وما يقرب من زمانه من الفتن والشرور والفساد في الإسلام، فإنه يجد معظم ذلك من قِبل الرافضة، وتجدهم من أعظم الناس فتنًا وشرًّا، وأنهم لا يقعدون عما يمكنهم من الفتن والشرور وإيقاع الفساد بين الأمة»[1].

ونحن قد علمنا بالمعاينة والتواتر أن الفتن والشرور العظيمة التي لا تشابهها فتن، إنما تخرج عنهم[2].

(١) «منهاج السنة» (٣/ ٢٤٣).

(٢) «منهاج السنة» (٣/ ٢٤٥).

الشيعة المتصوفة



الشيعة المتصوفة

كتب كثير من العلماء والباحثين عن التصوف، وكتب آخرون عن الصلة بين التصوف[1] والتشيع[2]، مبيّنين التشابه العقدي والمنهجي بينهما: كالتشابه بين عقيدة الولاية عند الصوفية والإمامة عند الشيعة، وعقيدة العصمة للإمام عند الشيعة وعقيدة الحفظ للولي عند الصوفية، والتأويل الباطني عند الشيعة الباطنية والتأويل الباطني أو الرمزي أو الإشاري عند الصوفية، وتقسيم الدين إلى شريعة وحقيقة عند الصوفية كتقسيم الدين إلى تنزيل وتأويل عند الشيعة... وقد خص بعضهم هذه المسألة بمصنفات مستقلة[3].

وكان محور الحديث وأساسه هو التشابه العقدي بين الصوفية والشيعة، لكن لم توجد - فيما أعلم - دراسة علمية مستقلة تتناول التيار الخفي الباطني الرافضي المتقنّع والمستتر بالتصوف، مع أنه أخطر ما في الاتجاه الصوفي، بل هم الذين وراء اتساع الانحراف في دوائر التصوف حتى وصل الحال ببعض الباحثين المعاصرين إلى القول بأنه لا يوجد في التصوف اليوم معتدل بل كلهم غلاة[4]، وذلك لاتساع دائرة هذا

---

(١) المقصود بالتصوف والصوفية هنا: الطبقة الثانية والثالثة بحسب تقسيم المحققين من أهل العلم لدرجات التصوف، فإن التصوف في مراحله الأولى كانت حقيقته الزهد في الدنيا والانقطاع لعبادة الله، والاجتهاد في طاعته، ثم انحرف التصوف إلى الرهبانية والتعلق بالبدع والمنكرات، ثم تطور إلى الشطحات والضلالات في العقائد والأعمال كالحلول والاتحاد (انظر: «مجموع الفتاوى» ١١/ ١٨ وما بعدها).

(٢) المقصود بالتشيع والشيعة هنا: التشيع الإمامي الإثنى عشري، إذ أصبح لفظ «التشيع» عند الإطلاق في عصرنا لا ينصرف إلا إليهم، وما عداهم زيدية أو إسماعيلية، وإن كان هؤلاء ليسوا بشيعة، وإنما هم سبئية باطنية رافضة (انظر: «أصول مذهب الشيعة» ١/ ٦١-٦٥ الطبعة الرابعة).

(٣) مثل: «الصلة بين التصوف والتشيع»، «الفكر الشيعي والنزعات الصوفية حتى مطلع القرن الثاني عشر» للباحث الشيعي العراقي د. مصطفى كامل الشيبي، «العلاقة بين التشيع والتصوف» للباحث فلاح بن إسماعيل مندكار، و«العلاقة بين الصوفية والإمامية» للباحث زياد بن عبد الله الحمام.

(٤) مثل الشيخ إحسان إلهي ظهير - رحمه الله -، الذي قال: «كنت أظن أول الأمر أن بعض الغلاة هم

التيار وغلبة مظاهره وآثاره على الاتجاه الصوفي، وهذا التيار هو الذي قاد ولا يزال يقود ركب التصوف نحو الغلو والتطرف.

وقد عرفت هذه الطائفة وأدركت أهمية دراستها؛ لأنني ابتليت بدراسة المذهب الشيعي بفرقه المختلفة، فأمضيت ما يزيد على ثلاثين سنة بحثًا ونظرًا وتدريسًا وتأليفاً(١) ورحلاتٍ متعددةً للبحث عن موارد المذهب ومقابلة بعض رموزه وجمعياته والوقوف على نشاطاته والتعرف على مخططاته، ومراجعة مناهجه الدراسية، وزيارة مشاهده ومزاراته... إلخ.

أما التصوف فقد عنيت بشأنه أيضًا بحثًا وتأليفاً(٢)، وكذلك أثناء تدريسي مادة التصوف لطلاب وطالبات الدراسات العليا في الجامعة(٣).

وهذه الصلة القائمة بين التصوف والتشيع والتشابه العقدي بينهما ترجع في الأساس إلى تلك الخلايا الباطنية المنتشرة بين الطرق الصوفية، والمستترة بقناع التصوف، حتى بدأ بعضهم يدرس ما يسميه «التصوف السني»، وهو السالم من الوقوع في براثن الكيد الباطني وانحرافات الرافضة المتصوفة.

الذين أساؤوا إلى التصوف والصوفية، وأن الغلو والتطرف هو الذي جلب عليهم الطعن وأوقعهم في التشابه مع التشيع والشيعة، لكنني وجدت - كلما تعمقت في الموضوع، وتأملت في القوم ورسائلهم، وتوغلت في جماعاتهم وطرقهم، وحققت في سيرهم وتراجمهم - أنه لا اعتدال عندهم، كالشيعة تماماً، فإن الاعتدال عندهم كالعنقاء في الطيور» (التصوف المنشأ والمصدر، ص٦).

(١) ومن المؤلفات: «مسألة التقريب بين السنة والشيعة»، «أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية عرض ونقد»، «بروتوكولات آيات قم»، «البدعة المالية عند الشيعة الإمامية»، «حقيقة ما يسمى بزبور آل محمد»، «البراءة من المشركين عند الشيعة الإمامية»، «الشيعة والتشيع» (وهو تحقيق ودراسة بالمشاركة مع د. سلمان العودة لكتاب أحمد الكسروي رئيس المحاكم الإيرانية في زمنه، والأستاذ في جامعة طهران، والذي نقض المذهب من أصوله)، وتهذيب ودراسة لكتاب «الوشيعة في نقد عقائد الشيعة» لموسى جار الله (آخر شيخ للإسلام في روسيا).

(٢) من خلال كتابيَّ: «الموجز في الأديان والفرق والمذاهب» بالاشتراك مع أ.د. ناصر العقل، و«العقيدة والأديان والاتجاهات المعاصرة»، وهو مقرر دراسي على المستوى الثالث في الثانوية بالاشتراك مع آخرين.

(٣) حيث تم استحداث مادة دراسية جديدة في جامعة القصيم، وربما لأول مرة على مستوى المملكة للدراسات العليا، اسمها: «مادة التصوف».

وقد تبيَّن لي من خلال دراستي وتدريسي لكلا الطائفتين، ضخامة الخطر وخطورة الداء المتمثل في التيار الشيعي الباطني الذي يسري في كيان التصوف الخرافي، ويسخره لخدمة أغراضه.

والملاحظ أن سلاح التشيع الباطني، وسلاح التصوف الغالي ذي الأصول الباطنية؛ من أخطر ما وُجّه لضرب الأمة من داخلها، بل هما من أمضى الأسلحة الخفية المؤثرة سلبًا داخل كيان الأمة الإسلامية، وقد استخدم أعداء الأمة الظاهرون والمستترون هاتين الطائفتين لغزو الأمة من داخلها؛ ولذا فقد اعتنى أهل الاستشراق بدراستهما، حتى إن المستشرق دونلدسن بقي في إيران ست عشرة سنة لدراسة التشيع، ثم أخرج كتابه «عقيدة الشيعة».

واهتم المستشرق الفرنسي ماسينيون بالتصوف، وأمضى حياته في دراسة هذه الطائفة، بل اهتم بالشخصيات المتطرفة منهم كالحلاج، حتى لقب بـ «عاشق الحلاج».

وهؤلاء المستشرقون - كما هو معروف - يعملون مستشارين في وكالات الاستخبارات ووزارات الخارجية في بلادهم، وتبنى على بحوثهم ودراساتهم وتقاريرهم مواقف وخطط وحروب وسياسات.

وقد ذكر الأستاذ الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله - أنه اطلع على تقرير استشراقي سري يفيد بأن أفضل طريقة لمواجهة انتشار الإسلام هو تغذية هذه المذاهب والطوائف ودعمها وتشجيعها.

وتتجلى خطورة هذا التيار الخفي من «التشيع الصفوي» المستتر بـ «التصوف»، في بُعده العقدي والأمني والسياسي والاجتماعي، فلقد تسللت المجوسية الفارسية التي تتخذ من «التشيع» وسيلة لخدمة أهدافها السياسية، وإقامة إمبراطوريتها الفارسية، وإعادة مملكتها البائدة ومجدها الغابر؛ تسللت إلى التصوف على سبيل الخصوص، وإلى المجتمعات الإسلامية على سبيل العموم، بواسطة هذه الطائفة والمتأثرين بها.

والخطورة الكبرى في هذا الاختراق الشيعي ترجع إلى كثرة عدد المتصوفة، وانتشارهم واتساع نفوذهم وعلو مكانة بعض شيوخهم لدى بعض الساسة وأصحاب القرار في بعض الدول. ولإدراك أبعاد هذا الخطر انظر إلى آثار الاختراق الإيراني باسم التشيع لبعض فرق الزيدية، وهي «الجارودية»[(١)]، وتأثيراته الخطرة على بلاد اليمن وما جاورها[(٢)]، ثم انظر إلى اختراقهم المجتمع اللبناني بواسطة ما يسمى «حزب الله».

ثم ارجع البصر إلى محاولة إيران احتواء نصيرية سوريا باسم التشيع لعلي رضي الله عنه، مع أن المصادر الأساسية لشيعة إيران - أعني الشيعة الإمامية الإثنى عشرية - تقرر في مصادرها المعتمدة لديها تكفير النصيرية صراحة[(٣)]، كما أن النصيرية لا تبشر بمذهبها؛ لأنه مذهب سري باطني، إلا أن إيران - لاسيما بعد الثورة الخمينية - اتخذت من دعوى التشيع طريقًا إلى نشر دينها في المجتمع السوري، ونجحت في احتواء النصيرية، ولذا ظهر «الغَزَل الشيعي» بين آيات قم ورجال الدين النصيريين، فأصدر - مثلًا - رجل الدين الشيعي الإيراني حسن الشيرازي بعد زيارة له لسورية، رسالة بعنوان «العلويون شيعة أهل البيت»[(٤)].

ثم تطور الأمر واتسع الخطر إلى درجة تجنيد ملالي الرافضة في قم لبعض الجهلة والمرتزقة من أتباعهم لدعم النظام السوري النصيري العلوي في سوريا، كعصابات «حزب الله» اللبناني، و«لواء أبي الفضل العباس» العراقي، وخلايا «الحرس الثوري» الإيراني[(٥)].

---

(١) وحوثية اليمن جارودية وقد تحولوا في عصرنا إلى إثنى عشرية، فجمعوا بين اعتقاد أسلافهم «الجارودية» الرافضة، وبين اعتقاد الإثنى عشرية «السبئية» المعاصرة.

(٢) انظر: «الحوثية في اليمن»، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، صنعاء، بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، «التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية» لأبي صالح عبدالله بن نوح الحجري.

(٣) انظر: «بحار الأنوار» (٢٥/ ٢٨٥).

(٤) انظر للتفصيل: «مسألة التقريب» (١/ ٣٨٣)، «أصول مذهب الشيعة» (٣/ ٢٠).

(٥) وتمويل هؤلاء المرتزقة من نفط الشعب العراقي.

وهم اليوم ينفذون خطة كبرى لاحتواء الطرق الصوفية لإفسادها وتجنيد أتباعها لتحقيق مصالح الرافضة، كما فعل اليهود حين دخلوا في النصرانية لتحقيق مآربهم.

ولذا؛ فإن أكثر الباحثين يتحدثون عن التشابه بين التصوف والتشيع في المبادئ والمعتقدات، وقلَّ من يدرك وجود تيار واسع متغلغل داخل الكيان الخرافي الصوفي، كما لم تفطن جماهير الصوفية الغائبة أو المغيبة لهذا التيار الباطني المتقنّع بالتصوف، فهم في غفلة عما يراد بهم ومنهم، بل إن الانحراف الصوفي نحو التشيع، ووجود التشابه بين التصوف والتشيع؛ هو بسبب الكيد الشيعي والتآمر الباطني المستتر بقناع التصوف، وهذا جزء من إستراتيجيتهم ووسائلهم للتسلل إلى مراكز التأثير في الأمة.

وبحسبك أن تعلم أن تسلل التيار الشيعي إلى الطوائف والمجتمعات لم يسلم منه أهل السنة[1]، بل أشدهم تحفظًا واحتراسًا وورعًا وتقوى وعلماً؛ وهم أهل الحديث، فكيف بالتصوف الذي تشيع منه الخرافة ويسيطر عليه الابتداع؟!

وقد كشف العلامة عبد الله السويدي - رحمه الله - كيف تسللوا إلى أهل الحديث، بقوله: «إن بعض علمائهم اشتغلوا بعلم الحديث وسمعوا الأحاديث من ثقات المحدثين من أهل السنة وحفظوا أسانيد أهل السنة الصحيحة، وتحلّوا في الظاهر بحلي التقوى والورع، بحيث كانوا يعدون من محدثي أهل السنة، فكانوا يروون الأحاديث صحاحًا وحساناً، ثم أدرجوا في تلك الأحاديث موضوعات مطابقة لمذهبهم، وقد ضل بذلك كثير من خواص أهل السنة فضلًا عن العوام، لكن قيض الله بفضله أئمة أهل الحديث فأدركوا الموضوعات فنصوا على وضعها فتبين حالها حينئذ والحمد لله على ذلك»[2].

كما قام بعض شيوخهم المتستّرين بالانتساب للسنة، بابتداع بعض الأفكار المشابهة

(١) للتعرف على جملة من مكائدهم في هذا الباب، ينظر: «مختصر التحفة الإثنى عشرية» (ص٢٥-٤٧)، «مسألة التقريب» (١/ ٦١-٨٣).

(٢) «نقض عقائد الشيعة» (ص٢٥- ٢٦) مخطوط.

للفكر الشيعي ونشرها بين أهل السنة، فيرى الشيخ محمد أبو زهرة أن نجم الدين الطوفي (المتوفى سنة ٧١٦هـ) قد تعمد الترويج للمذهب الشيعي بهذه الوسيلة في بحثه عن المصلحة الذي قرر فيه أن المصلحة تقدم على النص؛ لأن هذا مسلك شيعي، فعند الشيعة للإمام أن يخصص أو ينسخ النص بعد وفاة الرسول ﷺ، فالطوفي قد أتى بالفكرة كلها، وإن لم يذكر كلمة الإمام وأبدلها بالمصلحة، ليروج القول وينشر الفكرة. ثم يقرر أبو زهرة أن الطوفي في تهوينه شأن النص ونشر فكرة نسخه أو تخصيصه بالمصالح المرسلة قد أراد تهوين القدسية التي تعطيها الجماعة الإسلامية لنصوص الشارع[1].

وهذا ليس بغريب من طائفة دينها «التقية» التي هي النفاق بعينه، ولذلك نجد الخميني يحثّ أتباعه على التسلل داخل الحكومات الإسلامية لمناصرة تنظيمهم السري، ويسمي ذلك «الدخول الشكلي في الحكومات»[2]؛ لذا يرى شيخهم محمد جواد مغنية (رئيس المحكمة الجعفرية ببيروت) وجوب العمل بالمكيافيلية، والتي تعني أن الغاية تبرر الوسيلة، ويقرر أن هذه هي عقيدة «التقية» عندهم[3].

وإن رابك شيء عن خطر الحركة الرافضية الباطنية التي تعمل في خفاء داخل أروقة التصوف (مع وجود ذلك التشابه العقدي المتعمد بينهما)؛ فتأمل التواصل المستمر الظاهر والخفي بين الطائفتين، والزيارات المتبادلة بين شيوخ الطرق الصوفية وملالي الرافضة، والتعاون بينهما، وقيام بعض شيوخ التصوف بتحقيق الأهداف السياسية للتشيع الصفوي، وتقديس شيوخ الروافض لرموز تيارهم الخفي المتسلل داخل التجمعات الصوفية.

---

(١) انظر: «ابن حنبل» (ص٣٦١)، وقد ترجم أبو زهرة للطوفي، وأثبت أنه من الشيعة (المصدر السابق: ص٣٦١-٣٦٢) وانظر ترجمته في: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٤٠٩-٤٢١).
(٢) انظر: «الحكومة الإسلامية» (ص١٤٢).
(٣) انظر: «الشيعة في الميزان» (ص٤٩).

بل إن بعض شيوخ الرافضة في عصرنا يتخذون من التيار الصوفي أداة للهجوم على السنة وأهلها، وربما يحتجون بها في كتبهم من تأييد لمناهج الروافض بدعوى أن هذا رأي أهل السنة، فمثلًا يستشهد الكاتب الشيعي المعاصر محمد حسين الزين في كتابه «الشيعة في التاريخ» بتأويل سليمان الحنفي النقشبندي حديث مسلم: «إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضِي فيهم اثنا عشرَ خليفةً كلهُم من قُرَيش»[1]، يحتج بتأويل النقشبندي له بالأئمةَ الاثني عشر[2]، وذلك ليسند مذهبه برأي سني كما يزعم[3].

والحقيقة - كما يقول د. مصطفى الشيبي - أنه «لا دخل لأهل السنة بهذا التوثيق، وإنما هي الصوفية المتشيعة التي ينتمي إليها النقشبندي»[4]. وأقول: بل هي «الشيعة المتصوفة» المتسللة داخل الطرق الصوفية. وقد أدرك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - هذه الظاهرة الخطيرة، وإن لم يحدد جهتها، حيث قال: «قد يوجد في بعض المنتسبين إلى مذهب الأئمة الأربعة من هو في الباطن رافضي»[5].

إن من المفاهيم الخاطئة الشائعة التي يجب أن تصحح هو تصور عامة الناس أن العلاقة بين «التشيع» و«التصوف» هي نوع من التشابه غير المقصود، ولا ينبئ عن وجود طائفة قائمة لها كيانها ورجالها ومصادرها وتواصلها السري والعلني مع رموز الشيعة، واعتقاد بعضهم أن العلاقة بين التشيع والتصوف هي من قبيل الغزو الخارجي الشيعي للتصوف فقط، ولا وجود لطائفة باطنية رافضية قائمة تعيش وتقبع داخل الطرق الصوفية من مدة

---

(١) «صحيح مسلم»: كتاب الإمارة، باب الناسِ تبع لقريش والخلافة في قريش (ح١٨٢١).
(٢) مع ظهور بطلان هذا التأويل يقيناً، فلم يتول الخلافة من الاثني عشر سوى علي والحسن - رضي الله عنهما -، ولم يدع أحد منهم أحقيته بالخلافة، بل تنازل الحسن عنها حرصًا على اجتماع المسلمين، ثم إن آخر الاثني عشرَ لا وجود له أصلاً، فضلًا عن أن يقال بإمامته وولايته.
(٣) انظر: «الشيعة في التاريخ» (ص١١٨).
(٤) «الصلة بين التصوف والتشيع» (ص١١٠).
(٥) «منهاج السنة» (٤/ ١٣٣).

طويلة، ولا تزال هذه الطائفة تتوسع في تدميرها لكيان التصوف، ونقلهم إلى نحلتهم بأنواع الإغراءات وصنوف شتى من التلبيس والتدليس.

وقد أشارت مصادر صحفية مصرية إلى تقرير لمجمع البحوث الإسلامية كشف عن محاولة لنشر أفكار ومبادئ المذهب الشيعي بين أتباع ومريدي الطرق الصوفية في مصر من قبل بعض التيارات والجهات الشيعية التي تستغل التشابه بين التصوف والتشيع، وأن الأموال باتت تتدفق على أتباع الطرق الصوفية في مصر بعد تصريحات أطلقها بعض قيادات التصوف أشاروا فيها إلى أنه لا فرق بين الشيعة والمتصوفين، وفق ما نسب إلى حسن الشناوي شيخ مشايخ الطرق الصوفية. وحذر المجمع من تزايد النشاط الشيعي في مصر، خاصة مع قدوم لاجئين عراقيين ينتمون إلى المذهب الشيعي[1].

لقد قام «الرافضة المتصوفة» قديماً بإشاعة معتقدات توافق في المعنى والحقيقة المذهب الشيعي وإن اختلفت الألفاظ، وعملت على نشرها في الوسط الصوفي، حتى كاد أن يختفي الصوت المعتدل لأهل التصوف، الذي هو في حقيقته عبارة عن الزهد في الدنيا والانقطاع لعبادة الله، والذي قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن أسلافهم: «الصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله»[2]، حيث تم - بتخطيط وتعمد وسبق إصرار - طرح عقيدة «الولاية» في الوسط الصوفي وهي مشابهة لعقيدة «الإمامة» عند الشيعة، وتم إشاعة عقيدة «الحفظ» للولي بين الصوفية، والتي تشبه عقيدة «العصمة» للإمام عند الشيعة، كما قام الشيعة المتصوفة بتقسيم الدين إلى «شريعة» و«حقيقة»، وهو يشبه تقسيم الدين إلى «تنزيل» و«تأويل» عند الشيعة الإمامية، وقالت الشيعة المتصوفة: إن الرسول ﷺ جاء ببيان الشريعة، والولي جاء ببيان الحقيقة، كما قالت الشيعة الإمامية: إن الرسول ﷺ جاء بالتنزيل، وجاء علي رضي الله عنه بالتأويل.

(١) موقع مفكرة الإسلام:
http://wwwislammemocc/akhbar/arab/2007/11/01/53752html.
(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٨).

كما قامت «الشيعة المتصوفة» أو «رافضة الصوفية» بإشاعة مبادئ ومظاهر الشرك والوثنية في أوساط الصوفية، فمثلًا يوجد في مصر أكثر من ستة آلاف ضريح أكثرها تابع للمجلس الصوفي الأعلى، وصرح وزير الأوقاف المصري بأن حصيلة النذور التي جمعت من الأضرحة في الفترة من (١/ ٧/ ٢٠٠٥م) إلى (٣٠/ ٦/ ٢٠٠٦م) بلغت ٥٢ مليونًا و٦٧ ألفًا و٥٧٩ جنيهًا (مع أن هناك الملايين من الأحياء تحت خط الفقر)!

وقد أثبت موقع الصوفية أن عدد القبور والأضرحة التي تزار بشكل يومي، وتقدم لها القرابين والنذور، ويُطلب منهن فيها قضاء الحاجات وتفريج الكربات، ويسألون الشفاعة، ويُستغاث بهم، في تهامة اليمن فقط؛ بلغ نحو (١٧٨) ضريحاً، وقد قرر المحققون من أهل العلم أن «الشيعة الباطنية» هم أول من أحدث عبادة القبور والمشاهد في أمة محمد ﷺ[١].

إن تغلغل هذا التيار الشيعي الباطني داخل الطرق الصوفية، وتكاثرهم العددي، وتأثيرهم العملي، وكيدهم الباطني، ومكرهم الخفي، وضررهم الخرافي، وخطرهم الوثني؛ هو الذي أرخى بسدوله المظلمة على التصوف الذي يعيش حالة من المبالغة في الزهد، والتوجه الروحي المتجرد، والتقوقع على الذات، حتى سخروهم لخدمة أهدافهم وتحقيق أغراضهم من حيث لا يشعرون.

إن هذه الخلية الرافضية السرية التي تنخر في كيان التصوف وتعيث فيه فسادًا تظهر آثارها وملامحها في كثير من الطرق الصوفية، فغالب الطرق الصوفية تلتصق بعلي وسلمان رضي الله عنهما، وكل منها يدعي العلوم المكتومة الباطنة من طريق علي - ﷺ -، كما أن أصول بعض الطرق الصوفية فارسية بحتة كالطريقة النقشبندية.

ويبدو من خلال الاستقراء والدراسة والنظر أن التيار الشيعي الباطني إذا أنهى أو أكمل

(١) انظر: «الرد على الأخنائي» لابن تيمية (ص٤٧).

عملية تحويل الطريقة الصوفية إلى المسار الشيعي الباطني؛ فإنه يتم حينئذ كشف المستور والخروج عن التقية كما ترى الحال بالنسبة للطريقة «الختمية»، حيث أفصحت وأعلنت تشيعها بالكامل من خلال ارتباطها اعتقادًا واستدلالًا ومنهجًا ومصيرًا بالتشيع، ولذا ترى بعض شيوخ الطريقة «الختمية» المعاصرين يحتجون بحجج الإمامية نفسها، ويطعنون في الصحابة كحال إخوانهم الرافضة، سواء بسواء، ومثل ذلك «البكتاشية»، حتى عدها الكوثري من ألقاب الشيعة الإمامية[1]، وكذلك الطريقة «العزمية»[2]. ثم يتحدث بعض من لا يدرك أبعاد المكر الباطني بأن هذا تشابه، وهذا آخر ما وصلت إليه دراستهم.

ومن إفرازات هذه الخلية الباطنية الصوفية قيام بعض رموزها بمناورات ماكرة وحيل سافرة، وهي الإعلان عن انتقالهم من السنة إلى الشيعة، وقيامهم بتأليف بعض الكتب التي يدّعون فيها تحولهم من السنة إلى الشيعة، وقد مرت هذه الخدعة على بعضهم، وظنوا أنها حقيقة، وما علموا أنها «الرافضة الباطنية المستترة برداء التصوف»[3].

إن قلة من الناس من يستطيعون أن يفرقوا بين «الشيعة الصوفية»، و«الشيعة المتصوفة»، و«الصوفية الزاهدة» ذات التوجه السني في الأصل؛ وموضوع هذا البحث هو «الشيعة المتصوفة».

---

(١) انظر: مقدمة «كشف أسرار الباطنية» للكوثري.

(٢) انظر على سبيل المثال: سلسلة «شبهات حول الشيعة» من إعداد لجنة البحوث والدراسات بالطريقة العزمية، وفيه محاولة للدفاع عن الشيعة وترويج عقائدهم في: الإمامة (١/ ١١٠-١١٢)، وأن ابن سبأ أسطورة لا وجود لها (٢/ ١٧، ٩٤)، وجواز العمل بالتقية (٣/ ١٣)، والطعن في عدالة الصحابة (٣/ ٧٠)، والقول بعصمة الأئمة (٤/ ٤٥،٩٩)، والمتعة (٥/ ٨٩-٩٠)، والبداء (٦/ ٥١-٥٢)، والانتظار (٦/ ٨٤)، والرجعة (٦/ ١١٦).

(٣) ومن أمثلة هؤلاء الباطنية الصوفية المدعو محمد التيجاني الذي أصدر عدة كتب في هذا الموضوع، وكان له حضور خاسر وسجال ومحاورات في بعض الفضائيات، ومثله المدعو محمد مرعي الأنطاكي الذي ادّعى أنه كان قاضي القضاة على مذهب أهل السنة في حلب، مع أنه لا يعرفه أحد من علماء حلب، قال لي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله -: «هذا نكرة لا يعرف لا في حلب ولا سوريا، وهو جاهل ضعيف الحجة» قلت: وربما كان من باطنية أنطاكية، أو شخصية وهمية.

أما «الشيعة الصوفية»، فإن رموزها يجاهرون بمبادئ «التصوف المنحرف» ومبادئ «التشيّع الغالي»، وربما كان ذلك إحدى الخطط الإستراتيجية لاستيعاب الطرق الصوفية، كما فعلوا من قبل في استيعاب فرق التشيّع التي ظهرت على امتداد التاريخ، ومزج آرائها ومعتقداتها في التشيّع الإثنى عشري[1]، فمؤسس الدولة الصفوية الحديثة في عصرنا الخميني الموسوي مثلاً، هو من غلاة المتصوفة القائلين بالحلول والاتحاد، فهو من الشيعة الصوفية.

وتتمثل صورة التصوف الغالي عنده في أقبح مظاهرها وفي أشد تطرفها في كتابه: «مصباح الهداية»[2]، وكتابه الآخر: «سر الصلاة»[3]، كما أنه يعتمد التلقي في هذا الباب عن أقطاب التصوف الغلاة كابن عربي الذي يصفه بـ «الشيخ الكبير»[4]، والقونوي الذي يصفه بـ «خليفة الشيخ الكبير محيي الدين»[5]، وهما من الشيعة المتصوفة، كما يذهب مذهب غلاة الصوفية القائلين بأن النبوة مكتسبة[6]، هذا فضلًا عن اتفاقه وسائر بني ملته في جملة من المبادئ العقدية مع غلاة الصوفية[7].

إن «الشيعة المتصوفة» هي التي تسخر الطرق الصوفية لتحقيق أهدافها، وتسييس التوجه الصوفي ليتحول إلى كيانات سياسية موالية لإيران، ومتآمرة ضد دول الإسلام.

يتخذ الشيعة من التصوف مدخلًا على المجتمعات الإسلامية للترويج لنحلة «الرفض» و«الزندقة»، والروافض يرون أن البيئات التي ينتشر فيها التصوف تمثل المناخ أو التربة

---

(١) انظر للتفصيل: «أصول مذهب الشيعة» (٣/ ١٩) وما بعدها.
(٢) انظر: «مصباح الهداية» (ص١٣٤، ١٤٢، ١٤٥).
(٣) انظر: «سر الصلاة» (ص١٧٨).
(٤) انظر: المصدر السابق (ص٨٤، ٩٤، ١١٢).
(٥) انظر: المصدر السابق (ص١١٠).
(٦) انظر: المصدر السابق (ص١٤٨-١٤٩).
(٧) انظر: «أصول مذهب الشيعة» (٣/ ٢١٣-٢١٦).

الصالحة لنشر الرفض، وقد أطلعني أحد الباحثين العراقيين قديماً على تقرير سري لخطة نشر المذهب الرافضي في البلاد المصرية، وكان التقرير ينص على أن البيئة المصرية، بحسب زعمهم، بيئة صالحة لنشر مذهبهم؛ لوجود وانتشار الطرق الصوفية، وكذلك وجود ما يسمى مشاهد أهل البيت المزعومة، كمشهد الحسين والسيدة زينب، إضافة إلى وجود قبائل الجعافرة في الصعيد.

ويذكر أحد المتشيعة في مصر، ويدعى محمد الدريني، أن عدد الشيعة في مصر بحسب تقرير الحالة الدينية للخارجية الأمريكية، قدر بـ ٧٥٠ ألفاً، لكنه يزعم أن عدد الشيعة أكثر من ذلك، ويستند في هذه الدعوى إلى قوله: «لا بد أن نضع في اعتبارنا وجود ما لا يقل عن مليون من صوفية مصر يتّبعون الفكر الشيعي، وهكذا الحال في السودان ودول إفريقية أخرى». وهو يشير هنا إلى «الشيعة المتصوفة» أو «رافضة الصوفية»، فهم صوفية في الظاهر وشيعة في الباطن[١].

ومع وجود هذا التيار الخفي داخل التصوف والذي يجهله الكثير، فإن الخطر الأكبر في أن هناك توجهات عربية وغربية لدعم الحالة الصوفية، مع حملها في أحشائها ومن داخلها «الحمل الباطني الرافضي». يقول د. عبد الوهاب المسيري: «مما له دلالته أن العالم الغربي الذي يحارب الإسلام يشجع الحركات الصوفية، ومن أكثر الكتب انتشارًا الآن في الغرب مؤلفات ابن عربي وأشعار جلال الدين الرومي، وقد أوصت لجنة الكونجرس الخاصة بالحريات الدينية بأن تقوم الدول العربية بتشجيع الحركات الصوفية، فالزهد في الدنيا والانصراف عنها وعن عالم السياسة يضعف ولا شك صلابة مقاومة الاستعمار الغربي»[٢].

---

(١) وقد كان لهم أثر ظاهر وخفي في إحداث الفتنة في مصر.

(٢) موقع الجزيرة نت:
http://wwwaljazeeranet/NR/exeres/551912A33B2htm.

ويزعم المستشرق الألماني شتيفان رايشموت[1] أن «مستقبل العالم الإسلامي سيكون حتمًا للتيار الصوفي»[2].

ويقول دانيال بايبس[3]: «إن الغرب يسعى إلى دعم التصوف الإسلامي لكي يستطيع ملء الساحة الدينية والسياسية، وفق ضوابط فصل الدين عن الحياة وإقصائه نهائيًا عن قضايا السياسة والاقتصاد، وبالطريقة نفسها التي استخدمت في تهميش المسيحية في أوربا والولايات المتحدة»[4].

وفي صيف عام ٢٠٠٤م أصدرت مؤسسة «راند»[5] تقريراً[6] تضمّن توجيه الولايات المتحدة الأمريكية بـ «تشجيع انتشار وقبول الصوفية في المجتمعات الإسلامية»[7].

وقد كتب الأستاذ فهمي هويدي مقالًا يعلق فيه على هذا التقرير، ومما قال: «إن التقرير لا يخفي دعوة صريحة إلى تشجيع التصوف، وهو ما يعد نوعًا من الدعوة إلى التعلق بما يمكن

---

(١) أستاذ الدراسات الشرعية والعلوم الإسلامية بجامعة (الرور) بـ (بوخوم) بألمانيا.

(٢) مقال «الصوفية هل تكون النموذج الأمريكي للتغيير»، عمار علي حسن، http://wwwonislamnet/arabic/madarik/culture-ideas/97678-2005-02-06%2019-24-06html.

(٣) مؤلف ومؤرخ أمريكي متخصص في نقد الإسلام، مؤسس ومدير «منتدى الشرق الأوسط»، وأحد الشخصيات البارزة في تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، ومن زعماء الحركة الصهيونية، وأحد كبار المحرضين على شن الحرب على العراق.

(٤) صحيفة الزمان، عدد (١٦٣٣)، تاريخ (١٢/ ١٠/ ٢٠٠٣م)، نقلًا عن «التصوف بين التمكين والمواجهة» لمحمد بن عبد الله المقدي (ص٨).

(٥) مؤسسة راند: مؤسسة بحثية تابعة حاليًا للبيت الأبيض، أنشئت عام ١٩٤٦م لتكون مركز تطوير للمشاريع والبحوث العلمية والسياسية والعسكرية التابع للقوات الجوية في وزارة الدفاع الأمريكية، لمساعدة المؤسسة العسكرية على معالجة التحديات الجديدة في مجالي الإرهاب والأمن القومي، وتقاريرها معتمدة في توجيه سياسة الحكومة الأمريكية.

(٦) أعدته الباحثة في قسم الأمن القومي شيرلي بينارد، وهي زوجة زلماي خليل زاده الذي كان يشغل منصب المساعد الخاص للرئيس بوش، وكبير مستشاري الأمن القومي المسؤول عن الخليج العربي وجنوب شرق آسيا، والذي كان سفيرًا لأمريكا في العراق، وهو من أصل أفغاني، وينتمي إلى المحافظين الجدد، ومعروف بآرائه المتطرفة.

(٧) «الإسلام الديمقراطي المدني الموارد، الإستراتيجيات، الشركاء» (ص٧).

أن نسميه الإسلام الانسحابي[1] الذي يقلص التدين في دائرة روحية لا يتجاوز حدودها، فهو يتحدث صراحة عن أهمية تعزيز الصوفية وتشجيع البلدان ذات التقاليد الصوفية القوية على التركيز على ذلك الجانب من تاريخها، وعلى إدخاله ضمن مناهجها الدراسية، بل يلح على ذلك في عبارة أقرب إلى الأمر تقول: لا بد من توجيه قدر أكبر من الانتباه إلى الإسلام الصوفي»[2].

وفي ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣م استضاف مركز نيكسون[3] مؤتمر برنامج الأمن الدولي في واشنطن لاستكشاف مدى دور الصوفية فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وقد عقد المؤتمر في ثلاث جلسات، واحدة منها سرية.

الجلسة الأولى: حول الصوفية: التاريخ، الفلسفة، الجماعات.

الجلسة الثانية: حول الصوفية في أوربا وآسيا[4].

ويذكر المستشرق برنارد لويس[5] أن اهتمامهم بالتصوف لأنه يذهب إلى أن «الأديان

(١) لا يصح وصف الإسلام بالانسحابي، وإنما قد يوصف به بعض أتباعه.

(٢) «جريدة الأهرام» تاريخ (١٠/ ٨/ ٢٠٠٤م) عدد (٤٢٩٨١).

(٣) مركز نيكسون مؤسسة سياسية عامة تأسست عام ١٩٩٤م، وقد أسسها الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون، وهو متخصص في تحليل التحديات والسياسات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التركيز على المصلحة الأمريكية القومية (انظر مقدمة تقرير: «فهم الصوفية واستشراف أثرها في السياسة الأمريكية» ترجمة د. مازن مطبقاني).

(٤) انظر تقرير: «فهم الصوفية واستشراف أثرها في السياسة الأمريكية» (ص٦).

(٥) ولد برنارد لويس في لندن عام ١٩١٦م، وهو بريطاني الأصل يهودي الديانة صهيوني الانتماء أمريكي الجنسية، عمل مدرسًا في قسم التاريخ للدراسات الشرقية الإفريقية، وهو مستشار مسموع الرأي عند المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، وقد أقيم له حفل تكريمي في تل أبيب، وقالوا عنه: «علمنا برنارد لويس كيف نفهم التاريخ المعقد والمهم للشرق الأوسط واستخدامه ليقودنا نحو المرحلة الجدية لبناء عالم أفضل للأجيال الصاعدة»، كما قام لويس بقيادة الإدارة نحو مرحلة جديدة في العراق، وكان قد أوضح أن اجتياح هذا البلد سيخلق فجرًا جديداً، ويقال: إنه صاحب مشروع تقسيم الدول العربية والإسلامية.

جميعها أصلها واحد، وكل الأديان لها هدف واحد، ورسالة واحدة، وهم يعبدون الإله نفسه، والله في الكنيسة وفي المسجد»[1].

وفي تقرير نشرته مجلة يو إس نيوز الأمريكية عام ٢٠٠٥م بعنوان: «قلوب وعقول ودولارات» يهدف إلى إستراتيجية تدَّعي الوصول إلى العالم الإسلامي، يقول هذا التقرير في إحدى فقراته: «يعتقد الإستراتيجيون الأمريكيون بشكل متزايد أن الحركة الصوفية بأفرعها العالمية قد تكون واحدًا من أفضل الأسلحة». ونقلت المجلة الأمريكية المذكورة أن واشنطن قامت بتمويل محطات إذاعة إسلامية وبرامج تلفزيونية ودورات تعليمية للترويج للإسلام المعتدل في أكثر من ٢٤ دولة إسلامية[2].

وحضر السفير الأمريكي في القاهرة مولد البدوي في ١٦/ ١٠/ ١٤٢٦هـ، معلنًا إعجابه الشديد بعالم التصوف الإسلامي، ويقال إنه انتسب إلى الطريقة الأحمدية وصار مريدًا فيها، حيث أخذ العهد من أحد شيوخ الصوفية في مولد الشيخ البدوي[3]. كما طلب السفير الأمريكي فرنسيس ريتشارد مقابلة شيخ مشايخ الطرق الصوفية حسن الشناوي، وتمت المقابلة في مقر المشيخة العامة بالحسين، كما حضر السفير الأمريكي في المغرب السهرة الصوفية التي أقيمت في الرباط[4].

وهناك مادة علمية واسعة حول الاهتمام الدولي والعالمي بأمر التصوف، ليس هذا مجال عرضها، وهو في أساسه يعتمد على أمور عدة، منها:

١) توهم بعضهم أن التصوف هو مصدر التسامح وأساس التعايش مع الآخر،

(١) انظر: «المصدر السابق» (ص٣٨).
(٢) صحيفة يو إس نيوز: تاريخ (٢٥/ ٤/ ٢٠٠٥م)، نقلًا عن «التصوف بين التمكين والمواجهة» (ص٢٩-٣٠).
(٣) صحيفة الشرق الأوسط: تاريخ (١٦ شوال ١٤٢٦هـ)، صحيفة المصري: تاريخ (٢/ ١١/ ٢٠٠٧م).
(٤) صحيفة الوطن العربي: تاريخ (٥/ ٥/ ٢٠٠٦م)، نقلًا عن «التصوف بين التمكين والمواجهة» (ص٣٢).

وغاب عنهم أن التسامح هو في الإسلام السالم من الشرك والابتداع.

٢) التآمر على أهل الإسلام بالاستفادة من عنصر التصوف الخرافي لنشر الجهل وإبقاء حالة التخلف في الأمة.

٣) خفاء التيار الباطني المتقنّع خلف التصوف عن الكثير.

والتصوف اليوم بطرقه ورجاله ومريديه وأربطته وزواياه والباطنية التي تحركه من الداخل، والاهتمام العالمي، خاصة الغربي، بشأنه؛ لم يعد مجرد فرقة مختفية خلف الزوايا، بل صار مؤسسات ضخمة لها امتدادها عبر القارات. وفي اعتقادي أن المحرك السياسي والتنظيمي له هو «الشيعة المتصوفة» المعروفة بتخطيطها وتنظيمها واختراقها الفرق، وسريّتها وتلونها بحسب المصالح، وهذا التيار يحتاج في مواجهته إلى أمرين:

الأول: كشف خطر وضرر هذا التيار على المسلمين عامة، وعلى أهل التصوف خاصة، ببيان عقائدهم وخططهم؛ لأن معرفة حال المخالف وعقيدته هي الأساس لبيان الحق له، كما فعل النبي ﷺ مع معاذ بن جبل ﷺ حين أرسله إلى اليمن بقوله: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله...» الحديث[1]، فبيّن له حالهم واعتقادهم قبل تعريفه بمنهج دعوتهم.

الثاني: العمل على نشر السنة والتحذير من البدعة بالحكمة والموعظة الحسنة، كما قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)، وقال جل وعلا: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ (يوسف: ١٠٨).

والمتعين دراسة علمية واسعة تتناول التيار الخفي والخطير في التصوف - أعني «رافضة الصوفية» أو «الصوفية المتشيعة» - تتجاوز حدود المقارنة العقدية إلى الكشف عن خطر هذا التيار وخططه ومكائده، وهذا يحتاج إلى أمور عدة، منها:

(١) أخرجه البخاري (ح١٤٥٨)، ومسلم (ح١٩).

أولاً: دراسة ميدانية عن حالة التصوف في البلدان التي تنتشر فيها هذه الطائفة.

ثانياً: رصد المجلات والدوريات الصوفية.

ثالثاً: جمع الكتب الصوفية المعتمدة.

رابعاً: مقابلة رجالات أو بعض رموز التصوف.

خامساً: رصد النشاط الصوفي المعاصر.

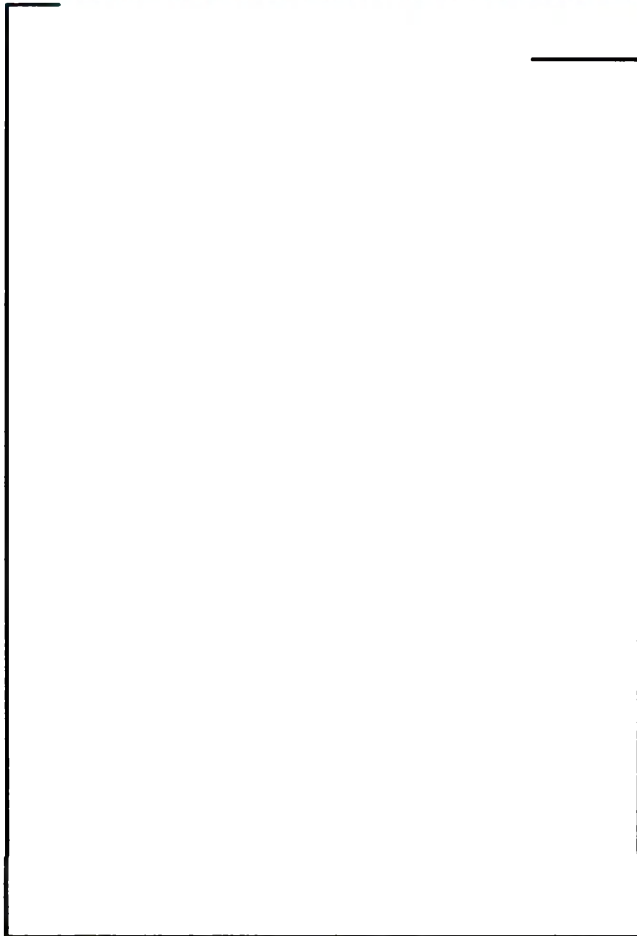
سادساً: الوقوف على الوسائل والمناهج والمسالك الخفية للتيار الباطني.

سابعاً: تحديد العقائد الباطنية الموجودة داخل التيار الصوفي.

ثامناً: تحديد الشخصيات الباطنية المختفية داخل التصوف من خلال آثارهم.

ولعل الله ييسّر القيام بشيء من ذلك في بحث مفصل - إن شاء الله تعالى -، والله الهادي إلى سواء السبيل.

الحوار غير المجدي مع الروافض حول مفترياتهم على الصحابة



الحوار غير المجدي مع الروافض حول مفترياتهم على الصحابة

ملأ الشيعة صفحات كتبهم بالطعن على الصحابة رضي الله عنهم، وعمّروا - بل خربوا - مجالسهم وحشَوا مصادرهم بالحديث عما يسمونه مثالب الصحابة، وهذه الظاهرة - أو قل: الحالة المرضية - أصبحت ملازمة لهم، لا ينفكون عنها بحال، حتى وصف العلامة موسى جار الله حالهم - وقد عاش بينهم ما يزيد على سنة - بقوله: «أول كل حركة وكل عمل - أي عندهم - هو الصلاة على محمد وآل محمد، واللعن على الصديق والفاروق وعثمان الذين غصبوا حق أهل البيت وظلموهم بزعمهم.. وهو عندهم أعرف معروف؛ يلتذ به الخطيب، ويفرح عنده السامع، وترتاح إليه الجماعة، ولا ترى في مجلس أثر ارتياح إلا أخذ الخطيب فيه، كأن الجماعة لا تسمع إلا إياه، أو لا تفهم غيره»[1].

وقد أجاب شيخ الإسلام عما يثيره الروافض في هذا الباب بجواب مفصل[2]، وبجواب مجمل ملخصه ما يلي: أن المثالب التي تنقل عن الصحابة نوعان:

النوع الأول: ما هو كذب؛ إما كذب كله، وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن. وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب، مثل: أبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن السائب الكلبي، وأمثالهما من الكذابين الذين شهد الأئمة بكذبهم وسقوط أخبارهم.

النوع الثاني: ما هو صدق، وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها من أن تكون ذنوباً، وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب.

---

(١) «الوشيعة» (ص١٧).

(٢) انظر: «منهاج السنة» (٣/ ١٩) وما بعدها.

وما قدر من هذه الأمور ذنبًا محققاً، فإن ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة؛ لأن الذنب المحقق يرتفع عقابه في الآخرة بأسباب متعددة، منها: التوبة، ومنها: الحسنات الماحية للذنوب؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات، ومنها: المصائب المكفرة[1].

ولهم وسائل خفية ماكرة في محاولة تشويه صورة الصحابة السامقة كشفها العلماء المحققون، ومنها: «أنهم ينقلون ما يدل على مطاعن الصحابة، وما يستدل به على بطلان مذهب غير الرافضة عن كتاب يعزون تأليفه إلى بعض كبراء أهل السنة، وذلك الكتاب لا يوجد تحت أديم السماء»[2].

فهو اسم بلا مسمى، وكتاب لا وجود له إلا في خيالاتهم، اخترعوا له اسماً، وعزوه إلى إمام، ونسبوا له مقالاتهم الكاذبة، حتى يتوهم الجاهل أو الغِرُّ، أو من لا يعرف ألاعيبهم؛ أنهم يوثقون مقالاتهم من مصادرها.

ذكر الألوسي والسويدي أنهم ينسبون بعض الكتب لكبار علماء السنة مشتملة على مطاعن في الصحابة وبطلان مذهب أهل السنة[3]، وهي من كذبهم وافترائهم، مثل: كتاب «سر العالمين» الذي نسبوه للإمام الغزالي، وهو منه بريء، بل هو من وضعهم ولا تصح نسبته إليه ألبتة[4].

---

(١) «منهاج السنة» (٣/ ١٩).

(٢) «مختصر الصواقع» (ص٥١) (مخطوط) وانظر: «نقض عقائد الشيعة» (ص٢٥) (مخطوط).

(٣) «مختصر التحفة الإثنى عشرية» (ص٣٣)، وانظر: «نقض عقائد الشيعة» السويدي (ص٢٥) (مخطوط).

(٤) وقد ذكر د. عبد الرحمن بدوي أن ثلاثة من المستشرقين ذهبوا إلى القول بأن الكتاب منحول (جولد تسيهر، بويج، ومكدونلد) ويذهب عبد الرحمن بدوي إلى هذا الرأي ويقطع به ويحتج لذلك فيقول: «الأمر الذي يقطع بأن الكتاب ليس للغزالي هو ما ورد في ص٨٢ من قوله: (أنشدني المعري لنفسه وأنا شاب في صحبته يوسف بن علي شيخ الإسلام)، فإن المعري توفي سنة (٤٤٨هـ)، بينما ولد الغزالي سنة (٤٥٠هـ)، فكيف ينشده لنفسه؟!» (مؤلفات الغزالي ص٢٧١).

وقد ينقلون أخبارًا دالة على مطاعن الصحابة عن كتب عزيزة الوجود لأهل السنة ليس في تلك الكتب منها أثر، والأردبيلي أكثر ما ينقل في «كشف الغمة» من هذا القبيل، وكذا الحلي في الألفين، وابن طاووس، وغيرهم[1]. ومكرهم وتلبيسهم في هذا الباب كثير[2].

وعلى أي حال فلا يضير الصحابة طعون الروافض، بل يزيدهم شرفاً، كما قيل:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص
فهي الشهادة لي بأني كاملُ

فالصحابة خير القرون، وصفوة هذه الأمة، وأفضل الناس بعد النبيين، فهم أفضل جيل، وأقوم رعيل، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وتبليغ شريعته، ولو لم يأتِ الثناء عليهم في الكتاب والسنة لكانت سيرتهم وهجرتهم ونصرتهم كافية في معرفة قدرهم وعظيم منزلتهم.

قال الخطيب البغدادي: «على أنه لو لم يرد من الله عز وجل فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين؛ القطع على عدالتهم والاعتقاد بنزاهتهم»[3].

ومن أصدق الكلمات في وصف حالهم قول ابن مسعود - ﷺ -: «من كان منكم متأسيًا فليتأس بأصحاب محمد ﷺ؛ فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً. قوم اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[4].

---

(١) «مختصر الصواقع» (ص٥١) (مخطوط) وانظر: «نقض عقائد الشيعة» (ص٢٥) (مخطوط).
(٢) انظر للمزيد: «مسألة التقريب» (١/ ٥٨) وما بعدها.
(٣) «الكفاية» (ص٤٩)، وانظر مثل هذا المعنى في: «المواقف» للإيجي (ص٤١٣).
(٤) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧)، و«الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٥١٩).

فحبهم وموالاتهم والترضي عنهم من أوكد حقوقهم على الأمة؛ لأنهم صحابة رسول الله ﷺ، وحَمَلة الدين، ونقلة الشريعة، فهم أحبابه وأصحابه وأصهاره وأنصاره، فالطعن فيهم طعن في رسول الله ﷺ، قال الإمام مالك وغيره من أئمة العلم: «هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله ﷺ.. ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلًا صالحًا لكان أصحابه صالحين»(١).

والطعن فيهم طعن في دين الأمة؛ لأنه وصلنا من طريقهم، قال الإمام أبو زرعة الرازي - رحمه الله -: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة»(٢).

بل إن الطعن فيهم قدح في حكمة الله جل وعلا في اختيارهم لصحبة نبيه ﷺ وتبليغ شريعته، فعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: «إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه»(٣).

وقد حقق الله على يد الصحابة حفظ كتابه، ونشر سنته، وتبليغ دينه وشريعته في مشارق الأرض ومغاربها، فأقاموا حضارة لم تعرف الدنيا لها مثيلاً، وأخرجوا الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٢٩).
(٢) «الكفاية في علم الرواية» (ص٤٩).
(٣) أخرجه الإمام أحمد (ح٣٦٠٠)، والبزار (ح١٨١٦)، والطبراني في «الأوسط» (ح٣٦٠٢)، و«الكبير» (ح٨٥٨٢)، وصححه الشيخ أحمد شاكر.

الآخرة، وكسروا الأكاسرة، وهزموا القياصرة، وأقاموا حضارة كبرى في مدة زمنية قصيرة لم تُعهد في تاريخ الشعوب والأمم والحضارات، في ربع قرن من الزمان، مما لم يعرف في ماضي التاريخ ولا حديثه.

ولقد رأيت في كثير من المنتديات والمواقع والفضائيات والمكتبات كمًّا كبيرًا من الكتب التي ترد على الرافضة، وانشغل رعيل من أهل السنة وصرفوا جل اهتمامهم إلى الرد على شبهات الروافض حول الصحابة، وهي مواجهة مع الروافض في غير ميدان؛ ذلك أن الروافض يثيرون هذه الشبهات لتحقيق أمرين:

الأول: إشغال أهل السنة بهذه الشبهات حتى لا يتفرغوا لنقد كتبهم، ونصوصهم، ورجال رواياتهم.

الثاني: إقناع الحائرين والمتشكّكين من أهل طائفتهم بدعوى أن ما هم عليه من شذوذ -بزعمهم- هو موضع اتفاق بين السنة والشيعة.

وإثارة الشيعة لهذه القضايا هو في حقيقة أمره تستر على السبب الحقيقي لموقفهم من الصحابة، وهذا السبب هو الأصل الذي يقوم عليه دينهم، وتنبثق منه سائر معتقداتهم[1]، وبحسبك أن تعرف أن الصحابة رضوان الله عليهم لو كانوا في عصمة من كل خطأ، وفي حرز من كل ذنب؛ لما رضي عنهم الإمامية؛ لأن ذنب الصحابة عند هؤلاء هو بيعتهم لأبي بكر دون علي، وكل ذنب يغتفر إلا هذا الأمر، كما أن من جاء بقراب الأرض خطايا ومعه جواز الولاية فقد نجا.

فقد جاء أحدهم إلى إمامه يقول: «إني أخالط الناس فيكثر عجبي من أقوام لا يتولونكم ويتولون فلانًا وفلانًا لهم أمانة وصدق ووفاء، وأقوام يتولونكم (يعني الرافضة) ليس لهم تلك الأمانة ولا الوفاء والصدق. قال: فاستوى أبو عبد الله جالسًا فأقبل عليَّ كالغضبان،

(١) انظر تفصيل ذلك في: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٦٥٣) وما بعدها.

ثم قال: لا دين لمن دان الله بولاية إمام جائر ليس من الله، ولا عتب على من دان بولاية إمام عادل من الله. قلت: لا دين لأولئك ولا عتب على هؤلاء. قال: نعم»[1].

ومهما كان عمل الصحابة الصالح وجهادهم العظيم، فلا وزن لذلك في دين الرافضة ولو جاؤوا بحسنات كالجبال ولم يوقف لهم على زلة؛ فلا يشفع ذلك لهم حتى يدينوا بدين «السبئية الرافضة»، حتى زعموا أن الله قال- كما يفترون -: «يا محمد! لو أن عبدًا يعبدني حتى ينقطع ويصير كالشَّنِّ ثم أتاني جاحدًا لولايتهم، ما أسكنته جنتي ولا أظللته تحت عرشي»[2].

وادَّعوا أن رسول الله ﷺ قال: «لو جاء أحدكم يوم القيامة بأعمال كأمثال الجبال، ولم يجئ بولاية علي بن أبي طالب؛ لأكبه الله عز وجل بالنار»[3]، «ولو أن عبدًا جاء يوم القيامة بعمل سبعين نبيًّا ما قبل الله ذلك منه حتى يلقاه بولايتي وولاية أهل بيتي»[4].

لأن العبادة عندهم لا قبول لها إلا بالإيمان بولاية الاثني عشر، ففي «البحار» للمجلسي: «لو أن عبدًا عبد الله ألف سنة وجاء بعمل اثنين وسبعين نبيّاً، ما تقبل الله منه حتى يعرف ولايتنا أهل البيت، وإلا أكبه الله على منخريه في نار جهنم»[5].

وعقدوا في مصادرهم المعتمدة أبوابًا في تقرير هذا المبدأ، مثل: «باب أنه لا تقبل الأعمال إلا بالولاية»، وحشدوا فيه أكثر من سبعين رواية من مروياتهم التي وضعوها ونسبوها لبعض من يدّعون إمامتهم[6].

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ٣٧٥).
(٢) «بحار الأنوار» (٢٧/ ١٦٩).
(٣) «أمالي الطوسي» (١/ ٣١٤).
(٤) «بحار الأنوار» (٢٧/ ١٧٢).
(٥) «البحار» (٢٧/ ١٩٧).
(٦) «البحار»: (٢٧/ ١٦٦) وما بعدها.

ولذلك؛ فإن مدار الدين وأصل الإيمان في اعتقادهم يقوم على إثبات إمامة الاثني عشر. لقد أدخل الإثنى عشرية الإيمان بالأئمة الاثني عشر في مسمى الإيمان، بل جعلوه هو الإيمان بعينه.

جاء في أصول الكافي: «الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله»، ثم ذكر بقية أركان الإسلام، ثم قال: «الإيمان معرفة هذا الأمر مع هذا، فإن أقر بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلمًا وكان ضالاً»[1].

وهذا أشد غلوًّا في الإرجاء من اعتقاد المرجئة الغلاة الذين كفّرهم الأئمة، كأحمد ووكيع؛ لأن المرجئة الغلاة الإيمان عندهم هو معرفة الله، أما هؤلاء الروافض فالإيمان عندهم هو معرفة الإمام.

ويقولون: إن الثواب في الآخرة ليس على الإسلام إنما هو على الإيمان، وعقد لذلك صاحب الكافي بابًا بعنوان: «باب أن الإسلام يحقن به الدم وأن الثواب على الإيمان»[2].

ولهذا قال ابن المطهر الحلي: «إن مسألة الإمامة (إمامة الاثني عشر) هي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان والتخلص من غضب الرحمن»[3].

وقال محمد جواد العاملي: «الإيمان عندنا إنما يتحقق بالاعتراف بإمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، إلا من مات في عهد أحدهم، فلا يشترط في إيمانه إلا معرفة إمام زمانه ومن قبله»[4].

وقال أمير محمد القزويني (من شيوخهم المعاصرين): «إن من يكفر بولاية علي وإمامته - ﵇ - فقد أسقط الإيمان من حسابه وأحبط بذلك عمله»[5].

---

(١) «أصول الكافي» (٢/ ٢٤).
(٢) «أصول الكافي» (٢/ ٢٤).
(٣) «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة» (ص١).
(٤) «مفتاح الكرامة»(٢/ ٨٠).
(٥) «الشيعة في عقائدهم وأحكامهم» (ص٢٤).

فإذا كان هذا هو مقياس الإيمان عندهم، وميزان الحسنات والسيئات في اعتقادهم؛ فيخطئ من يحاور رافضيًّا حول ما يسمونه «مثالب الصحابة» وما يفترونه في ذلك؛ لأن الصحابي لو لم يؤثر عنه زلة لم يكن عندهم إلا مشركًا كافراً؛ لأن مفهوم الكفر والشرك والظلم عندهم خلاف مفهومها الشرعي الذي جاء في الكتاب والسنة وما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها.

فمن يدَّعي أن له حقًّا في تولي الحكم على الأمة، فهو كافر وإن لم يحكم؛ ولذا قالوا: «من ادّعى الإمامة وليس من أهلها فهو كـافر»[1]، وأهلها هم الأئمة الاثنا عشر أو من ينوب عنهم من فقهاء الشيعة، وهذا تكفير لجميع حكام المسلمين من لدن أبي بكر - ﷺ - إلى أن تقوم الساعة.

وقالوا أيضاً: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: من ادعى إمامة من الله ليست له، ومن جحد إمامًا من الله، ومن زعم أن لهما[2] في الإسلام نصيباً»[3]. وهذا تكفير للحكام والمحكومين ولجميع المسلمين.

وقال شيخهم ابن بابويه القمي صاحب «من لا يحضره الفقيه»[4] في كتابه «الاعتقادات» الذي يسمونه «دين الإمامية»: «فمن ادّعى الإمامة وليس بإمام فهو الظالم الملعون، ومن وضع الإمامة في غير أهلها فهو ظالم ملعون، وقال النبي - صلى الله عليه وآله -: من جحد عليًّا إمامته من بعدي فإنما جحد نبوتي، ومن جحد نبوتي فقد جحد ربوبيته. وقال الصادق: من شك في كفر أعدائنا والظالمين لنا فهو كافر».

(١) «الكافي»، كتاب الحجة، باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل (١/ ٣٧٢).
(٢) يعنون بهما اللذين أقاما دولة الإسلام بعد النبي ونشرا دينه، الخليفتين الراشدين أبا بكر وعمر.
(٣) «الكافي» (١/ ٣٧٣)، وانظر: «تفسير العياشي» (١/ ١٧٨)، و«تفسير البرهان» (١/ ٢٩٣)، و«البحار» (٨/ ٢١٨).
(٤) أحد كتبهم الأربعة المعتمدة عندهم في تلقي المذهب انظر للتفصيل: «أصول مذهب الشيعة» (١/ ٣٥٤) وما بعدها.

وقال عالمهم نعمة الله الجزائري: «لم نجتمع معهم - الأشاعرة ومتابعوهم - على إله ولا على نبي ولا على إمام؛ وذلك أنهم يقولون إن ربهم هو الذي كان محمد ﷺ نبيه وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي، بل نقول: إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا»[1].

وقال مفيدهم: «اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة؛ فهو كافر ضالٌّ مستحق للخلود في النار»[2].

وقال: «اتفقت الإمامية على أن أصحاب البدع كلهم كفار، وأن على الإمام أن يستتيبهم عند التمكن بعد الدعوة لهم وإقامة البينات عليهم، فإن تابوا من بدعهم وصاروا إلى الصواب وإلا قتلهم لردتهم عن الإيمان، وأن من مات منهم على ذلك فهو من أهل النار»[3].

وقال شيخهم الطوسي: «دفع الإمامة كفر كما أن دفع النبوة كفر؛ لأن الجهل بهما على حد واحد»[4].

وقال المجلسي: «وقد وردت أخبار متواترة أنه لا يقبل عمل من الأعمال إلا بالولاية»[5].

ورواياتهم وأقوال شيوخهم في هذا الباب كثيرة؛ لأن هذا هو دينهم وعمدة اعتقادهم، وهو أساس الحكم على الآخرين؛ فمن آمن بالولاية فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، ومن كفر بها فهم - في مقاييس هؤلاء - في جهنم خالدون، فقد وضع هؤلاء دين الولاية للأئمة موضع العبادة لله الذي هو أصل دين الرسل، وأساس دعوتهم، كما قال جل وعلا: ﴿وَمَا

(١) «الأنوار النعمانية» (٢/ ٢٧٩).
(٢) «المسائل» عن «البحار» (٨/ ٣٦٦).
(٣) «أوائل المقالات» (ص٥٣)، وانظر: «البحار» (٨/ ٣٦٦).
(٤) «تلخيص الشافي» (٤/ ١٣١)، وانظر: «البحار» (٨/ ٣٦٨).
(٥) «البحار» (٨/ ٣٦٩).

أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٢٥)، وقوله: **﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾** (النحل: ٣٦).

وقال رسول الله ﷺ لمعاذ -رضي الله عنه- لما بعثه إلى اليمن: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله...»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على ابن المطهر الحلي في دعوى أن الإمامة هي مدار الإيمان: «قال الله تعالى: **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٢﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾** (الأنفال: ٢-٤)، فشهد لهؤلاء بالإيمان من غير ذكر للإمامة.

وقال تعالى: **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾** (الحجرات: ١٥)، فجعلهم صادقين في الإيمان من غير ذكر للإمامة.

وقال تعالى: **﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾** (البقرة: ١٧٧)، ولم يذكر الإمامة.

وقال تعالى: **﴿الم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾** (البقرة: ١-٥)، فجعلهم مهتدين مفلحين، ولم يذكر الإمامة.

---

(١) أخرجه البخاري (ح١٤٥٨)، ومسلم (ح١٩).

وأيضاً: فنحن نعلم بالاضطرار من دين محمد بن عبد الله ﷺ أن الناس كانوا إذا أسلموا لم يجعل إيمانهم موقوفًا على معرفة الإمامة، ولم يذكر لهم شيئًا من ذلك، وما كان أحد أركان الإيمان لا بد أن يبيّنه الرسول لأهل الإيمان ليحصل لهم به الإيمان، فإذا علم بالاضطرار أن هذا مما لم يكن الرسول يشترطه في الإيمان علم أن اشتراطه في الإيمان من أقوال أهل البهتان»[1].

ولذلك؛ فإن الأصل في الحوار معهم حول الصحابة ينبغي أن يتوجه ابتداء إلى هذا الأصل الخرافي الذي يقوم عليه دينهم (الإمامة)، وقد تنبّه إلى هذه الحقيقة المهمة القاضي عبدالجبار المعتزلي فقال: «كثيرًا تسأل الإمامية عما كان من عثمان في تولية أقاربه وغير ذلك، وفي سير طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة، وما ذاك إلا لضعفهم وانقطاعهم؛ لأن عثمان لو لم يولِّ أقاربه ولم يصنع ما صنع لكان كافرًا مشركًا عندهم بادّعائه الإمامة لنفسه ولأبي بكر وعمر، ولو كان طلحة والزبير وعائشة في عسكر أمير المؤمنين وفي المحاربين معه ما كانوا إلا مشركين باعتقادهم إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فمن يكلم الإمامية في إثارتهم لهذه المسائل كمن يكلم اليهود في وجوب النية في الطهارة، أو يكلم النصارى في استحلالهم الخمر، وإنما يكلم في هذا من قال: لا ذنب لعثمان إلا ما أتاه من الحمى، وتولية الأقارب، ولولا ذلك لكان مثل عمر، ومن قال: لا ذنب لطلحة والزبير وعائشة إلا مسيرهم إلى البصرة، ولولا ذلك لكانوا مثل أبي عبيدة وعبد الرحمن وابن مسعود. فاعرف هذا ولا تكلمهم فيه ألبتة، وكلمهم فيما يدعونه من النص فهو الأصل»[2].

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (١/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) «تثبيت دلائل النبوة» (١/ ٢٩٤).

مفهوم الصحابة عند الرافضة

إن للرافضة مفهومًا خاصًّا للصحابة كسائر تعاملهم مع المصطلحات الشرعية، ومصطلحاتهم لا يعرفها - في الغالب - سوى شيوخهم أو من يتعامل مع مصادرهم، وأنت خبير بأن من أهم وسائل دراسة أي طائفة معرفة مصطلحاتها ورموزها وإشاراتها، وإذا أردنا أن نتعرف إلى حقيقة مصطلح الصحابة عند الرافضة، فلا بد أن يُعلم أن مصطلح «الرافضة» يشمل اليوم طائفتين، هما:

١- الإسماعيلية:

والتي تلقب بالباطنية والسبعية، ومنهم خرج القرامطة والحشاشون، وتفرع عنهم من الفرق المعاصرة الدروز والبهرة والآغاخانية، ومن دولهم الدولة العبيدية التي يلقبونها بالفاطمية، ومذهبهم - كما يقول الإمام الغزالي - «ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض»[١].

وهم أشد غلوًّا في استعمال المصطلحات الخاصة، وأكثر غموضًا في الرموز والإشارات، بحيث تنقطع صلتها بالعبارات أو ظواهر الألفاظ ودلالات السياق، لاسيما مصطلحاتهم المتداولة في مصادرهم السرية، بل إنهم كما يحجبون معاني نصوصهم وحقيقة اعتقادهم بالرموز والإشارات، فإنهم يحجبون أيضًا مصادرهم عن التداول والانتشار، ولذا يقول أحد الباطنيين المعاصرين: «إن لنا كتبًا لا يقف على قراءتها غيرنا، ولا يطلع على حقائقها سوانا»[٢].

ولجهل الناس بذلك فإنهم اغتروا بما ينشرونه من كتبهم العلنية التي تنشر للدعاية والإعـلام، ولذلك يقول د. علي النشار عن نشرات د. محمد كامل حسين من كتب

---

(١) «فضائح الباطنية» (ص٣٧).

(٢) «الحركات الباطنية في الإسلام» مصطفى غالب (ص٦٧).

الإسماعيلية: «وقد قدم لنا عددًا كبيرًا من مخطوطات الإسماعيلية في نشرات علمية، وقد أجهد نفسه في سبيل توضيح عناصر هذا المذهب، غير أنني ألاحظ أنه فيما خلا كتب الكرماني التي نشرها د. محمد كامل حسين، فإن الكتب التي قدمها لنا ليست من الكتب السرية»(١).

وقد وقع بيد ابن النديم صاحب «الفهرست»، كتاب خطير في مراحل الدعوة عند هؤلاء الباطنيين، ووصفه بقوله: «ولهم البلاغات السبعة، وهي: كتاب البلاغ الأول للعامة، وكتاب البلاغ الثاني لفوق هؤلاء قليلاً، وكتاب البلاغ الثالث لمن دخل في المذهب سنة، وكتاب البلاغ الرابع لمن دخل في المذهب سنتين، وكتاب البلاغ الخامس لمن دخل في المذهب ثلاث سنين، وكتاب البلاغ السادس لمن دخل في المذهب أربع سنين، وكتاب البلاغ السابع وفيه نتيجة المذهب والكشف الأكبر»، ثم قال: «وقد قرأته، يعني البلاغ السابع، فرأيت فيه أمرًا عظيمًا من إباحة المحظورات والوضع من الشرائع وأصحابها»(٢).

ويبدو أن ابن النديم استطاع أن يقف على هذه الوثيقة الخطيرة بحكم نزعة شيعية اعتزالية موجودة عنده(٣)، فكانت له خلطة بهم، وإن لم يصل إلى ما وصلوا إليه من الإلحاد. وقد أخبرني بعض من هداه الله منهم للحق أنه وعامة الأتباع لا يتمكنون من معرفة أسرار ديانتهم الباطنية، وقد يموت أحدهم قبل أن يصل إلى الدرجة الثانية أو الثالثة، أما غير المنتمين لهذه الديانة فلا يمكّنون أصلًا إلا من الاطلاع على كتب الدعاية للمذهب.

---

(١) «نشأة الفكر الفلسفي» (٢/ ٣٩٤) وأذكر أنني التقيت قديمًا في معرض الكتاب بالقاهرة الأستاذ إحسان إلهي ظهير وهو يبحث عن مصادر الإسماعيلية، وذلك قبل إصداره كتابه عن الإسماعيلية، وذكر أنه لم يجد من المعروض عن الإسماعيلية سوى الكتب الدعائية، ثم رأيته قد أشار في مقدمة كتابه المذكور عن وصوله إلى كتبهم السرية.

(٢) «الفهرست» (ص٢٦٧-٢٦٨).

(٣) قال الحافظ ابن حجر: «كان معتزليًا متشيعًا يدل كتابه على ذلك» (لسان الميزان ٥/ ٧٢).

٢- الإثنى عشرية:

وهم أقل غلوًّا في استخدام الرموز وحجب المصادر، إلا أنهم يعتمدون المنهج الباطني كالإسماعيلية تماماً، فلذلك قررت نصوصهم أن «للقرآن ظهرًا وبطناً»(١). بل زاد غلوهم فقالوا: لكل آية سبعة بطون. ثم طاشت تقديراتهم فقالوا: لكل آية سبعون بطناً. واستفاضت بشأن ذلك أخبارهم؛ قال أبو الحسن الشريف: «لكل آية من كلام الله ظهر وبطن... بل لكل واحدة منها كما يظهر من الأخبار المستفيضة سبعة وسبعون بطناً»(٢).

ولأن هذا النهج الباطني هو عمدة مذهبهم، تصدر التعبير عنه أبواب مصادرهم المعتمدة، كما سيأتي.

وللرافضة في تفسير مصطلح الصحابة مسالك:

الأول: تفسير الصحابة بآل البيت، ففي مصادرهم: عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «ما وجدتم في كتاب الله عز وجل فالعمل لكم به، لا عذر لكم في تركه، وما لم يكن في كتاب الله عز وجل، وكانت فيه سنة مني، فلا عذر لكم في ترك سنتي، وما لم يكن فيه سنة مني فما قال أصحابي فقولوا به، فإنما مَثَل أصحابي فيكم كمثل النجوم بأيها أخذ اهتدي، وبأي أقاويل أصحابي أخذتم اهتديتم». ولما رأوا أن هذا النص ينسف ما يأفكون، ويهدم بنيانهم الذي يشيدون، أضافوا عليه الزيادة التالية: فقيل: يا رسول الله، ومن أصحابك؟ قال: «أهل بيتي»(٣).

ولا شك في أن تفسير الصحابة بأهل البيت فقط بعيد جداً، وقد لاحظ شيخهم ابن بابويه هذا البعد فعقب على النص السالف بقوله: «إن أهل البيت لا يختلفون، ولكن يفتون الشيعة

(١) وهو عنوان باب عقده المجلسي في «البحار» (٩٢/ ٧٨-١٠٦)، وأورد فيه (٨٤) رواية تؤيد هذا المعنى.
(٢) «مرآة الأنوار» (ص٣).
(٣) «معاني الأخبار» للصدوق (ص١٥٦-١٥٧)، «البحار» (٢٢/ ٣٠٧).

بمر الحق، وربما أفتوهم بالتقية، فما يختلف من قولهم فهو للتقية، والتقية رحمة للشيعة»[1].

فهو هنا يحمل النص الذي يتضمن الثناء على الصحابة، وأن قولهم حجة بعد الكتاب والسنة؛ على التقية، والعقل يأبى هذا (التحريف). فلِمَ يكون الثناء على الصحابة الذي أثنى عليهم الله ورسوله، وشهد التاريخ بفضلهم وجهادهم تقية؟! ولِمَ يكون السب لهم والطعن فيهم والقدح في عدالتهم ودينهم هو الحقيقة وهو مذهب الأئمة؟!

ثم إن النص السابق يرويه جعفر الصادق عن رسول الله ﷺ؛ فهل رسول الله يكذب على الأمة تقية؟! أو أن جعفرًا يكذب على رسول الله ﷺ من أجل التقية؟! وكلا الأمرين طعن في رسول الله ﷺ وأهل بيته، ومخالفة صريحة للقرآن والسنة.

وفي نهج البلاغة يقول علي ﷺ في أبي بكر أو عمر - رضي الله عنهما - على اختلاف بين شيوخ الشيعة في ذلك[2]: «لله بلاء فلان[3]، فلقد قوَّم الأوَد[4]، وداوى العَمَد[5]، وأقام السنة، وخلَّف الفتنة[6]، ذهب نقيُّ الثوب، قليل العيب، أصاب خيرها، وسبق شرها، أدّى إلى الله طاعته، واتقاه بحقه»[7].

وهذا النص يهدم كل ما بنوه وزعموه عن عداوة وصراع بين علي والشيخين رضي الله عنهم؛ لأنه ورد عندهم في كتاب «نهج البلاغة» الذي قال عنه أحد شيوخهم المعاصرين: «إن الشيعة على كثرة فرقهم واختلافها متفقون متسالمون على أن ما في نهج البلاغة هو من كلام أمير المؤمنين اعتمادًا على رواية الشريف ودرايته ووثاقته»، حتى كاد أن يكون إنكار

---

(١) «معاني الأخبار» (ص١٥٦-١٥٧).
(٢) انظر: «شرح نهج البلاغة» ميثم البحراني (٤/ ٩٧).
(٣) أي عمله الحسن في سبيل الله (شرح نهج البلاغة، ميثم البحراني ٤/ ٩٧).
(٤) وهو كناية عن تقويمه لاعوجاج الخلق عن سبيل الله إلى الاستقامة (المصدر السابق ٤/ ٩٧).
(٥) العمد بالتّحريك: العلّة (انظر: صبحي الصالح في تعليقه على نهج البلاغة، ص٦٧١).
(٦) تركها خلفاً، لا هو أدركها ولا هي أدركته (المصدر السابق).
(٧) «نهج البلاغة» (ص٣٥٠)، تحقيق صبحي الصالح.

نسبته إليه - ﷺ - عندهم من إنكار الضروريات وجحد البديهيات، اللهم إلا شاذًّا منهم.. وأن جميع ما فيه من الخطب والكتب والوصايا والحكم والآداب حاله كحال ما يروى عن النبي ﷺ[1]، وقد راموا تحريف النص السابق وفق أساليبهم الباطنية التي تجعل لكل تنزيل تأويلاً، ولكل ظاهر باطناً، فلم يجدوا إلى ذلك سبيلًا سوى دعوى التقية، وهذا برهان عجزهم.

الثاني: تفسير مصطلح الصحابة بثلاثة أو أربعة أو سبعة منهم فقط، ولا يزيدون، فإذا أطلقوا مصطلح «الصحابة» في كلامهم لم يريدوا به سوى هؤلاء السبعة فحسب؛ ولذا فإنهم يثنون على الصحابة، ويترضون عنهم، وقد يغتر بعض الناس بثنائهم ظنًّا منهم أنهم يعنون جميع صحابة رسول الله ﷺ، والحقيقة أنهم لا يعنون سوى هؤلاء الثلاثة أو الأربعة أو السبعة.

ولذا يصفونهم أحيانًا عند الترضي بقولهم: «وصحابته المنتجبين»، ونحو ذلك، كما أنهم عندما يصلون على آل البيت فيقولون: اللهم صلِّ على محمد وآل محمد»، يظن السامع أنهم يصلون على آل البيت بالمعنى الشرعي عند أهل السنة، وهم في الحقيقة لا يعنون سوى السبعة - كاعتقاد الإسماعيلية -، أو الاثني عشر - كاعتقاد الإثنى عشرية -، أما البقية فإنهم لا يدخلونهم في مفهوم الآل، بل يكفرون كثيرًا منهم ويلعنونهم[2].

---

(١) «مدارك نهج البلاغة» الهادي كاشف الغطا (ص١٩٠-١٩١) مع أن أكثره موضوع على علي كما قرر ذلك المحققون انظر في نقد نهج البلاغة: ابن تيمية/ منهاج السنة: ٤/ ١٥٩، المنتقى من منهاج الاعتدال: ص٥٠٨-٥٠٩، الذهبي/ ميزان الاعتدال (ترجمة علي بن الحسين الشريف المرتضى: ٣/ ١٢٤)، ابن حجر/ لسان الميزان: ٤/ ٢٢٣، مختصر التحفة الإثنى عشرية: ص٣٦، محب الدين الخطيب/ حاشية مختصر التحفة: ص٥٨، وحاشية المنتقى: ص٤٣٠، أحمد أمين/ فجر الإسلام: ص١٧٨، أحمد زكي صفوت/ ترجمة علي بن أبي طالب: ص١٢٥-١٦٢، الزعبي/ البينات في الرد على أباطيل المراجعات: ص٣٦-٤٠، مجلة المقتطف المجلد ٤٢ ص ٢٤٨ العدد (٢٥) ربيع الأول ١٣٣١هـ الوادعي/ رياض الجنة: ص١٦٢-١٦٣.

(٢) انظر مبحث (تكفيرهم أهل البيت) في: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٧٣٤).

ولحصرهم الصحابة في هذا العدد فقد استفاض في مصادرهم اللعن والتكفير لمن رضي الله عنهم ورضوا عنه، من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر، وبيعة الرضوان، وسائر الصحابة أجمعين، ولا تستثني منهم إلا هؤلاء الذين لا يتجاوزون أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور كتبهم وانتشارها من الأمور التي لا تحجب بالتقية.

وروى ثقتهم الكليني في الكافي: «عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك، ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا - وأشار بيده - ثلاثة»[(١)].

وقد علق هنا شيخهم المعاصر علي أكبر الغفاري فقال: «يعني أشار عليه السلام بثلاث من أصابع يده، والمراد بالثلاثة: سلمان وأبو ذر والمقداد»[(٢)].

وجاء في رجال الكشي: «عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان الناس أهل الردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي. ثم عرف الناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا لأبي بكر حتى جاؤوا بأمير المؤمنين مكرهًا فبايع»[(٣)].

وإذا كان هذا هو مفهوم الصحابة عندهم، فإن مفهوم التابعين لهم بإحسان مقصور عندهم أيضًا على ثلاثة، تقول مصادرهم: «ارتد الناس بعد قتل الحسين إلا ثلاثة: أبو خالد الكابلي، ويحيى بن أم الطويل، وجبير بن مطعم»[(٤)].

وهذه المحاولات اليائسة والبائسة لتفسير الصحابة بالآل، أو بثلاثة أو سبعة؛ ترجع إلى تعمدهم التلبيس على المسلمين، علَّهم أن يجدوا لهم قبولاً، أو أن يسمع لقولهم.. هذا من وجه.

---

(١) «أصول الكافي» (٢/ ٢٤٤)، وانظر: «رجال الكشّي» (ص٧)، «بحار الأنوار» (٢٢/ ٣٤٥).
(٢) «الكافي» (٢/ ٢٤٤ الهامش).
(٣) «رجال الكشي» (ص٦)، «الكافي» كتاب الروضة (١٢/ ٣٢١-٣٢٢) مع شرح جامع للمازندراني.
(٤) «رجال الكشي» (ص١٢٣).

ومن وجه آخر، هو محاولة أو حيلة لتحريف ما استفاض عن آل البيت من الثناء على صحابة رسول الله ﷺ، وهو ما وجد طريقه إلى كتبهم المعتمدة؛ ففي «الخصال» لابن بابويه القمي: عن أبي عبدالله قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ اثني عشر ألفاً، ثمانية آلاف من المدينة، وألفان من أهل مكة، وألفان من الطلقاء، لم ير فيهم قدريٌّ، ولا مرجئ، ولا حروريٌّ، ولا معتزليٌّ، ولا صاحب رأي، كانوا يبكون الليل والنهار»(١).

وفي «البحار» للمجلسي: عن الصادق عن آبائه عن علي ﷺ قال: «أوصيكم بأصحاب نبيكم لا تسبوهم، الذين لم يحدثوا بعدهُ محدثاً، ولم يؤووا حدثاً، فإن رسول الله أوصى بهم الخير»(٢).

وفي «البحار» أيضاً: قال النبي ﷺ: «طوبى لمن رآني، وطوبى لمن رأى من رآني، وطوبى لمن رأى من رأى من رآني»(٣).

وعن موسى بن جعفر (إمامهم السابع) قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أَمَنَة لأصحابي، فإذا قُبضت دنا من أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أَمَنَة لأمتي فإذا قُبض أصحابي دنا من أمتي ما يوعدون، ولا يزال هذا الدين ظاهرًا على الأديان كلها ما دام فيكم من قد رآني»(٤).

---

(١) هذا من وضع الجهال، فعدد الصحابة الذين شهدوا مع النبي ﷺ حنيناً اثنا عشر ألفًا سوى الأتباع من النساء، وجاءت إليه هوازن مسلمين، وترك مكة مملوءة ناساً، وكذلك المدينة أيضاً، وكل من اجتاز به من قبائل العرب كانوا مسلمين؛ فهؤلاء كلهم لهم صحابة، وقد شهد معه تبوك من الخلق الكثير ما لا يحصيهم ديوان، وكذلك حجة الوداع وكلهم له صحبة انظر: «أسد الغابة» (١/ ١٩) قال أبو زرعة: قبض رسول الله عن مائة ألف وأربعة عشر ألفًا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٢٠)، «الإصابة» (ص٢)، «تجريد أسماء الصحابة» للذهبي (ص: ب)، المعتمد أنه ليس هناك تحديد ثابت لهم انظر: «فتح المغيث» السخاوي (٣/ ١١١).

(٢) «الخصال» (ص٦٣٩- ٦٤٠)، وانظر: «البحار» (٢٢/ ٣٠٥).

(٣) «البحار» (٢٢/ ٣٠٥).

(٤) «المصدر السابق» (٢٢/ ٣٠٩- ٣١٠).

ويقول زين العابدين علي بن الحسين في «الصحيفة السجادية» من دعاء له في الصلاة على أتباع الرسل، وهو: «اللهم وأصحابَ محمد ﷺ خاصة الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلَوا البلاء الحسن في نصره، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته»[1].

الثالث: ثناؤهم على الصحابة تقية، فيتظاهرون بالثناء عليهم ظاهرًا بين أهل السنة، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون؛ لأن التقية عندهم هي الدين، حتى قالوا: «لا دين لمن لا تقية له»[2].

كما أنهم يحملون نصوص الثناء على الصحابة والذي استفاض وتواتر عن آل البيت على التقية، والتقية هي حيلتهم التي يلجؤون إليها كلما أعياهم المخرج، وضاقت بهم السبل، فلم يجدوا إلى تأويلها سبيلاً، فيلجؤون إليها، وهي حيلة عاجز، وفعلة زنديق أو جاهل.

وأسلوب التقية هو الغالب على خطابهم للآخر، وقد أشار إلى ذلك شيخهم الطوسي الملقب بشيخ الطائفة، حيث قال بعد أن سبَّ عائشة أمَّ المؤمنين رضي الله عنها: «فإن قيل: أليس قد روي عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر أن سائلًا سأله عن عائشة وعن مسيرها في تلك الحرب، فاستغفر لها وقال له (الراوي): تستغفر لها وتتولاها؟ فقال: نعم، أما علمت ما كانت تقول: يا ليتني كنت شجرة، ليتني كنت مدرة».

قال الطوسي: «لا حجة في ذلك على مذاهبنا؛ لأنّا نجيز عليه - صلوات الله عليه - التورية، ويجوز أن يكون السائل من أهل العداوة واتقاه بهذا القول وروى فيه تورية يخرجه من أن يكون كذباً، وبعد، فإنه علق توبتها بتمنيها أن تكون شجرة ومدرة، وقد بيّنا أن ذلك لا يكون توبة، وهو - عليه السلام - بهذا أعلم»[3].

---

(١) «الصحيفة السجادية» (ص٤٣-٤٤).

(٢) «أصول الكافي» (٢/ ٢١٧)، «المحاسن» للبرقي (ص٢٥٩)، «وسائل الشيعة» (١١/ ٤٦٠)، «بحار الأنوار» (٧٥/ ٤٢٣).

(٣) «الاستفياء في الإمامة» للطوسي، الورقة ٢٨٨ (النسخة المخطوطة).

وهو أيضًا المسلك المعتمد لديهم في كتبهم الدعائية التي يروجون فيها لنحلتهم، ويخدعون بها السذج من أهل السنة تحت ما يسمى «التقريب»، وقد سلك هذا المسلك طائفة من شيوخهم المعاصرين، فظهرت كتابات لبعض المعاصرين من الشيعة ممن يتظاهر بالدعوة للتقارب - وهي موضوعة للدفاع عن معتقد التشيع والدعاية للشيعة، وموجهة لبلاد السنة - تضمنت القول بأن الشيعة لا تسب فضلًا عن أن تكفر الخلفاء الثلاثة، وأنها تقدر أصحاب رسول الله ﷺ وتمدحهم وتثني عليهم[1]، وهذا النفي لما هو واقع علامة التقية.

ومن الأمثلة على ذلك أحد روافض العراق الذين لجؤوا إلى مصر لنشر التشيع[2]، والذي أنشأ جمعية لهذا الغرض سماها (جمعية أهل البيت) وسمى نفسه (إمام الشيعة في جمهورية مصر العربية)[3]. وقد أصدر في مصر كتابًا بعنوان «تقدير الإمامية للصحابة»، وكان قد قدمه إلى مؤتمر إسلامي، ونفى فيه أن تكون الشيعة ترمي الشيخين ومن بايعهما بلعن أو تفكير[4]، وقال: «إن الشيعة لو كفرتهما لكفرت عليّاً، لأنه بايعهما، ولكفّرت سلمان وعمارًا لأنهما بايعوهما؛ بل إن سلمان تولى على المدائن لعمر، فكيف يتصور منه أن يلي لعمر لو كان يرى كفره؟!»[5].

ثم قال إن الشيعة تؤمن بالقرآن وقد جاء فيه الثناء على الأصحاب واستدل بالآية المائة من سورة التوبة، والآية ٢٩ من سورة الفتح، ثم أردف ذلك ببعض ما جاء في نهج البلاغة والصحيفة السجادية من الثناء عليهم[6].

---

(١) انظر: «الدعوة الإسلامية» للخنيزي (١/ ٢٥٦-٢٥٧)، «الإمام جعفر الصادق» لأحمد مغنية (ص١١٣-١١٤)، «تقدير الإمامية للصحابة» (ص٣٦،٣٧، ٣٩ - ٤٣)، «عقيدة الشيعة في الإمام الصادق» لحسين يوسف العاملي (ص١٩)، «أصل الشيعة» لمحمد حسين آل كاشف الغطا (ص١١٣).
(٢) وهو المدعو طالب الحسيني الرفاعي.
(٣) انظر: كتيبه: «مع الإمام علي في نهجه» (ص٦٤).
(٤) «تقدير الإمامية للصحابة» (ص٣٦).
(٥) «تقدير الإمامية للصحابة» (ص٣٧-٣٩).
(٦) «تقدير الإمامية للصحابة» (ص٣٩-٤٣).

ونقل بعد هذا أقوال بعض شيوخهم المعاصرين في مدح الصحابة، واستدل بقول باقر الصدر: «إن الصحابة بوصفهم الطليعة المؤمنة والمستنيرة كانوا أفضل وأصلح بذرة لنشوء أمة رسالية، حتى إن تاريخ الإنسان لم يشهد جيلًا عقائديًّا أروع وأنبل وأطهر من الجيل الذي أنشأ الرسول القائد»[1].

ثم ختم حديثه عن هذه المسألة بقوله: «إن من ينسب إليهم ذلك (أي الصحابة) فهو إما أن يكون خصمًا سيئ النية، وإما لم يطّلع على مذهب الشيعة إلا من خلال كتب خصومها، ولم يتمكن من الاطلاع على كتب أصحاب المذهب نفسه»[2].

فهل يخفى عليه أن الذي نسب إلى الشيعة هذا المذهب هو كتبهم، والذي سجل عليهم هذا العار هو مشايخهم، أمثال: الكليني والقمي والعياشي والمجلسي، وليس خصمًا سيئ النية أو جاهلًا بما في كتبهم؟!

والرفاعي نفسه قد رجع في كتيّبه الذي سماه «تقدير الإمامية للصحابة» إلى «البحار» للمجلسي[3]، والذي حوى من السب واللعن والتكفير ما تقشعر منه جلود المؤمنين؛ حتى إنه عقد بابًا بعنوان «باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم وقبائح آثارهم، وفضل التبري منهم ولعنهم»[4] (أي الخلفاء قبل علي)، فكيف يقول بأن الشيعة تقدر الصحابة؟!

وإذا كان يؤمن بمبدأ تقدير الصحابة فعليه أن ينشر ذلك في الوسط الشيعي لا في القاهرة، وأن يجاهد من أجل إقناع إخوانه الإمامية حتى يغيّروا هذا البلاء الذي عمّ وطمّ في كتبهم،

---

(١) «تقدير الإمامية للصحابة» (ص٤٣-٤٦)، وأرجع كلام الصدر إلى كتابه: «التشيع ظاهرة طبيعية» (ص٨٠).

(٢) «تقدير الإمامية للصحابة» (ص٤٦-٤٧).

(٣) انظر: (ص١٥، ١٧، ١٩).

(٤) «بحار الأنوار» (٢/ ٢٠٨-٢٥٢) الطبعة الحجرية.

أو يعرضوا عنها ويعلنوا فسادها، أما نفي ما هو واقع فلا يجدي في الدفاع؛ لأنه سيؤول من قبل الشيعة والمطلعين على كتبهم من غير الشيعة بأنه تقية.

وهذا الرفاعي الذي يكتب في القاهرة بين أهل السنة «تقدير الإمامية للصحابة» ويتجاهل ما جاء في كتبهم قديمها وحديثها، وما يجري في واقعهم من عوامهم وشيوخهم؛ هو نفسه يسب خيار صحابة رسول الله ﷺ؛ فهو من الذين يقولون ما لا يفعلون، وينكرون ما يعرفون، فيتهم فاروق هذه الأمة بالتآمر، وأنه أول من قال بالرجعة من المسلمين[1]، كما يسب أبا بكر وعمر وأبا عبيدة رضوان الله عليهم[2].

فأي تقدير هذا؟! إلا إن كان يريد أن تقدير الإمامية للصحابة هو السب واللعن والتكفير.

فما أجرأ هؤلاء على الكذب!

إن الرافضة بهذه المسالك في التأويل يخادعون الذين آمنوا، وما يخدعون إلا أنفسهم، فإن كانوا صادقين فليرجعوا إلى مصادر الأمة ودواوين الإسلام، وليتبرؤوا من تلك المصادر التي حوت هذا الكفر والضلال.

وإن على الذين يزعمون تقدير الشيعة للصحابة أن يعلنوا خطأ هذه المسالك وعدم صحتها، وأن يعترفوا ببطلان تلك الروايات السوداء، وأن يصْدُقوا ولا يتناقضوا، حتى يقبل منهم موقفهم، ثم لِمَ يذهبون للرد على أهل السنة إذا قالوا: إن مذهب الشيعة الطعن في الصحابة وتكفيرهم، ولا يردون على أنفسهم وعلى كتبهم وعلى مشايخهم المعاصرين الذين لا يزالون يهذون بهذا الضلال؟!

وتفسيرهم للصحابة بهذه المعاني الباطلة وفق هذه المسالك الخادعة؛ أجرَوا مثله على

(١) انظر تعليقه على كتيب «التشيع» لمحمد باقر الصدر (ص٣٠-٣١).
(٢) انظر تعليقه على كتيب «التشيع» لمحمد باقر الصدر (ص٤٦).

جميع المصطلحات الشرعية التي وردت في القرآن، مثل مصطلحات (المؤمن، والأبرار، والمتقين، والمقربين، وأصحاب اليمين)، وغيرها من المصطلحات الشرعية، ويسمون ذلك «تأويلاً»، وهو في الحقيقة - كما قال ابن أبي العز - من «التحريف الذي سماه أهله تأويلًا ليقبل، وقلَّ من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل، إذ قد يسمى صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ في الجملة تأويلاً، وإن لم يكن ثمَّ قرينة توجب ذلك، ومن هنا حصل الفساد، فإذا سموه تأويلًا قُبل وراج على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما»(١).

وقد سمى الإمام الشنقيطي هذا النوع من التحريف «لعباً؛ لأنه تلاعب بكتاب الله جل وعلا من غير دليل ولا مستند»(٢)، وعده أهل العلم من الكفر؛ لأن حقيقته التكذيب لله ورسوله ﷺ.

وقد حشدوا رواياتهم الموضوعة التي ينسبونها إلى بعض أئمة آل البيت كذبًا وزورًا علّها تجد القبول وتحظى بالرواج بين الجهلة والأغرار، بل عقدوا أبوابًا في مصادرهم المعتمدة لديهم في تحريف هذه المصطلحات، فمن أبواب كتابهم «البحار»:

باب: «تأويل المؤمنين والإيمان والمسلمين والإسلام بهم وبولايتهم عليهم السلام، والكفار والمشركين، والكفر والشرك، والجبت والطاغوت واللات والعزى، والأصنام بأعدائهم ومخالفيهم»(٣)، وقد ذكر تحت هذا الباب مائة حديث لهم.

باب: «أنهم عليهم السلام الأبرار والمتقون، والسابقون والمقربون، وشيعتهم أصحاب اليمين، وأعداؤهم الفجار والأشرار وأصحاب الشمال»(٤)، وذكر فيه ٢٥ رواية لهم.

باب: «أنهم عليهم السلام وولايتهم العدل والمعروف والإحسان والقسط والميزان،

(١) «شرح الطحاوية» (١/ ١٣).
(٢) «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات» (ص٣٥).
(٣) «بحار الأنوار» (٢٣/ ٣٥٤-٣٩٠).
(٤) «المصدر السابق» (٢٤/ ١-٩).

وترك ولايتهم وأعداؤهم الكفر والفسوق والعصيان والفحشاء والمنكر والبغي»[١]، وأورد فيه ١٤ حديثًا من أحاديثهم.

وأبواب أخرى على هذا النمط تكشف كفرهم ونفاقهم، وهي محاولة أو حيلة من هؤلاء الزنادقة لتغيير دين الإسلام[٢]، يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره المشركون، والله حافظ دينه ولو كره الكافرون والمنافقون، وعن ثوبان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»[٣].

وهذا المنهج في مخاطبتهم مخالفهم وفق طقوس التقية أو الترضي عن الصحابة وفق مصطلح خاص للصحابة عندهم، وهو تفسيرهم بأهل البيت أو حصرهم بعدد يسير لا يتجاوز السبعة؛ لا ينفي وجود رجال خرجوا من هذه الظلمات وردوا هذه الأباطيل، ومن هؤلاء: العالم الإيراني الشهير الأستاذ أحمد الكسروي، الأستاذ بجامعة طهران ورئيس المحاكم الإيرانية في زمنه، والذي ذهب إلى أن مقالة هؤلاء الروافض في الصحابة دليل كذبهم وبطلان مذهبهم، فقال: «وأما ما قالوا من ارتداد المسلمين بعد موت النبي ﷺ فاجتراء منهم على الكذب والبهتان، فلقائل أن يقول: كيف ارتدوا وهم كانوا أصحاب النبي آمنوا به حين كذبه الآخرون، ودافعوا عنه واحتملوا الأذى في سبيله ثم ناصروه في حروبه، ولم يرغبوا عنه بأنفسهم؟ ثم أي نفع لهم في خلافة أبي بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله؟! فأي الأمرين أسهل احتمالاً: أكذب رجلًا أو رجلين من ذوي الأغراض الفاسدة، أو ارتداد بضع مئات من خلص المسلمين؟ فأجيبونا إن كان لكم جواب»[٤].

(١) «بحار الأنوار» (٢٤/ ١٨٧-١٩١).
(٢) انظر تفصيل ذلك في: «أصول مذهب الشيعة» (١/ ١٥٠) وما بعدها.
(٣) أخرجه مسلم (ح١٩٢٠).
(٤) «التشيع والشيعة» (ص٦٦).

وكذلك الإمام البرقعي الذي هداه الله إلى الحق، يذهب إلى القول بأن مصادرهم التي تحوي عقيدة الطعن في الصحابة وغيرها من عقائدهم الباطلة هي أصنام يعبدونها من دون الله، ولا بد في سبيل دعوتهم للحق من الخلاص منها وتكسيرها فوق رؤوس منتحليها، وقد بدأ فعلًا بأكبرها، وهو «الكافي»، وذلك في كتابه الذي سماه: «كسر الصنم».

ولاية الفقيه .. الخطر الأكبر المجهول

ولاية الفقيه .. الخطر الأكبر المجهول

تعتقد الإثنى عشرية أن الولاية العامة على المسلمين منوطة بأشخاص معينين بأسمائهم وعددهم، قد اختارهم الله كما يختار أنبياءه[1]، وهؤلاء الأئمة أمرهم كأمر الله، وعصمتهم كعصمة رسل الله، وفضلهم فوق فضل أنبياء الله.

ولكن آخر هؤلاء الأئمة - بحسب اعتقادهم - غائب منذ سنة (٢٦٠هـ)، ولذا فإن الإثنى عشرية تُحَرِّم أن يلي أحد منصبه في الخلافة حتى يخرج من مخبئه، فيقولون: «كل راية ترفع قبل راية القائم فصاحبها طاغوت»[2]، قال شارح الكافي: «وإن كان رافعها يدعو إلى الحق»[3].

وعلى هذا مضى شيعة القرون الماضية، وقد استطاعوا أن يأخذوا «مرسومًا إماميًّا» وتوقيعًا من الغائب - على حد زعمهم - يسمح لشيوخهم أن يتولوا بعض الصلاحيات الخاصة به، لا كل الصلاحيات وهذا التوقيع يقول: «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا»[4]. وواضح من خلال هذا النص أنه يأمره بالرجوع في معرفة أحكام الحوادث الواقعة والجديدة إلى شيوخهم.

ولذا استقر الرأي عند الشيعة على أن ولاية فقهائهم خاصة بمسائل الإفتاء وأمثالها، كما ينص عليه «توقيع المنتظر»، أما الولاية العامة التي تشمل السياسة وإقامة الدولة، فهي من خصائص الغائب وهي موقوفة حتى يرجع من غيبته، ولذلك عاش أتباع هذا المذهب وهم ينظرون إلى خلفاء المسلمين على أنهم غاصبون مستبدون، ويتحسرون لأنهم قد استولوا على

---

(١) انظر: «أصل الشيعة وأصولها»، (ص٥٨).

(٢) «الكافي» (مع شرحه للمازندراني)، ١٢/ ٣٧١.

(٣) «شرح جامع» للمازندراني، ١٢/ ٣٧١.

(٤) «الكافي» (مع شرحه مرآة العقول): ٤/ ٥٥، «إكمال الدين» (ص٤٥١)، «وسائل الشيعة»، ١٨/ ١٠١.

سلطان إمامهم، ويدعون الله في كل لحظة أن يعجل بفرجه حتى يقيم دولتهم، ويتعاملون مع الحكومات القائمة بمقتضى عقيدة التقية عندهم، ويوجهون أتباعهم إلى إحداث الفوضى ونشر الفتن في بلدانهم؛ لأنها عندهم من شروط خروج المهدي وعودته من غيبته، كما يتعاونون مع الأعداء للسبب نفسه، يقول مرجعهم وشيخهم عبدالهادي الفضلي: «إن دولة المنتظر هي دولة الإسلام»[١]، ولا يوجد دولة للإسلام غيرها، لذلك يقول: «إن علينا أن نعيش في فترة الغيبة مترقبين لليوم الموعود الذي يبدؤه الإمام المنتظر عليه السلام بالقضاء على الكفر»[٢].

ولكن لا يعني انتظارهم لعودة مهديهم موادعة الحكومات الإسلامية، فهو يقول: «إن الذي يفاد من الروايات في هذا المجال هو أن المراد من الانتظار هو: وجوب التمهيد والتوطئة بظهور الإمام المنتظر»[٣]، ثم يشرح معنى التوطئة بقوله: «إن التوطئة لظهور الإمام المنتظر تكون بالعمل السياسي عن طريق إثارة الوعي السياسي، والقيام بالثورة المسلحة»[٤].

فأنت ترى من خلال هذه الأقوال رفضهم لأي حكومة إسلامية إلا حكومة شيعية، والأمر بتهيئة الناس لقبول ثوراتهم عن طريق نشر معتقداتهم بمختلف الوسائل وهو ما يسميه الفضلي بـ«الوعي السياسي».

لكن غيبة الحجة طالت، وتوالت قرون قاربت الاثني عشر دون أن يظهر، والشيعة محرومون من دولة شرعية بحسب اعتقادهم؛ فبدأت فكرة القول بنقل وظائف المهدي للفقيه تداعب أفكار المتأخرين منهم.

---

(١) «في انتظار الإمام»، (ص٥٧).
(٢) «في انتظار الإمام»، (ص٦٧).
(٣) «في انتظار الإمام»، (ص٦٩).
(٤) «في انتظار الإمام»، (ص٧٠).

وقد أشار الخميني إلى أن شيخهم النراقي[1] (ت ١٢٤٥ هـ)، والنائيني[2] (ت١٣٥٥ هـ) قد ذهبا إلى أن للفقيه جميع ما للإمام من الوظائف والأعمال في مجال الحكم والإدارة والسياسة[3]. ولم يذكر أحدًا من شيوخهم نادى بهذه الفكرة قبل هؤلاء ولو وجد لذكره، لأنه يبحث عما يبرر مذهبه. إذن، عقيدة عموم ولاية الفقيه لم توجد عند الإثنى عشرية قبل القرن الثالث عشر.

وقد التقط الخميني هذا الخيط الذي وضعه من قبله، وراح ينادي بهذه الفكرة وضرورة إقامة دولة برئاسة نائب الإمام لتطبيق المذهب الشيعي، فهو يقول: «اليوم - في عهد الغيبة - لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة، فما هو الرأي؟ هل تترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟ أم نقول إن الإسلام جاء لحكم الناس قرنين من الزمان فحسب ليهملهم بعد ذلك؟ أو نقول: إن الإسلام قد أهمل أمور تنظيم الدولة؟ ونحن نعلم أن عدم وجود الحكومة يعني ضياع ثغور الإسلام وانتهاكها، ويعني تخاذلنا عن أرضنا، هل يسمح بذلك في ديننا؟ أليست الحكومة تعني ضرورة من ضرورات الحياة؟»[4].

ويقول في موضع آخر: «قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر في طول هذه المدة المديدة، هل تبقى أحكام الإسلام معطلة يعمل الناس من خلالها ما يشاؤون؟ ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج القوانين التي صدع بها نبي الإسلام ﷺ وجهد في نشرها، وبيانها وتنفيذها طيلة ثلاثة وعشرين عامًا، هل كان كل ذلك لمدة محدودة؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام مثلًا؟ الذهاب إلى هذا الرأي أسوأ في نظري من الاعتقاد بأن الإسلام منسوخ»[5].

---

(١) أحمد بن محمد مهدي النراقي الكاشاني (١١٨٥-١٢٤٥هـ).
(٢) حسين بن عبدالرحمن النجفي النائيني (١٢٧٣-١٣٥٥هـ).
(٣) «الحكومة الإسلامية»، (ص٧٤).
(٤) «الحكومة الإسلامية»، (ص٤٨).
(٥) المصدر السابق، (ص٢٦).

ثم يقول: «إذن فإن كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية فهو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام، ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها، وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف»[1].

فخميني يرى لهذه المبررات التي ذكرها ضرورة خروج الفقيه الشيعي وأتباعه للاستيلاء على الحكم في بلاد الإسلام نيابة عن المهدي، وهو يخرج بهذا عن مقررات دينهم ويخالف نصوص أئمته الكثيرة في ضرورة انتظار الغائب وعدم التعجيل بالخروج[2].

بل إن أحد آياتهم ومراجعهم في هذا العصر يقول: «وقد توافرت عنهم (عليهم السلام) حرمة الخروج على أعدائهم سلاطين عصرهم»[3]، ذلك أن منصب الإمامة لا يصلح عندهم إلا للمنصوص عليه من عند الله ولا يعني رضاهم بهذه الحكومات.

وهذه المبررات التي ساقها الخميني لبيان ضرورة إقامة الدولة الشيعية ونيابة الفقيه عن المهدي في رئاستها كان ينبغي أن توجه وجهة أخرى لو كان لشيوخ الشيعة صدق في القول ونصح لأتباعهم، فإن هذه الوجهة هي نقد المذهب من أصله الذي قام على خرافة الغيبة وانتظار الغائب، والذي انتهى بهم إلى هذه النهاية.

وعلى كل فهذه شهادة مهمة وخطيرة من هذا الحجة والآية على فساد مذهب

(١) المصدر السابق، (ص٢٦-٢٧).
(٢) فعقيدة الانتظار من أصل شيعتهم السابقين، وقد عقد شيخهم النعماني بابًا لها في كتابه الغيبة (ص١٢٩). وجاءت رواياتهم كثيرة في هذا الباب مثل: «كونوا أجلاس بيوتكم فإن الفتنة على من أثارها». (الغيبة للنعماني ص١٣١)، «أوصيك بتقوى الله، وأن تلزم بيتك، وإياك والخوارج منا فإنه ليسوا على شيء ولا إلى شيء» قال المجلسي: «والخوارج منا» أي مثل زيد وبني الحسن، (بحار الأنور: ٥٢/ ١٣٦، الغيبة للنعماني ص١٢٩) فأنت ترى أن أصولهم تمنع الخروج ولو كان عن طريق أهل البيت كزيد وبني الحسن فكيف بمن عداهم من شيوخ الشيعة؟!
(٣) محمد الحسيني البغدادي النجفي (يلقب بالآية العظمى، والمرجع الديني الأعلى) في كتابه: «وجوب النهضة لحفظ البيضة» (ص٩٣).

الرافضة من أصله، وأن إجماع طائفته كل القرون الماضية كان على ضلالة، وأن عقيدتهم في النص على إمام معين، الذي نازعوا من أجله أهل السنة طويلًا وكفروهم لأجله، أمر فاسد أثبت التاريخ والواقع فساده بوضوح تام، وهاهم يضطرون للخروج عليه بقولهم بعموم ولاية الفقيه بعد أن تطاول عليهم الدهر ويئسوا من خروج من يسمونه صاحب الزمان، فاستولوا حينئذ على صلاحياته كلها، وأفرغ الخميني كل مهامه ووظائفه لنفسه، ولبعض الفقهاء من بني جنسه ودينه؛ لأنه يرى ضرورة تولي مهام منصب الغائب في رئاسة الدولة، ولأجل إقناع طائفته بهذا المبدأ ألف كتابه «الحكومة الإسلامية» أو «ولاية الفقيه».

وهو لا يوافق على ولاية كل أحد أمور الدولة، بل يخصص ذلك بفقهاء الشيعة، ويحصر الحكم والسلطان بهم، حيث يقول: «وبالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام (عليه السلام) حال غيبته، إلا أن خصائص الحاكم الشرعي... موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان في ميسورهم إيجاد وتكوين حكومة عادلة منقطعة النظير»[1].

وهو يرى أن ولاية الفقيه الشيعي كولاية رسول الله ﷺ يقول: «فالله جعل الرسول وليًّا للمؤمنين جميعًا... ومن بعده كان الإمام (عليه السلام) وليًا، ومعنى ولايتهما أن أوامرهما الشرعية نافذة في الجميع»[2]، ثم يقول: «نفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه، بفارق واحد هو أن ولاية الفقيه على الفقهاء الآخرين لا تكون بحيث يستطيع عزلهم أو نصبهم؛ لأن الفقهاء في الولاية متساوون من ناحية الأهلية»[3].

---

(١) «الحكومة الإسلامية» (ص٤٨-٤٩). إذا كانت حكومة الآيات والفقهاء لا مثيل لها في العدل كما يقول، فما حاجتهم لخروج المنتظر إذًا؟!

(٢) «الحكومة الإسلامية»، (ص٥١).

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.

فنظرية الخميني - كما ترى - ترتكز على أصلين:

الأول: القول بالولاية العامة للفقيه.

الثاني: أنه لا يلي رئاسة الدولة إلا الفقيه الشيعي.

وهذا خروج عن دعوى تعيين الأئمة وحصرهم باثني عشر، لأن الفقهاء لا يحصرون بعدد معين، وغير منصوص على أعيانهم فيعني هذا أنهم عادوا لمفهوم الإمامة بحسب مذهب أهل السنة إلى حد ما، لأنهم خرجوا من حصر الإمامة بالشخص إلى حصرها بالنوع وهو الفقيه الشيعي، وأقروا بضلال أسلافهم وفساد مذهبهم بمقتضى هذا القول.

لكنهم يعدون هذا المبدأ (ولاية الفقيه) نيابة عن المهدي حتى يرجع، فهم لم يتخلوا عن أصل مذهبهم، ولهذا أصبح هذا الاتجاه - في نظري - لا يختلف عن مذهب البابية، لأنه يزعم أن الفقيه الشيعي هو الذي يمثل المهدي، كما أن الباب يزعم ذلك، ولعل الفارق أن الخميني يعد كل فقهائهم أبوابًا.

وإن شئت قل: إن هذا المبدأ أخرج المهدي المنتظر عند الروافض، لأن صلاحياته ووظائفه أناطها بالفقيه؛ بل إن هذا المبدأ لم يخرج مهديًّا واحدًا بل أخرج العشرات، لأن كثيرًا من شيوخهم وآياتهم لهم الأحقية بهذا المنصب، يقول خميني: «إن معظم فقهائنا في هذا العصر تتوفر فيهم الخصائص التي تؤهلهم للنيابة عن الإمام المعصوم»[1].

بمقتضى هذه النيابة يكون أمرهم كأمر الرسول حيث يقول: «هم الحجة على الناس كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم، وكل من يتخلف عن طاعتهم، فإن الله يؤاخذه ويحاسبه على ذلك»[2].

ويقول: «وعلى كلٍ فقد فوض إليهم (يعني إلى شيوخ الروافض) الأنبياء جمع ما فُوض إليهم، وائتمنوهم على ما اؤتمنوا عليه»[3].

(١) «الحكومة الإسلامية» (ص١١٣).

(٢) «الحكومة الإسلامية» (ص٨٠).

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.

بل أشار إلى أن دولة الفقيه الشيعي كدولة مهديهم الموعودة، وقال: «كل ما يفقدنا[1] هو عصا موسى، وسيف علي بن أبي طالب[2] (عليه السلام) وعزيمتهما الجبارة، وإذا عزمنا على إقامة حكم إسلامي سنحصل على عصا موسى، وسيف علي بن أبي طالب»[3].

والخميني يقرر أن تشكيل الحكومة الشيعية لم يقع من شيعته الماضين حيث يقول: «في السابق لم نعمل ولم ننهض سوية لتشكيل حكومة تحطم الخائنين المفسدين»[4]، ويقول: «ولم تسنح الفرص لأئمتنا للأخذ بزمام الأمور، وكانوا بانتظارها حتى آخر لحظة من الحياة؛ فعلى الفقهاء العدول أن يتحينوا هم الفرص وينتهزوها من أجل تنظيم وتشكيل حكومة»[5].

وقد قامت حكومات شيعية، ولكنها ليست محكومة من قبل الآيات ونواب المعصوم، ولذا عدوا حكومتهم الحاضرة أول دولة إسلامية (أي شيعية).

قال بعض الروافض: «إن الخميني أسس الجمهورية الإسلامية العظمى في إيران... لأول مرة في تاريخ الإسلام وحقق حلم الأنبياء والرسول الأعظم ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام»[6].

ويرى آيتهم الطالقاني أن حكومة الرسول ﷺ وخلفائه لا تصل إلى مقام دولتهم، وأنها تمهيد لقيامها، حيث يقول: «إننا نعتقد أن الجمهورية الإسلامية هي المؤهلة للحياة في هذا الزمان، ولم تكن مؤهلة للحياة في فجر الإسلام... إن التحولات الاجتماعية والسياسية

(١) يريد أن يقول: كل ما نفقده أو ينقصنا.
(٢) وهذه من مواريث الهدي عن الأنبياء والأئمة (انظر: أصول الكافي: ١/ ٢٣١).
(٣) «الحكومة الإسلامية» (ص١٣٥).
والجمع بين عصا موسى عليه السلام، وسيف علي بن أبي طالب رضي الله عنه قد يكون كناية - فيما يبدو لي - عن تعاون اليهود مع الروافض، وهذا ما ثبت تاريخيًا ووقع بعضه في دولتهم الحاضرة، كما في فضائح صفقات الأسلحة، والتعاون السري بينهما الذي تناقلته وكالات الأنباء واشتهر أمره.
(٤) «الحكومة الإسلامية» (ص٤٠).
(٥) «الحكومة الإسلامية» (ص٥٤).
(٦) أحمد الفهري (ويلقبونه بالعلامة) في تقديمه الكتاب «سر الصلاة» للخميني (ص١٠).

التي شهدها العالم منذ الرسول والخلفاء الراشدين وحتى اليوم هي التي توفر الأساس الموضوعي لقيام الجمهورية الإسلامية»[١].

أما الخطر الأكبر الخفي المجهول وراء القول بعموم ولاية الفقيه عند الروافض فيتجلى في أن ولاية الفقيه تنقل جميع وظائف مهديهم المنتظر (الذي لا وجود له إلا في خيالاتهم) إلى الفقيه الشيعي.

ووظائف المهدي وأعماله تتسم بالدموية المفرطة والعدوان الذي لم يعهد له مثيل في التاريخ، حيث تقرر مصادرهم المعتمدة لديهم طريقة تعامل مهديهم مع المخالفين، والقانون الذي يحكم به الناس، وهو القتل لكل مخالف ولا يقبل منهم جزية، ولا يستمع إلى عذر، فلا همّ له ولا عمل إلا القتل والانتقام، حتى يقولون إنه بعث بـ«الجفر الأحمر» ويُعنى به بحسب تفسيرهم له «ذبح المخالفين»، وإنه يخص العرب بمجازره... ويزعمون أن مهديهم هذا يغير من شريعة رسول الله ﷺ؛ ففي «البحار» للمجلسي: «لا يقبل صاحب هذا الأمر الجزية كما قبلها رسول الله ﷺ»[٢]، «وأنه يحكم بحكم سليمان، وداود، وآل داود لا يسأل الناس بينة»[٣]، «وأنه يحكم بينهم مرة بحكم آدم ومرة بحكم داود ومرة بقضاء إبراهيم وفي كل واحد منها يعارضه بعض أصحابه.. فيضرب أعناقهم ثم يقضي الرابعة بقضاء محمد فلا ينكر أحد عليه»[٤]، «وأن القائم إذا خرج قتل ذراري قتلة الحسين بفعال آبائهم»[٥]،

(١) نشرت ذلك جريدة السفير اللبنانية بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٧٩م، وقد نقل ذلك: محمد جواد مغنية، واعتبره فهمًا جديدًا للجمهورية الإسلامية لا يقوله إلا من عاش الإسلام بقلبه وعقله (!!) (وانظر: الخميني والدولة الإسلامية ص١١٣). فأنت ترى أن طبيعة النظرة الشيعية تجنح دائمًا إلى الغلو، وتقديس الأشخاص، والتطرف في الاعتقادات... كما ترى في نظرة طالقاني إلى جمهورية خميني، بل ادعى بعضهم أن خميني قد بشر به أئمتهم من قبل. (محمد جواد مغنية/ الخميني والدولة الإسلامية ص٣٨-٣٩).

(٢) «البحار» (٥٢/ ٣٤٩).

(٣) «البحار» (٥٢/ ٣١٩-٣٢٠).

(٤) «البحار» (٥٢/ ٣٨٩).

(٥) «البحار» (٥٢/ ٣١٣).

ويقولون: إن منتظرهم «يسير في العرب بما في الجفر الأحمر - وهو قتلهم»[1]، «وإنه يقتل المولي، ويجهز على الجريح»[2].

ويعترفون بأن ذلك خلاف سيرة رسول الله ﷺ وعلي والحسن، ففي «البحار»: «أن عليًّا والحسن يسيران بسيرة رسول الله ﷺ وقد بعث رحمة للعالمين، وأن القائم بعث نقمة على الظالمين»[3]، ومقتضى هذا - عندهم - أنه لا يسير سيرتهم، «وأنه يقتل من بلغ العشرين ولم يتفقه في الدين»[4].

ويذكرون أن مهديهم يقوم بعملية هدم وتخريب في الحرمين الشريفين، ففي الغيبة «أن القائم يهدم المسجد الحرام حتى يرده إلى أساسه ومسجد الرسول ﷺ إلى أساسه، ويرد البيت إلى موضعه وأقامه على أساسه - هكذا - ...»[5].

كما يقوم بقتل الحجاج والمعتمرين أثناء أدائهم للمناسك، فقد ورد في أحلامهم الدموية قول إمامهم: «كأني بحمران بن أعين وميسر بن عبدالعزيز يخبطان الناس بأسيافهما بين الصفا والمروة»[6]، وهذا ما وقع من أسلافهم القرامطة.

وقد رأينا هذه السيرة الدموية المنتظرة قد بدت ملامحها في دولة الآيات فور ظهورها، حيث بدأ الخميني وأعوانه مشروع دولة المهدي بمجازرهم الرهيبة في داخل إيران وخارجها، كما نراهم يؤسسون لهذا الوعد المشؤوم بنشر عقائدهم، وتصدير ثورتهم، وزرع خلاياهم في أصقاع الدنيا، وهذا ما نصوا عليه في دستورهم فقالوا: «إن جيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة الإسلامية.. لا يتحملان فقط مسؤولية حفظ وحراسة

---

(١) «البحار» (٥٢/ ٣١٣، ٣١٨).

(٢) «البحار» (٥٢/ ٣٥٣).

(٣) المجلسي: «البحار» (٥٢/ ٣١٤).

(٤) الفضل بن الحسن الطبرسي: «أعلام الورى» (ص٤٣١)، «البحار» (٥٢/ ١٥٢).

(٥) الطوسي: «الغيبة» (ص٢٨٢)، وانظر: المجلسي «البحار» (٥٢/ ٣٣٨).

(٦) «بحار الأنوار» (٤٧/ ٧٩)، وانظر مزيدًا من نصوصهم في ذلك من مصادرهم المعتمدة في: «بروتوكولات آيات قم» للباحث.

الحدود، وإنما يتكفلان أيضًا بحمل رسالة عقائدية، أي: الجهاد في سبيل الله والنضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في كافة أرجاء العالم»[1].

وقد كان الروافض قبل قيام دولتهم يقررون ما جاء على لسان الخميني نفسه بأنه لا يجوز بسبب غيبة مهديهم البدء في الجهاد، حيث قال: «في عصر غيبة ولي الأمر وسلطان العصر عجّل الله فرجه - الشريف يقوم نوابه وهم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى والقضاء مقامه في إجراء السياسات وسائر ما للإمام - عليه السلام - إلا البدء بالجهاد»[2].

فأنت ترى التناقض واضحًا، فهو في «تحرير الوسيلة» يجعل الجهاد من وظائف المهدي؛ وفي «دستور دولتهم» بعد قيامها يجعل الجهاد منوطًا بجيشها، ومن وظائف الفقيه، وذلك بمقتضى مذهبه الجديد في ولاية الفقيه، والتي نقل فيها صلاحيات المهدي كلها للشيخ الشيعي، وقد نص أيضًا على ذلك دستورهم فقال: «في زمن غيبة الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه - تعتبر ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه»[3].

ولذلك بعد قيام دولتهم أول ما بدؤوا به مشروع الحرب الطويلة ضد الشعب العراقي بشيعته وسنته، وقيام منظماتهم وخلاياهم وعملائهم بالسعي في زعزعة الأمن، ونشر الفوضى في البلدان التي يتواجدون فيها.

ومع ذلك يزعم الخميني أحيانًا أن هذا يدخل في نطاق الدفاع، والتأويل ليس له حدود فيقول: «إننا لا نريد لا نرفع السلاح ونهاجم أحدًا، فالعراق يهاجمنا منذ مدة، بينما نحن لا نهاجمه، وإنما ندافع فقط، فالدفاع أمر واجب»[4].

ولكنه يقرر أنه يريد أن يُصَدِّر ثورته، حيث يقول: «إننا نريد أن نُصَدِّر ثورتنا الإسلامية

---

(١) «الدستور لجمهورية إيران الإسلامية» (ص١٦).
(٢) تحرير الوسيلة: (١/ ٤٨٢).
(٣) «دستور الجمهورية الإسلامية في إيران»: (ص١٨)، ط: وزارة الإرشاد.
(٤) «خطاب الخميني حول مسألة تحرير القدس والمهدي المنتظر» (ص٩-١٠).

إلى كافة البلاد الإسلامية»[1]، وهو لا يريد التصدير السلمي فحسب؛ بل يريد فرض مذهبه على المسلمين بالقوة، وقد أشار إلى ذلك قبل قيام دولته، وقرر أن سبيل ذلك هو إقامة دولة شيعية تتولى هذا الأمر فيقول: «ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية[2]، وتحرير أراضيها من يد المستعمرين وإسقاط الحكومات العميلة لهم، إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية، وهذه بدورها سوف تكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة وتدمر الأوثان والأصنام البشرية التي تنشر الظلم والفساد في الأرض»[3].

وهؤلاء الروافض لا ينتقدون الحكومات لهذه الأسباب التي يذكرها؛ إذ لو كانت الحكومة أفضل ما على وجه الأرض لما نالت إلا سخطهم ومقتهم، إلا أن تكون على مذهب الرفض، وحسبك في هذا نظرتهم إلى خلافة الخلفاء الثلاثة الراشدين - رضوان الله عليهم -.

ولا تزال مهمة المهدي الموعودة في قتل المسلمين تظهر على ألسنة حججهم وآياتهم، فهذا مسلك الروافض مع المسلمين كلما حانت لهم فرصة، وقامت لهم سلطة، كما يشهد به التاريخ والواقع، وإن هادنوا أحيانًا، وتظاهروا بالمسالمة، فتلك تقية إلى حين.

ولا يزالون يسعون في بسط نفوذهم في العالم الإسلامي بكل الوسائل لتحقيق وظائف مهديهم، كما يسعون إلى الوصول إلى مكة والمدينة لتنفيذ مشروعهم التخريبي في الحرمين وفق طقوسهم وخطط مهديهم الموهوم الذي تتولى الخمينية القيام به.

﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠].

(١) المصدر السابق (ص١٠).
(٢) يعني على مذهب الروافض.
(٣) «الحكومة الإسلامية» (ص٣٥).

اللصوصية المُقنَّعة

اللصوصية المُقَنَّعَة

سرقة أموال الناس لصوصية ظاهرة، وسرقة أموالهم بالحيل والدعاوى الباطلة لصوصية مقنَّعة، ولعل من أخطر أنواع اللصوصية المقنعة ما يكون باسم الدين، وليس من الدين. ومن أشهر أنواع استحلال أموال الناس باسم الدين ما كانت تفعله الكنيسة في القرون الوسطى حين فرضت على الناس الإتاوات والعشور، يقول ويلز: «فرضت [يعني الكنيسة] ضريبة العشور على رعاياها، وهي لم تدعُ لهذا الأمر بوصفه عملًا من أعمال الإحسان والبر بل طالبت به كحق»[1]، ويقول كرسون في كتاب «المشكلة الأخلاقية»: «كانت الفضائل المسيحية كالفقر والتواضع والقناعة والصوم والورع والرحمة، كل ذلك كان خيرًا للمؤمنين وللقسيسين وللقديسين وللخطب والمواعظ، أما أساقفة البلاط والشخصيات الكهنوتية الكبيرة فقد كان لهم شيء آخر: البذخ، والأحاديث المتأنقة مع النساء، والشهرة في المجالس الخاصة، والعجلات، والخدم، والأرباح الجسيمة، والموارد، والمناصب»[2].

ومن أسوأ أنواع استحلال أموال الناس باسم الدين أيضًا الخمس الذي يأخذه شيوخ الشيعة الإمامية من أموال أتباعهم ويفرضونه في مكاسبهم من التجارة والصناعة والزراعة وغيرها، ويعدونه من فروض الإسلام، ويحكمون على مانعه بالكفر، ويوجبون دخوله في النار مخلدًا فيها[3]، ويستندون فيه إلى حق أهل البيت في الخمس، وأنه أصبح من حقهم

---

(١) «معالم تاريخ الإنسانية» (٣/ ٨٩٥)، وانظر: محمد قطب، «مذاهب فكرية معاصرة»؛ بحث الطغيان المالي لرجال الدين النصارى (ص٤١).

(٢) «المشكلة الأخلاقية» (ص١٦٧)، وانظر: محمد قطب، «مذاهب فكرية معاصرة»؛ بحث الطغيان المالي لرجال الدين النصارى (ص٤١).

(٣) ولهم أبواب أخرى للاستيلاء على أموال الناس بالباطل لكنها ليس لها صيغة الفرض الحتمي منها: الوقوف على مشاهدهم، والنذور لقبور أئمتهم، وهم إلى اليوم يدعون إلى هذه الأعمال الشركية في الحث على الوقف على أهل مشهد كالنجف وعلى سيد الشهداء (تحرير الوسيلة/ ٧١)، وتصرف هذه

بحكم الغيبة المزعومة لمهديهم الموهوم، فهم حصروا آل البيت بمهديهم الذي لا حقيقة له إلا في خيالاتهم، ثم ادعوا غيبته والنيابة عنه، وأن الخمس صار لهم دون أهل البيت.

ومن المعلوم أن خمس الشيعة يختلف عن خمس أهل البيت عند أهل السنة في الغنيمة والفيء، لكنهم كعادتهم يلبسون على أتباعهم بالمصطلحات الشرعية، ثم يفسرونها وفق مبادئ دينهم وأصول نحلتهم.

ويعد هذا المبدأ من شذوذات الروافض وغرائب مذهبهم، وبدعة كبرى ما أنزل الله بها من سلطان، ومع ذلك أولوها عناية كبرى، وعدوا من يستحل درهمًا منها في عداد الكافرين، وكفّروا أهل الإسلام بسبب ذلك، ولا مناص ولا حيلة للمسلمين للتخلص من وصمة التكفير واستحقاق عذاب الجحيم إلا ببذل أموالهم لآيات الرافضة علّهم أن ينجوا ويتطهروا.

قال د. علي السالوس: «إن مسلمي اليوم إن أرادوا ألا يحكم عليهم الجعفرية بالكفر فعليهم أن يجمعوا خمس مكاسبهم ورؤوس أموالهم ويبعثوا بها إلى علماء الجعفرية»[1].

وقد تفرد الشيعة الإمامية بهذا المبدأ، والمطالع لكتب الفقه الإسلامي لا يجد فيها كتابًا مستقلًا بعنوان الخمس، وإنما يجد الحديث عن خمس الغنائم في كتاب الجهاد، وخمس الركاز والمعدن في كتاب الزكاة، ولكن تنفرد مصادر الشيعة الإمامية بهذا المبدأ، فالخمس له كتاب

الأموال على (المجاورين وفي إقامة التعازي وما يتعارف صرفه في المجالس التي تنفق فيها الأموال (الشركية) هي مجالس لعن وطعن في صحابة رسول الله رضي الله عنهم. كما يقرر الفقه الشيعي قواعد لهذه النذور الشركية وسبل صرفها، يقول خميني: «لو نذر شيئًا لمشهد من المشاهد المشرفة صرف في ماله.. ولو نذر شيئًا للإمام أو بعض أولاده فالظاهر جواز صرفه في سبل الخير وإن كان الأحوط الاقتصار على معونة زوارهم» (تحرير الوسيلة/ ١١٣).

ومراجع الشيعة يتلقون أموال هذه الوقوف والنذور في عصر الغيبة، يقول محسن الأمين: «إنه منذ ادعاء ولادة المنتظر وغيبته فإن الشيعة الإثنى عشرية ما زالوا يعينون المرجعية بأموال عظيمة موضوعة في بنك الإنجليز أصلها من مال امرأة هندية يصرف بعها في كربلاء والنجف برأي المجتهدين» (محسن الأمين/ أعيان الشيعة ١٠/ ١١٨).

(١) المصدر السابق (ص٣٩٤).

مستقل في مصادر التلقي عندهم كما ترى ذلك في كتب الحديث المعتبرة عند هذه الطائفة مثل «وسائل الشيعة»(١)، وهو «أجمع كتاب لأحاديث لأحكام عندهم»(٢)، و«الوافي» الجامع لكتبهم الأربعة(٣)، و«تهذيب الأحكام»(٤)، و«من لا يحضره الفقيه»(٥) وغيرها، كما تجد ذلك أيضًا في كتب الفقه عندهم، كـ«شرائع الإسلام»(٦)، و«المختصر النافع»(٧)، و«العروة الوثقى»(٨)، وغيرها، كما وضعوا روايات كثيرة منسوبة لبعض أهل البيت زورًا وبهتانًا تقرر هذا المبدأ.

تقول نصوصهم: «الخمس لنا فريضة»(٩)، ومن منع شيئًا منه فهو ملعون ونحن خصماؤه، وقد وضعوا على النبي ﷺ أنه قال: «المستحل من عترتي ما حرم الله ملعون على لساني ولسان كل نبي مجاب، فمن ظلمنا كان من جملة الظالمين لنا ﴿أَلا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾»(١٠)، وتقول رواياتهم: «لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من استحل من مالنا درهمًا، لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من أكل من مالنا درهمًا حرامًا»(١١).

وتقرر رواياتهم أن مانع الخمس في عداد الكافرين ومن رؤوس الظالمين وهو في الآخرة

---

(١) انظر: «وسائل الشيعة» للحر العاملي، كتاب الخمس (٦/ ٣٣٦) وما بعدها.
(٢) انظر: «أعيان الشيعة» (١/ ٢٩٢-٢٩٣)، «الذريعة» (٤/ ٣٥٢-٣٥٣).
(٣) انظر: «الوافي» للغيض الكاشاني، أبواب الخمس (١٠/ ٢٧٧).
(٤) انظر: «تهذيب الأحكام» للطوسي، كتاب الخمس (١/ ١٧٧).
(٥) انظر: «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه القمي (٢/ ٢١).
(٦) «شرائع الإسلام» لجعفر الحلي، كتاب الخمس (١٧٧).
(٧) «المختصر النافع» للحلي أيضًا، كتاب الخمس (ص٨٧).
(٨) «العروة الوثقى» الطبطبائي اليزدي، وعليها تعليقات مراجع الشيعة المعاصرين، كتاب الخمس (٢/ ٣٦٦).
(٩) «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٣٧)، «من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٣)، «الخصال» (١/ ١٣٩)، «تفسير العياشي» (٧/ ٣٩)، «البرهان» (٢/ ٨٨)، «مجمع البيان» (٣/ ٥٤٥).
(١٠) «وسائل الشيعة» كتاب الخمس (٦/ ٣٧٧)، «إكمال الدين» لابن بابويه (ص٢٨٧)، «الاحتجاج» للطبرسي (ص٢٦٧-٢٦٨).
(١١) «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٧٧)، «إكمال الدين» (ص٢٢٨)، «الاحتجاج» (ص٢٦٨).

في جهنم من الخالدين، جاء في الوسائل: «من أكل من مالنا شيئًا فإنما يأكل في بطنه نارًا وسيصلى سعيرًا»[1]، عن أبي بصير قال: قلت: «ما أيسر ما يدخل به العبد النار؟ قال: من أكل من مال اليتيم درهمًا، ونحن اليتيم»[2].

وقد كان وقع هذا الوعيد والتهديد على نفوس الأتباع شديدًا؛ لأن صناع هذا المبدأ ينسبونه لأئمة أهل البيت، ويزعمون أنه من أصول دين الإسلام، وأن قبول العبادات من صلاة وزكاة وصيام وحج متوقف على أدائه، ولذا كان هؤلاء الأتباع كثيرًا ما يسألون عن أحكام هذا الأمر خشية أن ترد عباداتهم ولا تقبل صلواتهم، يقول أحدهم في سؤال كتبه لإمامه يسأل عن موارد الخمس ويتوسل أن يجيبه ببيان تام فيقول: «جعلت لك الفداء تعلمني ما الفائدة وما حدها؟ رأيك أبقاك الله أن تمن عليَّ ببيان ذلك لكي لا أكون مقيمًا على حرام لا صلاة لي ولا صوم، فكتب: الفائدة مما يفيد إليك في تجارة من ربحها...»[3].

ويقولون: «أشد ما ينتظر الناس يوم القيامة إذا قام صاحب الخمس فقال: يا رب خمسي، وإن شيعتنا من ذلك في حل»[4].

والأمر في نفوس مخترعي هذا المبدأ يتعدى إطار طائفتهم إلى حد رمي الناس جميعًا بالزنا رجالًا ونساءً، صغارًا وكبارًا، ولا يستثنون إلا من دفع الخمس لشيوخهم، تقول مصادرهم: «عن ضريس الكناسي قال: قال أبو عبدالله - عليه السلام -: أتدري من أين دخل على الناس الزنا؟ فقلت: لا أدري فقال: من قِبل خمسنا أهل البيت إلا لشيعتنا الأطيبين فإنه محلل

(١) «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٧٧)، «إكمال الدين» (ص٢٨٧)، الاحتجاج» (٢٦٧-٢٦٨).
(٢) «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٧٤)، «من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٣)، «إكمال الدين» (ص٢٨٨)، «مفتاح الكتب الأربعة» (١١/ ٢٥٩).
(٣) «الكافي» (١/ ٥٤٥) «وسائل الشيعة» كتاب الخمس باب وجوب الخمس فيما يفضل عن مؤنة السنة له ولعياله من أرباح التجارات والصناعات والزراعات ونحوها (٦/ ٣٥٠).
(٤) «تفسير العياشي» (٢/ ٦٣-٦٢)، «البرهان» (٢/ ٨٨)، «بحار الأنوار» (٢٠/ ٥٠)، «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٨٦).

لهم ولميلادهم»[1]، وقالوا: «هلك الناس في بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا، ألا وإن شيعتنا من ذلك وآباءهم في حل»[2].

وقال إمامهم: «والله يا أبا حمزة إن الناس كلهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا، قلت: كيف لي بالمخرج من هذا؟ فقال لي:... ثم ذكر أن المخرج دفع الخمس»[3].

وهؤلاء الذين منعوا الخمس واستحقوا هذا الوصف يدعون يوم القيامة بأسماء أمهاتهم لأنهم أولاد زنا، وبوّب شيخهم المجلسي بابًا لهذا بعنوان: «باب أنه يدعى الناس بأسماء أمهاتهم إلا الشيعة» وذكر فيه اثنتي عشرة رواية[4].

وهذا الوصف الشائن والقذف بالفاحشة الكبرى التي تحيق بمانعي الخمس وتلحق بهم منذ ولادتهم، مع أنه لا تكليف إلا بعد عقل وبلوغ ولكن هذا الهوس المالي لم يجعل لواضعي هذه الروايات عقلًا، ولذا قالوا إن الشيطان يرتكب الفجور مع كل مولود فور خروجه

---

(١) «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٧٩)، «تهذيب الأحكام» (١/ ٣٨٨).

(٢) «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٧٩)، «تهذيب الأحكام» (١/ ٣٨٩)، «علل الشرائع» (ص٣٧٧).

(٣) ونص كلامه: «فقال لي: يا أبا حمزة كتاب الله المنزل يدل عليه أن الله تبارك وتعالى جعل لنا أهل البيت سهامًا ثلاثة في جميع الفيء، ثم قال عز وجل: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١] فنحن أصحاب الخمس والفيء وقد حرمناه على جميع الناس ما خلا شيعتنا، والله يا أبا حمزة ما من أرض تفتح ولا خمس يخمس فيضرب على شيء منه إلا كان حرامًا على من يصيبه فرجًا كان أو مالًا، ولو قد ظهر الحق لقد بيع الرجل الكريمة عليه نفسه فيمن لا يزيد حتى أن الرجل منهم ليفتدي بجميع ماله ويطلب النجاة لنفسه فلا يصل إلى شيء من ذلك، وقد أخرجونا وشيعتنا من حقنا ذلك بلا عذر ولا حق ولا حجة ويطلب النجاح لنفسه فلا يصل إلى شيء من ذلك وقد أخرجونا وشيعتنا من حقنا ذلك بلا عذر ولا حق ولا حجة قلت: قوله عز وجل: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٢٥] قال: إما مت في طاعة الله أو أدرك ظهور الإمام، ونحن نتربص بهم مع ما نحن فيه من الشدة أن يصيبهم الله بعذاب من عنده قال: هو المسخ، أو بأيدينا: وهو القتل، قال الله عز وجل لنبيه: ﴿فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾ [التوبة: ٢٥] والتربص: انتظار وقوع البلاء بأعدائهم» (مفتاح الكتب الأربعة ١١/ ٢٣٦-٢٣٧، روضة الكافي ٨/ ٢٨٥).

(٤) «بحار الأنوار» (٧/ ٢٣٧).

من بطن أمه؛ جاء في كتب الشيعة: «ما من مولود يولد إلا وإبليس من الأبالسة بحضرته فإن علم الله أنه من شيعتنا حجبه عن ذلك الشيطان، وإن لم يكن من شيعتنا أثبت الشيطان إصبعه السبابة في دبره فكان مأبونًا [وذلك أن الذكر يخرج للوجه] فإن كانت امرأة أثبت في فرجها فكانت فاجرة، فعند ذلك يبكي الصبي بكاءً إذا هو خرج من بطن أمه، والله بعد ذلك يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب»[1].

وتعِد نصوصهم باذل الخمس بالغفران وتقول لمن يؤديه إن إخراجه «تمحيص ذنوبكم وما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم»[2]، كما توهمه بأن بذله مفتاح أبواب الأرزاق فتقول: «فإن إخراجه مفتاح رزقكم»[3].

ويتحقق لباذل الخمس دعاء الأئمة المستجاب، فيقولون على لسان الأئمة: «إن الخمس عوننا على ديننا وعلى عيالنا وعلى موالينا.. لا تحرموا أنفسكم دعانا ما قدرتم عليه»[4].

والأئمة أو الآيات حين يأخذون الخمس إنما يتفضلون على المعطي، لأنه يتطهر بذلك العطاء، ويطيب مولده بهذا البذل، ويحل له ماله؛ لقول إمامهم: «إني لآخذ من أحدكم الدرهم، وإني لمن أكثر أهل المدينة مالًا، ما أريد بذلك إلا أن تتطهروا»[5].

وصار الخمس في نصوصهم وسيلة إلى استحلال ما حرَّم الله، وتجرئة للأتباع على نهب واغتصاب أموال الغير، وذلك لسهولة التخلص من تبعتها والسلامة من إثمها بمجرد دفع الخمس، وجاءت مجموعة من نصوصهم تقرر هذا المبدأ، وقد ساق صاحب الوسائل جملة

---

(١) «تفسير العياشي» (٢/ ١١٨)، «البرهان» (٢/ ٣٠٠)، «بحار الأنوار» (٢/ ١٣٩).
(٢) «الكافي» (١/ ٥٤٧)، «تهذيب الأحكام» (١/ ٣٨٩)، «الاستبصار» (٢/ ٥٩)، و«سائل الشيعة» (٦/ ٣٧٥)، «مفتاح الكتب الأربعة» (١١/ ٢٥٧).
(٣) المصادر السابقة، المواضع نفسها.
(٤) المصادر السابقة، والمواضع نفسها.
(٥) «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٣٧)، «من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٤)، «علل الشرائع» (ص٣٧٨).

منها[1]، وبعضها يحمل أسئلة عن أموال كسبها أصحابها من حلال وحرام، ويسألون عن سبيل التوبة من ذلك، فجاءت الإجابات والفتاوى بأن دفع الخمس هو سبيل الخلاص والمغفرة[2].

موارد الخمس:

أما موارد الخمس، أو الأموال التي يجب فيها الخمس، فقالوا: يجب إخراج الخمس «فيما يفضل عن مؤنة سنته ومؤنة عياله، من أرباح التجارات ومن سائر التكسبات من الصناعات والزراعات والإجارات حتى الخياطة والكتابة والنجارة والصيد، وحيازة المباحات، وأجرة العبادات الاستيجارية من الحج والصوم والصلاة، والزيارات وتعليم الأطفال، وغير ذلك من الأعمال التي لها أجرة. بل الأحوط ثبوته في مطلق الفائدة وإن لم تحصل بالاكتساب كالهبة والهدية والجائزة والمال الموصى به ونحوها، والأحوط استحباب ثبوته في عوض الخلع والمهر ومطلق الميراث حتى المحتسب منه»[3].

وقالوا: «إذا كان له أنواع من الاكتساب والاستفادة كأن يكون له رأس مال يتجر به، خان يؤجره، وأرض يزرعها، وعمل يد مثل الكتابة أو الخياطة أو التجارة أو نحو ذلك،

(١) «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٥٢، ٣٥٣).

(٢) فهذا أحدهم يسأل ويقول: أصبت مالًا أغمضت فيه أفلي توبة؟ قال (إمامهم): ايتني خمسه فأتاه بخمسه، فقال: هو لك، إن الرجل إذا تاب تاب ماله معه (من لا يحضره الفقيه ١/ ١٤، وسائل الشيعة ٦/ ٣٥٣). وآخر يقول: إني كسبت مالًا أغمضت في مطالبه حلالًا وحرامًا وقد أردت التوبة ولا أدري الحلال منه والحرام وقد اختلط عليّ، فقال: (إمامهم): تصدق بخمس مالك، فإن الله قد رضي من الأشياء بالخمس، وسائر المال لك حلال (وسائل الشيعة ٦/ ٣٥٣، فروع الكافي ١/ ٣٦٢، تهذيب الأحكام ٢/ ١١١، من لا يحضره الفقيه ٢/ ٦٢، المحاسن للبرقي ص٤٦، المقنعة ص٤٦).

(٣) الميراث عندهم نوعان: المحتسب، ولا خمس فيه إلا إذا كان الميت لا يدفع الخمس، ومرادهم بالمحتسب هو الميراث الذي جاء إليه بعد ترقب له. والنوع الثاني: غير المحتسب وهو الميراث الذي جاءه من حيث لا يحتسب، فهذا يلزم إخراج خمسه قالوا: «كما إذا كان له رحم بعيد في بلد آخر لم يكن عالمًا به فمات وكان هو الوارث له» (العروة الوثقى ٢/ ٣٨٩).

يلاحظ في آخر السنة ما استفادة من المجموع من حيث المجموع[1] فيجب عليه خمس ما حصل منها بعد خروج مؤنته.. لو زاد ما اشتراه وادخره للمؤنة من مثل الحنطة والشعير والفحم ونحوها مما يصرف عينه منها يجب إخراج خمسه عند تمام الحول»[2].

بل قالوا على سبيل العموم: «الخمس في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير»[3] من النفط والمعادن إلى كسب الخياط في عمله، وقالوا: الكنز فيه الخمس، والمعادن فيها الخمس، وكذلك الرصاص والصفر والحديد، وكل ما كان من المعادن يؤخذ منها ما يؤخذ من الذهب والفضة[4]، وكذا الملح والكبريت[5] والعنبر وغوص اللؤلؤ عليه الخمس[6] وفي كل كسب حتى كسب الخياط الضعيف يأكلون خمسه، قالوا: «حتى الخياط يخيط قميصًا بخمسة دوانيق[7] فلنا منه دانق»[8].

استحلال أموال المسلمين:

جميع أموال أهل الإسلام وممتلكاتهم عند شيوخ الروافض لا حرمة لها، فيجوز أخذها ولا شبهة في ذلك عندهم، تقول نصوصهم: «مال الناصب وكل شيء يملكه حلال»[9].

وهذا مبني على الأصل العقدي الذي وضعه شيوخ الروافض لأنفسهم وهو أن كل شيء في الدنيا ملك لهم وحق من حقوقهم.

---

(١) المصدر السابق (ص٣٩٤).
(٢) السابق (ص٣٩٥).
(٣) «الكافي» (١/ ٥٤٥)، «الوافي» (١٠/ ٣٠٩)، يعني ما استفادوه واكتسبوه.
(٤) انظر: «من لا يحضره الفقيه» (٢/ ٤٠)، «الوافي» (١٠/ ٣١٠).
(٥) انظر: «من لا يحضره الفقيه» (٢/ ٤١)، «الوافي» (١٠/ ٣١٣).
(٦) انظر: «تهذيب الأحكام» (٤/ ١٢١)، «الوافي» (١٠/ ٣١١).
(٧) الدانق هو: سدس درهم، وهي كلمة معربة تنطق بكسر النون وفتحها والكسر أفصح [انظر: المصباح، مادة (دنق)].
(٨) «تهذيب الأحكام» (٤/ ١٢٢)، «الوافي» (١٠/ ٣١٢).
(٩) الطوسي «تهذيب الأحكام» (٢/ ٤٨)، الحر العاملي «وسائل الشيعة» (١١/ ٦٠).

بل تراهم يأمرون أتباعهم بأخذ أموال المسلمين أمرًا جازمًا، فيقولون: «خذ مال الناصب حيثما وجدته وادفع إلينا الخمس»[1].

وقد توسع شيوخهم في معنى الناصبي ليشمل جميع المسلمين سوى طائفتهم[2]، بل يوجهون أتباعهم لأخذ أموال الآخرين بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة[3].

مصرف الخمس:

هذا المال المنهمر كالسيل باسم الخمس يدفع لمن؟ قالوا بأنه في زمن الغيبة[4] يدفع للفقيه الشيعي[5].

فمخرجو الخمس الآن يسلمونه لفقهاء الرافضة، ولذا أصبح آيات الشيعة من كبار الرأسماليين في العالم، وصار منصب الآية والمرجع منصبًا تهفو إليه القلوب، وتتطلع إليه الأنظار؛ لأنه منصب يدر القناطير المقنطرة من الذهب والفضة. قال أحد شيوخهم في ترجمة بعض مراجعه وآياتهم: «إن المال يتدفق وينحدر عليه كما ينحدر الماء من أعلى الجبل»، وقد قام الملالي بحيلة ماكرة للاستيلاء على الخمس ولخداع أتباعهم، فقالوا إن الخمس يقسم «ستة أسهم سهم لله، وسهم للنبي ﷺ، وسهم للإمام، هذه الثلاثة الآن لصاحب الزمان»[6]، أي

(١) «تهذيب الأحكام» (١١/ ٣٨٤)، ابن إدريس «السرائر» (ص٤٨٤)، «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٤٠).
(٢) فإن من معاني النصب عندهم تقديم أبي بكر وعمر على علي رضي الله عنهم. انظر في مفهوم النصب عند الرافضة: «السرائر» (ص٤٧١)، «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٤١-٣٤٢)، «بشارة المصطفى» (ص٥١)، «المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية»؛ المسألة السادسة (ص١٣٨) وما بعدها.
(٣) انظر نصوصهم في: «الخمس عند الشيعة الإمامية وجذوره العقدية» (ص٤٠) للكاتب.
(٤) أي غيبة مهديهم، ومضى عليها الآن أكثر من أحد عشر قرنًا وستستمر ما بقيت هذه الطائفة؛ لأن هذا المهدي لا وجود له ولا حقيقة كما ثبت ذلك بالبراهين العقلية والنقلية والعلمية والتاريخية؛ ولأنهم اخترعوا فكرة المهدية للتخلص من أهل البيت وسلب حقوقهم، والاستيلاء على أموال الناس، والكيد للأمة ودينها، وزعزعة أمن الأمة واستقرارها، كما يدرك ذلك من يتأمل خرافة الغيبة والمهدية. (انظر: فصل الغيبة والمهدية في: أصول مذهب الشيعة ٢/ ٤٥٣).
(٥) انظر: «النور الساطع» لعلي كاشف الغطا، وجوب دفع الخمس للفقيه زمن الغيبة (١/ ٤٣٩).
(٦) «العروة الوثقى» (٢/ ٤٠٣)، «هداية العباد» (ص١٧٨).

مهديهم المنتظر الذي لن يرجع من غيبته لأنه لم يولد أصلًا فاستحق نصيبه حينئذ الفقيه الشيعي، ولهذا قالوا: «النصف من الخمس الذي للإمام أمره في زمان الغيبة راجع إلى نائبه وهو المجتهد الجامع للشرائط»[1]، والأسهم الثلاثة الأخرى «للأيتام والمساكين وأبناء السبيل»[2]، قالوا بشرط الإيمان[3] في هؤلاء - أي بشرط أن يكونوا روافض-؛ لأن اسم الإيمان مختص بهم كما يفترون، وهذا النصف الآخر الذي قرروا صرفه لهؤلاء الأصناف الثلاثة قالوا فيه أيضًا: «الأحوط فيه أيضًا الدفع إلى المجتهد»[4].

فأصبحت النتيجة أنه يصرف لشيوخ الروافض لينفقوا منه على أنفسهم وعلى الأصناف الثلاثة المذكورة، قال شيخهم المعاصر علي كاشف الغطا: «إن الفقيه يأخذ نصف الخمس لنفسه ويقسم النصف الآخر منه على قدر الكفاية، فإن فضل كان له وإن أعوز أتمه من نصيبه»[5].

لا يقبل حج من لم يدفع الخمس:

وعندهم أن الشيعي لا يقبل حجه إلا بعد أن تحصى أمواله، وتعد جميع ممتلكاته، ثم يخرج خمسها ويدفعه للمرجع، قال د. علي السالوس: «من واقع الجعفرية في هذه الأيام نجد أن من أراد أن يحج يقوم كل ممتلكاته جميعًا، ثم يدفع خمس قيمتها إلى الفقهاء الذين أفتوا بوجوب هذا الخمس، وعدم قبول حج من لم يدفع[6]، واستحل هؤلاء الفقهاء - أموال الناس بالباطل»[7]، وفي كتاب مناسك الحج لأبي القاسم الخوئي المعاصر الذي وصفوه بأنه:

---

(١) «العروة الوثقى» (٢/ ٤٠٥)، «هداية العباد» (ص١٧٩).
(٢) العروة الوثقى (٢/ ٤٠٣)، هداية العباد (ص١٧٩).
(٣) انظر: المصدرين السابقين، نفس الموضعين.
(٤) «العروة الوثقى» (٢/ ٤٠٥)، «هداية العباد» (ص١٧٩).
(٥) «النور الساطع» (١/ ٤٣٩).
(٦) ولعل هذا هو أحد العوامل في حرص حكومة الآيات على زيادة حصتهم من عدد الحجاج في كل عام.
(٧) «أثر الإمامة في الفقه الجعفري» (ص٣٩١).

«مرجع المسلمين وزعيم الحوزة العلمية»[1] أن الخمس مقدم على فريضة الحج، ولا يصح حج المكلف إذا تعلق بذمته حق الخمس، حيث قال ما نصه: «إذا وجب عليه الحج وكان عليه خمس أو زكاة أو غيرها من الحقوق الواجبة لزمه أداؤها، ولم يجز له تأخيره لأجل السفر إلى الحج، ولو كان ثياب طوافه وثمن هديه من المال الذي قد تعلق به الحق لم يصح حجه»[2].

تمويل الحركات السرية من الخمس:

وإن المتأمل للحركات الشيعية الكثيرة التي ظهرت في تاريخ الأمة المسلمة، وكانت من أقوى العوامل التي شغلت الأمة عن أعدائها وصرفت جهودها عن بناء الدولة الإسلامية الكبرى، وفتح قلوب العباد والبلاد بهذا الدين العظيم، المتأمل لهذه الحركات وكثرتها وقوتها وكيدها ومكرها يدرك أن المادة الممولة لهذه الحركات هي ما أُخذ من أولئك الأتباع الأغرار باسم آل البيت وحقهم من الخمس، بل إن الحركات الشيعية في العالم الإسلامي إلى اليوم إنما تمول من هذا المورد، وهذا المال المتدفق على الآيات والمراجع من أولئك الأتباع المخدوعين هو الذي جعل كيد الشيعة يكبر، وخطرهم يعظم، بل قد أصبح هؤلاء الآيات أو المراجع يوجهون فتاواهم وفق رغبات رجل الشارع، بل ويكتمون الحقيقة مجاراةً لهم[3]، لأنهم مصدر رزقهم ومعاشهم، وهذا المال المسلوب من الأتباع هو الذي

---

(١) صفحة الغلاف.

(٢) «مناسك الحج» (ص٢٢).

(٣) من الأمثلة القريبة المعاصرة لهذه الحقيقة الخطيرة أن بعض كبار علماء الشيعة المعاصرين أحجموا عن بيان خطأ مسألة فرعية في مذهبهم خوفًا من العوام، وكانوا يفتون بخطئها ويقولون بخلافها سرًّا ولخواصهم فقط، وقد كشف ذلك محمد جواد مغنية (رئيس المحكمة الجعفرية ببيروت) فقال: «أحدث القول بنجاسة أهل الكتاب مشكلة اجتماعية للشيعة، وأوقعهم في ضيق وشدة، وبخاصة إذا سافروا إلى بلد مسيحي كالغرب، أو كان فيه مسيحون كلبنان.. وقد عاصرت ثلاثة مراجع كبار من أهل الفتيا والتقليد: الأول: كان في النجف الأشرف وهو الشيخ محمد رضا آل يس، والثاني: في قم وهو السيد صدر الدين الصدر، والثالث: في لبنان وهو السيد محسن الأمين، وقد أفتوا جميعًا بالطهارة، وأسروا بذلك إلى من يثقون به، ولم يعلنوا خوفًا من المهوشين، على أن يس كان أجرأ الجميع. وأنا على يقين بأن كثيرًا من فقهاء اليوم والأمس يقولون بالطهارة، ولكنهم يخشون أهل الجهل، والله أحق أن يخشوه»

غذى ويغذي دور النشر التي تقذف سنويًا بمئات النشرات والكتب المليئة بالطعن في الأمة ودينها.

كما أن أمر الخمس من أهم الأسباب لحماسهم لنشر بدعتهم وخوفهم من نقد مذهبهم وانكشاف فضيحتهم.

هذا؛ وتشير المصادر التاريخية إلى تدرج الشيعة الباطنية في مسألة الخمس حيث «يحدثنا التاريخ أنه لما اجتمع حول القرامطة من عرب الجزيرة ابتدأ القرامطة يفرضون على شيعتهم أن يؤدوا درهمًا عن كل واحد، وسمي ذلك (الغطرة) على كل أحد من الرجال والنساء، ثم فرضوا (الهجرة) وهي دينار على كل رأس، ثم فرضوا على شيعتهم (البلغة) وهي سبعة دنانير، فلما تواطأ الأمر فرضوا على شيعتهم أخماس ما يملكون وما يتكسبون.. ثم عرفوا شيعتهم أنه لا حاجة بهم إلى أموال تكون معهم لأن الأرض بأسرها ستكون لهم دون غيرهم»[1].

الشيعة المعاصرون والخمس:

اهتم شيوخ الشيعة المعاصرون بأمر المسألة المالية التي يأخذونها من أتباعهم باسم خمس أهل البيت، وعدوا من يستحل منعهم درهمًا منها في عداد الكافرين. فقد جاء

(فقه الإمام جعفر الصادق، ص٣٣،٣١). ويذكر مغنية في تفسيره (الكاشف) أن إمامهم الأكبر الخوئي أسر برأيه لمن يثق به (الكاشف ٦/ ١٨). وكذلك يقول الرافضي (كاظم الكفائي) إن إمامهم الغطا أفتى بالطهارة للخاصة، لأن عقول العامة لا تحتمله (نقل ذلك د. علي السالوس: انظر فقه الإمامية/ ٨١ الهامش)، وقد علق على ذلك الدكتور علي السالوس فقال: وهكذا يضيع العلم، ويفترى على الإسلام لأن أناسًا ائتمنوا على العلم فضيعوه وزيفوه، لأنهم يخشون الناس ولا يخشون الله (علي السالوس، فقه الإمامية، ص٨١ الهامش). قال صاحب أصول مذهب الشيعة: إن من أسباب مراعاة (أو تقية) علماء الشيعة لجهال الشيعة وعوامهم هو أن هؤلاء هم مصدر رزقهم الذي يسلبونه منهم باسم الخمس... وإذا كان هذا موقف خمسة من كبار مراجع الشيعة في العصر الحاضر إزاء مسألة فرعية يجزمون بخطتها. فكيف يرجى أن يستجيبوا لتعديل أصولهم. (أصول الشيعة: ٣/ ١١٣٦-١١٣٧).

(١) عبدالرزاق الحصان، «المهدي والمهدية» ص٦٣.

كتاب «العروة الوثقى» والذي بهامشه تعليقات أعلام العصر ومراجع الشيعة الإمامية[1]: «من منع منه [أي الخمس] درهمًا أو أقل كان مندرجًا في الظالمين لهم (أي لأهل البيت)، والغاصبين لحقهم، بل من كان مستحلًّا لذلك كان من الكافرين. ففي الخبر عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر ما أيسر ما يدخل به العبد النار؟ قال - عليه السلام -: من أكل من مال اليتيم درهمًا ونحن اليتيم»[2]، ثم أورد طائفة أخرى من أخبارهم في ذلك.

بل إن المال إذا تعلق به الخمس بطل كل ما تفرع عن هذا المال من نكاح أو بيع أو عباده. حيث جاء في كتاب العروة الوثقى: «إذا اشترى بالربح قبل إخراج الخمس جارية لا يجوز له وطيها، كما أنه لو اشترى به ثوبًا لا يجوز الصلاة فيه، ولو اشترى به ماء للغسل أو الوضوء لم يصح وهكذا»[3].

الخمس ودعاوى الغيبة والمهدية:

الخمس وراء دعواهم غيبة مهديهم (الموهوم) التي هي الأساس الذي يقوم عليه دينهم، وذلك ليتوصلوا إلى الاستيلاء على هذا المال السحت بهذه الدعوى، وليحرموا أهل البيت من خمسهم لأنه حق للغائب المعدوم، وقد كانت الرغبة في الاستئثار بالخمس وراء كثرة دعاوى الغيبة والمهدية في تاريخهم، بل نشوؤها وظهورها، وهذا ما كشفته مصادر الشيعة نفسها.

فلنقرأ ما يقولون في ذلك، قالوا: «مات أبو الحسن وليس من قوامه أحد إلا وعنده المال الكثير، فكان ذلك سبب وقوفهم وجحودهم موته، كان عند زياد القندي سبعون ألف دينار، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار، وكان أحد القوام عثمان بن عيسى وكان يكون بمصر كان عنده مال كثير وست جوار، قال فبعث إليه أبو الحسن الرضا - عليه

(١) «العروة الوثقى»، صفحة الغلاف.
(٢) اليزدي، «العروة الوثقى» (٢/ ٣٦٦).
(٣) «العروة الوثقى» (٢/ ٤٠١).

السلام - فيهن وفي المال، فكتب إليه: إن أباك لم يمت، فكتب إليه: إن أبي قد مات وقد اقتسمنا ميراثه وقد صحت الأخبار بموته»(١). لذا يحرص ملالي الروافض على نشر المذهب الرافضي في كل مكان لتتسع الموارد ويكثر الدخل.

وبهذه المناسبة أذكر قصة طريفة جرت لي مع أحد المعممين الذي التقيته في الحرم المدني، وقلت له: إذا أراد الرجل أن يدخل في المذهب الشيعي فماذا عليه أن يفعل، قال: إذا كان في مثل هذه البلاد فعليه أن يستتر، وإذا كان في بلد كسوريا فلا بأس أن يعلن، فقلت له: وإذا كان لديه مال كثير فهل يكفي في إخراج الخمس أن يدفعه لفقراء المسلمين، قال: لا، تعال إلينا في فندق الدخيل. فالغاية والهدف هما الاستيلاء على أموال المغفلين بدعوى حقوق آل البيت وخمس آل البيت.

ويحرص مراجع الروافض على إبقاء الخلاف مع الأمة واعتزالهم المسلمين في مصادر التلقي لتبقى موارد الغنيمة في مأمن من أن تتسلط عليها أقلام النقد ووسائل الكشف، حتى بلغت بهم الحال أن وضعوا أصلًا في دينهم يقوم على شرعية مخالفة عموم المسلمين، ومن رواياتهم: «ما خالف العامة ففيه الرشاد»(٢)، حتى قال الأستاذ الدكتور علي السالوس عنها: «وأعتقد أنه لولا هذه الأموال لما ظل الخلاف قائمًا بين الجعفرية وسائر الأمة الإسلامية إلى هذا الحد، فكثير من فقهائهم يحرصون على إذكاء هذا الخلاف حرصهم على هذه الأموال»(٣).

جذور الخمس الشيعي:

ولم يعرف المسلمون من الصحابة والتابعين خمس الشيعة هذا، وإنما هو بدعة كبرى ابتدعها أولئك الزنادقة وراحوا يأكلون بها أموال الناس بالباطل، وإمعانًا في خديعة الناس زعموا أن ما يأخذونه منهم من مال إنما هو لأهل البيت، حتى تصور

(١) «من لا يحضره الفقيه» (٤/ ٥٤٣)، «بحار الأنوار» (٤٨/ ٢٥٣).
(٢) انظر: «أصول الكافي» (١/ ٦٨)، «وسائل الشيعة» (١٨/ ٧٦).
(٣) د. علي السالوس، «أثر الإمامة في الفقه الجعفري» (ص٣٩٤).

نصوصهم - التي يستأكلون بها باسم أهل البيت - أئمة آل البيت بصورة السائل الذليل المستجدي حقه من الناس، فتنسب إليهم أنهم يقولون: «إن الخمس عوننا على ديننا وعلى عيالنا وعلى موالينا»[1]، ويقولون: إنهم هم اليتيم[2]، وأكل أموال اليتامى المتوعد عليه في القرآن هو منع خمسهم.

فقد كان هذا المال السحت المسمى بالخمس من أهم العوامل - كما سبق - لحماسهم في نشر دعوتهم وتكثير سوادهم، وذلك لزيادة إيرادهم وتكثير مالهم؛ لأنه كلما كثر المنتمون لهذا المذهب كلما ارتفع منسوب الدخل الذي يصل إلى جيوب الآيات، ألا ترى أنهم فيما مضى كانوا أقلية بل لم تجد دعوتهم قبولًا في أمصار المسلمين إلا في ركن مظلم من الكوفة؛ ولذلك قالوا: «إن الله عرض ولايتنا على أهل الأمصار فلم يقبلها إلا أهل الكوفة»، كما أنهم كانوا في عصر جعفر الصادق (توفي سنة ١٤٨هـ) يشكون من قلة عددهم حتى قال أحدهم لإمامه: «ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها»[3]، ولكن لما تم وضع هذا المبدأ المالي كثر الطامعون وكثر المغفلون المطموع فيهم والذين وقعوا تحت أسر دعوى التشيع، فكثر عددهم حتى يقال إنهم يشكلون عشرة بالمائة من مجموع المسلمين اليوم[4].

وهذه الأموال الضخمة التي تنتقل إلى جيوب الملالي تحولت إلى تجارة كبرى، وقامت عليها مؤسسات ومدن اقتصادية تابعة للمراجع تم استثمارها في تمويل الثورات وتصدير الفكر الشيعي، وتمويل الحركات التبشيرية بالرفض في العالم، بل وشراء الذمم، وتسخير الأقلام والإعلام واستمالة أصحاب القرار، كما يفعل اليهود حين استغلوا مطية المال

---

(١) «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٧٥).

(٢) «العروة الوثقى» وبهامشها تعليقات مراجعهم في هذا العصر (٢/ ٣٦٦).

(٣) ونضيف: «عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر - عليه السلام -: جعلت فداك ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك؟ المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا - وأشار بيده - ثلاثة». (أصول الكافي: ٢/ ٢٤٤).

(٤) روم لاندو، «الإسلام والعرب» (ص٩٥).

والإعلام لبسط نفوذهم[1]، وقد كان هذا الخمس هو المورد والأساس لتمويل ثورة الآيات في إيران.

ومن آثارهم الظاهرة أيضًا: أنهم في البلدان التي يتواجدون فيها يحاولون السيطرة على معظم الأعمال التجارية والشركات ومواد التموين، حتى يتحكموا بأقوات الناس وضرورياتهم، والواقع أكبر شاهد[2].

ودين الله بريء من هذا الظلم للناس، وتتجلى هذه الحقيقة من طريقين:

الأول: من طريق السنة:

قال أهل العلم: «وأما ما تقوله الرافضة من أن خمس مكاسب المسلمين يؤخذ منهم ويصرف إلى من يرونه هو نائب الإمام المعصوم أو إلى غيره، فهذا قول لم يقله قط أحد من الصحابة لا علي ولا غيره، ولا أحد من التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من القرابة لا بني هاشم ولا غيرهم، وكل من نقل هذا عن علي أو علماء أهل بيته كالحسن والحسين وعلي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وجعفر بن محمد فقد كذب عليهم، فإن هذا خلاف المتواتر من سيرة علي ﷺ، فإنه قد تولى الخلافة أربع سنين وبعض أخرى، ولم يأخذ من المسلمين أموالهم بل لم يكن في ولايته قط خمس مقسوم.

أما المسلمون فما خمس هو ولا غيره أموالهم، وأما الكفار فإذا غُنمت منهم أموال خُمست بالكتاب والسنة، لكن في عهده لم يتفرغ المسلمون لقتال الكفار بسبب ما وقع بينهم من الفتنة والاختلاف. وكذلك من المعلوم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يخمِّس أموال المسلمين ولا طلب أحدًا قط من المسلمين بخمس ماله»[3].

---

(١) انظر: «نحو بعث إسلامي» لوحيد الدين خان.

(٢) انظر في ذلك: «وجاء دور المجوس» (ص٣١٢) وما بعدها.

(٣) «منهاج السنة» (٣/ ١٥٤).

الثاني: من طريق الشيعة:

ونسوق نصوصًا من كتبهم المعتمدة عندهم لإقامة الحجة عليهم؛ لأنه كما يقول الإمام ابن حزم: «لا معنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا فهم لا يصدقونا، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدقها، وإنما يجب أن يحتج الخصوم بعضهم على بعض بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة سواء صدقه المحتج أو لم يصدقه»[1]، وقد جاء في كتبهم ما يكشف كذبهم، أو يضعهم في تناقض، والتناقض علامة فساد المذهب.

جاء في مصادرهم المعتمدة:

- عن عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: «ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة»[2].

- عن سماعة عن أبي عبدالله وأبي الحسن (عليه السلام) قال: سألت أحدهما عن الخمس؟ فقال: «ليس الخمس إلا في الغنائم»[3].

وقد تحير الروافض بهذه النصوص وحاولوا الإجابة عنها، فجاءت إجاباتهم متكلفة، فاستمع إليها، قال صاحب الوسائل تعقيبًا على النص السابق: «المراد ليس الخمس الواجب بظاهر القرآن إلا في الغنائم فإن وجوبه فيما سواها إنما ثبت بالسنة»[4].

هذا جوابه ويبدو أنه أدرك ما فيه من ضعف ظاهر إذ ليس في اللفظ إشارة أو دلالة على هذا الاحتمال، فهو من جنس تأويلات الباطنية، ولذلك حاول أن يجد مخرجًا آخر فقال:

---

(١) «الفصل» (٤/ ١١٢).

(٢) «من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٣)، «تهذيب الأحكام» (١/ ٣٨٤)، «الاستبصار» (٢/ ٥٦)، «وسائل الشيعة» (٦/ ٣٣٨).

(٣) «تفسير العياشي» (٢/ ٦٢)، «بحار الأنوار» (٢/ ٥٢)، «البرهان» (٢/ ٨٨).

(٤) وسائل الشيعة (٦/ ٣٣٨-٣٣٩).

«يمكن أن يراد بالغنائم هنا جميع الأصناف التي يجب فيها الخمس ذكره الشيخ وغيره»[1]. وهذا أيضًا كسابقه إذ معنى الغنائم حتى في مصطلحاتهم هو ما يغنمه المسلمون في الجهاد، ولذلك سلك طريقًا آخر فقال: «يمكن أن يكون الحصر إضافيًا بالنسبة إلى الأنواع التي لا يجب فيها الخمس»[2]. وهذا أيضًا لا يسعفه؛ لأنهم يعممون الخمس في أنواع المكاسب - كما مرّ - فأنت ترى في هذه الإجابات التردد والتكلف. فالنص ينفي وجوب الخمس في غير الغنائم وشيوخ الرافضة يحاولون إثباته، ما وسعتهم المحاولة أو الحيلة.

قال صاحب «يا شيعة العالم استيقظوا» : «على الشيعة أن تعلم علم اليقين أن الخمس في أرباح المكاسب بدعة ابتدعها الفقهاء»[3].

فهل يعي من يقعون ضحية خداع دعاة الرفض حقيقة ما يساقون إليه وأن هؤلاء الدعاة لصوص متبرقعون بالدين، سيختلسون جزءًا من أموالهم ومكتسباتهم باسم خمس الرسول وآل بيته عليهم السلام وسيضطرونهم لتقديم هذا المال للآيات وسط ألوان من التحذيرات وصنوف من الإغراءات؟!

---

(١) وسائل الشيعة (٦/ ٣٣٨-٣٣٩).

(٢) وسائل الشيعة (٦/ ٣٣٨-٣٣٩).

(٣) موسى الموسوي «ياشيعة العالم استيقظوا» (ص٦٦) ط. الثانية، ١٤١٤هـ.

حقوق المرأة في المذهب الشيعي

قرأت قبل ما يزيد عن ثلاثين سنة ما ذكره الشيخ موسى جار الله - آخر شيخ للإسلام في روسيا - في كتابه «الوشيعة» بعد إقامة طويلة له في إيران عن حال المرأة البائس في بلاد الشيعة - كما يعبر - وذلك حين ذكر أنه كتب لمراجعهم ورقة وسلمها لمرجع الشيعة في عصره محسن العاملي، ليقدمها كما يقول لمجتهدي طهران، ومما جاء في هذه الورقة: «أرى ابتذال النساء وحرمات الإسلام في شوارع مدنكم بلغ حدًّا لا يمكن أن يراه الإنسان في غير بلادكم»(١).

وكنت أظن أن هذا انحراف في واقعهم تنكره أصولهم ولا يقره مذهبهم، وينبذه رجال دينهم، ولكني حينما وقفت على مصادرهم أثناء دراستي للتشيع في مرحلتي الماجستير والدكتوراه وما بعدها رأيت أن هذا الابتذال ثمرة مرة لما جمعته مصادرهم من نصوص منسوبة كذبًا لبعض آل البيت، تتضمن امتهانًا للمرأة، وظلمًا لها، وانتقاصًا من مكانتها، وانتهاكًا لحقوقها، وأنواعًا من التمييز والاستعلاء الذكوري المقيت ضدها، وحرمانها من أيسر حقوقها التي كفلتها لها شريعة الإسلام كالميراث والحياة الزوجية الآمنة المستقرة، بل تنتهي هذه النصوص إلى أن المرأة مصدر كل الشرور، ووصفها بأوصاف لا تليق بدينها، بل ولا بإنسانيتها.

ففي مصادرهم المعتمدة لديهم توصف المرأة بأنها السبب الأول، بل ربما الأوحد لصرف الناس عن عبادة رب العالمين، فقد جاء في كتاب «من لا يحضره الفقيه»(٢): «لولا النساء لعُبد الله حقًّا حقًّا»(٣)، وهذا يعني أن المرأة هي المانع للبشرية من عبادة الله - جل وعلا -

---

(١) «الوشيعة» (ص١٨).
(٢) أحد كتبهم الأربعة المعتمدة عندهم في الحديث حتى لقبوا مؤلفه بالصدوق.
(٣) «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٣٩٠)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ٣٥).

والنصوص الشرعية تذكر أن المانع من عبادة الله قد يكون الشيطان بوسوسته وإغرائه، وقد يكون النفس الأمارة بالسوء، وقد يكون غيرها من سبل الإغواء.

وتأتي بعض نصوصهم لتقسم المرأة باعتبار عمرها إلى قسمين: القسم الأول: ما يجتمع فيه خيرها وشرها، وهذا يكون في أول عمرها، والقسم الثاني: ما يبقى فيه شرها ويذهب خيرها، وهو آخر عمرها إذا كبرت، يروون عن أبي جعفر - عليه السلام - أنه قال: «إن المرأة إذا كبرت ذهب خير شطريها وبقي شرهما: ذهب جمالها، وعقم رحمها واحتد لسانها»[1].

وتأتي روايات أخرى تصف المرأة بالشبق وشدة الغلمة وثوران الشهوة: «خلق الله الشهوة عشرة أجزاء، فجعل تسعة أجزاء في النساء، وجزءًا واحدًا في الرجال، ولولا ما جعل الله فيهن من الحياء على قدر أجزاء الشهوة لكان لكل رجل تسع نسوة متعلقات به»[2]، «إن الله جعل للمرأة صبر عشرة رجال فإذا هاجت كانت لها قوة شهوة عشرة رجال»[3]، و«فضلت المرأة على الرجل بتسعة وتسعين من اللذة ولكن الله ألقى عليهن الحياء»[4].

وهذه الدعاوى لا أصل لها من علم، ولا دلالة عليها من واقع[5].

وتوصف المرأة في مصادر الشيعة بالعي الذي لا يستر إلا بالسكوت، وأنها عورة في كل حال لا ستر لها إلا في البيوت، تقول مصادرهم : «النساء عي وعورة فاستروا العورات بالبيوت، واستروا العي بالسكوت»[6].

---

(١) «الكافي» (٥/ ٥١٥)، «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٤٦٨).
(٢) «الكافي» (٥/ ٣٣٨)، «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٤٦٨)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ٦٣).
(٣) «الكافي» (٥/ ٣٣٨)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ٦٣)، «بحار الأنوار» (١٠٠/ ٢٤١).
(٤) «الكافي» (٥/ ٣٣٩)، «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٥٥٩)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ٦٣).
(٥) وقد أنكر كثير من المحققين هذه الدعوى، قال ابن عقيل في الفنون: «قال فقيه: شهوة المرأة فوق شهوة الرجل بتسعة أجزاء. فقال حنبلي: لو كان هذا ما كان له أن يتزوج بأربع، وينكح ما شاء من الإماء» (الآداب الشرعية ٢/ ٣٨٩)، وينظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ٦٦).
(٦) «الكافي» (٥/ ٥٣٥)، «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٣٩٠)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ٦٦).

أما المرأة في الإسلام فكانت راوية للحديث، وداعية إلى دين الله، وكان منهن عالمات، وفقيهات، ومحدثات.

والمرأة العقيم في موازين الشيعة منزوعة الخيرية، بل بعض الجمادات خير منها مهما كان صلاحها وتقواها، تقول مصادرهم: «لَحصير في ناحية البيت خير من امرأة لا تلد»[1]. وهذا اعتراض على قدر الله تعالى، فالله جل وعلا يجعل من يشاء عقيماً، كما قال سبحانه: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠]، وهذا لا سبب للمرأة فيه، بل قد تؤجر العقيم على صبرها ورضاها بما قدر الله عليها. وفي مصادر الشيعة أن من علامة الشؤم الذي توصف به المرأة عسر ولادتها، وشدة مؤونتها، تقول مصادرهم: «من بركة المرأة خفة مؤونتها وتيسير ولادتها، ومن شؤمها شدة مؤونتها وتعسير ولادتها»[2].

أما في دين الإسلام فإن ما يصيب المرأة من ألم أو نصب أو تعب فهو كفارة لذنوبها ورفع لدرجاتها، عن أبي سعيد الخدري، وعن أبي هريرة: عن النبي ﷺ قال: «ما يصيب المسلم، من نصب ولا وصب، ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم، حتى الشوكة يشاكها، إلا كفر الله بها من خطاياه»[3].

وأما كفالتها وتربيتها فهي سبب لدخول الجنان، وحصول رضا الرحمن، عن أنس بن مالك ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من عال جاريتين حتى تبلغا، جاء يوم القيامة أنا وهو» وضم أصابعه[4].

---

(١) «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٥٥٢)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ٢٥٠).
(٢) «الكافي» (٥/ ٥٦٤)، «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٣٨٧)، «وسائل الشيعة» (٢١/ ٢٥٠).
(٣) أخرجه البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٣).
(٤) أخرجه مسلم (٢٦٣١).

وفي مصادرهم أن الصلاح في النساء قليل، والفساد فيهن كثير، فادّعوا أن رسول الله - صلى الله عليه وآله - قال: «الناجي من الرجال قليل ومن النساء أقل وأقل، قيل: ولم يا رسول الله؟ قال: لأنهن كافرات الغضب مؤمنات الرضا»[1]، وعن أبي عبدالله - عليه السلام -: «إنما مثل المرأة الصالحة في النساء كمثل الغراب الأعصمَ في الغربان، وهو الأبيض إحدى الرجلين»[2]. أما في الإسلام فإن الله سبحانه خلق الخلق على الفطرة السوية، والملة الحنيفية، قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، والفساد يطرأ على الإنسان بتأثير التربية والبيئة، والاستجابة لداعي الهوى ووساوس الشيطان ونحوها، والمرأة والرجل في ذلك سواء.

أما رأي المرأة فلا وزن له عندهم ولا قيمة، وإذا احتيج إلى استشارتهن فإنما يكون لمعرفة الصواب بمخالفتهن، لا لأن رأيهن يحتمل الصواب، فجعلوا مخالفة رأي المرأة علامة على إصابة الحق، فقالوا: «في خلاف النساء البركة»[3].

بل يتوعدون من يأخذ برأي المرأة، ويصدر عن رؤيتها، ويتوجه بتدبيرها ولو كان صوابًا باللعن، فقالوا: «كل امرئ تدبره امرأة فهو ملعون»[4]، ويفترون على رسول الله ﷺ الكذب ويزعمون أن رسول الله ﷺ «إذا أراد الحرب دعا نساءه فاستشارهن ثم خالفهن»[5]، وذكروا أن آدم ما خرج من الجنة إلا بسبب طاعة المرأة، فقالوا: «أول من أطاع النساء آدم، فأنزله الله تعالى من الجنة»[6].

بل جعلوا عصيان أمرهن ومخالفة رأيهن قربة وطاعة، فدعوا إلى عصيانهن حتى في

(١) «الكافي» (٥/ ٥١٥)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ٤٩).
(٢) «الكافي» (٥/ ٥١٥)، «تهذيب الأحكام» (٧/ ٤٠١).
(٣) «الكافي» (٥/ ٥١٨)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ١٨٢).
(٤) «الكافي» (٥/ ٥١٨)، «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٤٦٨)، «بحار الأنوار» (١٠٠/ ٢٢٨).
(٥) «الكافي» (٥/ ٥١٨)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ١٧٩)، «بحار الأنوار» (١٠٠/ ٢٢٧).
(٦) «علل الشرائع» (٢/ ٥١٢)، «بحار الأنوار» (٩/ ٢٩٩).

المعروف، لا فرق في ذلك بين خيارهن وشرارهن، فعن أبي عبدالله - عليه السلام - قال: ذكر رسول الله - صلى الله عليه وآله - النساء فقال: «اعصوهن في المعروف قبل أن يأمرنكم بالمنكر، وتعوذوا بالله من شرارهن، وكونوا من خيارهن على حذر»[1]، وعن أبي عبدالله - عليه السلام - قال: قال أمير المؤمنين - عليه السلام - في كلام له: «اتقوا شرار النساء، وكونوا من خيارهن على حذر، وإن أمرنكم بالمعروف فخالفوهن كيلا يطمعن منكم»[2]، وعن أبي عبدالله - عليه السلام - قال: «إياكم ومشاورة النساء فإن فيهن الضعف والوهن والعجز»[3]، وقالوا: «إياك ومشاورة النساء فإن رأيهن إلى الأفن، وعزمهن إلى الوهن»[4].

هذا ما تقوله مصادر الشيعة، ولا أصل لذلك في الإسلام، فالله جل وعلا قال: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، وهذا لفظ عام يشمل الرجال والنساء، والرسول ﷺ قد عمل بمشورة أم سلمة في صلح الحديبية[5].

وينهون عن طاعة النساء بكل حال، ويدعون إلى عدم ائتمانهن على الأموال، وحرمانهن من تربية الأولاد، ويشككون في أمانتهن، بل يصفونهن بكل نقيصة، ويصمونهن بكل رزيلة، فزعموا أن عليًّا ﷺ قال: «يا معاشر الناس لا تطيعوا النساء على حال، ولا تأمنوهن على مال، ولا تذروهن يدبرن أمر العيال، فإنهن إن تركن وما أردن أوردن المهالك، وعدون أمر المالك، فإنا وجدناهن لا ورع لهن عند حاجتهن، ولا صبر لهن عند شهوتهن، البذخ لهن لازم وإن كبرن، والعُجب لهن لاحق وإن عجزن، لا يشكرن الكثير إذا منعن القليل، ينسين الخير ويحفظن الشر، يتهافتن بالبهتان، ويتمادين في الطغيان، ويتصدين للشيطان، فداروهن

(١) «الكافي» (٥/ ٥١٧)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ١٧٩).
(٢) «الكافي» (٥/ ٥١٧)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ١٧٩)، «بحار الأنوار» (١٠٠/ ٢٢٤).
(٣) «الكافي» (٥/ ٥١٧)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ١٨٢)، «بحار الأنوار» (٨٨/ ٢٥٥).
(٤) «الكافي» (٥/ ٣٣٨)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ٦٥)، «بحار الأنوار» (٧٤/ ٢١٣).
(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (١٨٩١٠)، وإسناده حسن.

على كل حال، وأحسنوا لهن المقال، لعلهن يحسن الفعال»[1].

ومن ظلمهم للمرأة منعهم لتعليمها حيث تدعو نصوصهم إلى ترك المرأة بلا تعليم، فتقول: «لا تعلموهن الكتابة»[2]، وأن يبقين - كما يعبرون - بلهاء، يقولون: «ألهموهن حب علي - عليه السلام - وذروهن بلهاء»[3].

بل جاء في مصادرهم النهي عن تعليمهن بعض سور القرآن كسورة يوسف، فزعموا أن أمير المؤمنين - عليه السلام - قال: «لا تعلموا نساءكم سورة يوسف، ولا تقرؤوهن إياها، فإن فيها الفتن، وعلموهن سورة النور فإن فيها المواعظ»[4].

وقد دأبت مصادرهم على تجريد المرأة من كل فضيلة في مقابل الرجال، حتى قالت: فضل الرجال على النساء «كفضل السماء على الأرض، وكفضل الماء على الأرض، فالماء يحيي الأرض، وبالرجال تحيى النساء، لولا الرجال ما خلقت النساء»[5].

أما حقوق المرأة الشيعية في حياة زوجية مستقرة ومحيط أسري ونفسي واجتماعي آمن، فربما يكون مفقودًا وسط دعوة مفتوحة لأزواجهن داعية لهم إلى الاستمتاع بالخليلات من النساء، تقول نصوصهم: عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال: «ذكرت له المتعة أهي من الأربع؟ فقال: تزوج منهن ألفًا فإنهن مستأجرات»[6].

وهؤلاء الآلاف من النساء اللاتي يتم الارتباط بهن في علاقة متعة لا يمنع من اختيارهن أن تكون هذه المرأة أو تلك من الزواني، ولذا قال شيخهم الطوسي: «ولا بأس بالاستمتاع

(١) «تهذيب الأحكام» (٣/ ٥٥٤)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ١٨٠)، «بحار الأنوار» (١٠٠/ ٢٢٣).
(٢) «الكافي» (٥/ ٥١٦)، «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٤٤٢)، «بحار الأنوار» (١٠٠/ ٢٦١).
(٣) «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٤٤٢)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ١٧٧).
(٤) «الكافي» (٥/ ٥١٦)، «وسائل الشيعة» (٢٠/ ١٧٧).
(٥) «علل الشرائع» (٢/ ٥١٢)، «بحار الأنوار» (٩/ ٢٩٩).
(٦) «الكافي» (٥/ ٤٥٢)، «الاستبصار» (٣/ ١٤٨)، «وسائل الشيعة» (٢١/ ١٩).

بالزانية»[1]، وقال الخميني: «يجوز التمتع بالزانية»[2].

وجاء في أخبارهم: عن إسحاق بن جرير قال: قلت لأبي عبدالله - عليه السلام -: «إن عندنا بالكوفة امرأة معروفة بالفجور أيحل أن أتزوجها متعة؟ قال: فقال: رفعت راية؟ قلت: لا لو رفعت راية أخذها السلطان، قال: نعم تزوجها متعة، قال: ثم أصغى إلى بعض مواليه فأسر إليه شيئًا، فلقيت مولاه فقلت له: ما قال لك؟ فقال: إنما قال لي: ولو رفعت راية ما كان عليه في تزويجها شيء إنما يخرجها من حرام إلى حلال»[3].

ولا تقدر مدة الاستمتاع بقدر، فله أن يستأجرها لعلاقة واحدة، حيث يمكن للرجل عندهم أن يتمتع بامرأة لمدة ساعات بمقابل مادي ودون وجود شهود ولا ولي[4]، وهذا هو الزنا بعينه. جاء في أخبارهم عن خلف بن حماد، قال: أرسلت إلى أبي الحسن (عليه السلام): «كم أدنى أجل المتعة؟ هل يجوز أن يتمتع الرجل بشرط مرة واحدة؟ فقال: نعم»[5]، وعن أبي عبدالله - عليه السلام - عن الرجل يتزوج المرأة على عرد واحد[6]، فقال: «لا بأس، ولكن إذا فرغ فليحول وجهه ولا ينظر»[7].

وهم يدفعون أتباعهم لهذا الخنا الذي هو في حقيقته فحش وزنا دفعًا وبشتى المغريات، فمرة يقولون: إنه من فرائض دينهم: «ليس منا من لم يؤمن بكرتنا ويستحل متعتنا»[8]، وحينًا

---

(١) «النهاية» (ص٤٩٠).
(٢) «تحرير الوسيلة» (٢/ ٢٩٢).
(٣) «تهذيب الأحكام» (٢/ ٢٤٩)، «وسائل الشيعة» (١٤/ ٤٥٥).
(٤) انظر: «النهاية» للطوسي (ص٤٩١)، «تحرير الوسيلة» للخميني (٢/ ٢٩٠).
(٥) «فروع الكافي» (٢/ ٤٦)، «وسائل الشيعة» (١٤/ ٤٧٩).
(٦) العرد: المراد به المرة الواحدة من المواقعة (هامش الاستبصار ٣/ ١٥١).
(٧) «الكافي» (٥/ ٤٦٠)، «الاستبصار» (٣/ ١٥١)، «وسائل الشيعة» (٢١/ ٥٨).
(٨) «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٢٩١)، «وسائل الشيعة» (٧/ ٤٣٨)، «تفسير الصافي» (١/ ٣٤٧)، «بحار الأنوار» (٥٣/ ٩٢٩).

يتوعدون تاركه بالعقوبات: «من خرج من الدنيا ولم يتمتع جاء يوم القيامة وهو أجدع»(١)، يعني مقطوع الأنف والأذن. ومرة يقولون إن من يمارس هذه الشهوات، أو قل: الموبقات، ينال في الفضل أعلى الدرجات، فزعموا أن رسول الله ﷺ قال: «من تمتع مرة كان درجته كدرجة الحسين، ومن تمتع مرتين فدرجته كدرجة الحسن، ومن تمتع ثلاث مرات كان درجته كدرجة علي، ومن تمتع أربع مرات فدرجته كدرجتي»(٢).

وهكذا يسوقون أتباعهم إلى الرذيلة بشتى الوعود والمفتريات حتى قالوا: «إذا تزوجها متعة لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له بها حسنة، ولم يمد يده إليها إلا كتب الله له حسنة»، إلى أن يقول: «فإذا اغتسل غفر الله له بعدد الشعر»(٣)، ويقولون: «ما من رجل تمتع ثم اغتسل إلا خلق الله من كل قطرة تقطر منه سبعين ملكًا يستغفرون له إلى يوم القيامة، ويلعنون متجنبها إلى أن تقوم الساعة»(٤).

وقد بلغت دعواتهم للخنا إلى الاعتداء على حقوق الآخرين في حياة زوجية آمنة، فلا تمنع مبادئهم أي رجل أن يعرض المتعة على أي امرأة تعجبه ولو كانت متزوجة، لكن بشرط أن لا يسألها: هل لها زوج أم لا؟ فقد جاء في مصادرهم المعتمدة عندهم: عن فضل مولى محمد بن راشد، عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال: قلت: إني تزوجت امرأة متعة فوقع في نفسي أن لها زوجًا، ففتشت عن ذلك فوجدت لها زوجًا قال: ولم فتشت؟!(٥). ولذا قال شيخهم الطوسي: «وليس على الرجل أن يسألها هل لها زوج أم لا»(٦).

(١) «منهج الصادقين» (ص٣٥٦) (فارسي) طبعة إيران.
(٢) «تفسير منهج الصادقين» لملا فتح الله كاشاني (ص٣٥٦).
(٣) «من لا يحضره الفقيه» (٢/ ١٥١)، «وسائل الشيعة» (١٤/ ٤٤٢).
(٤) «وسائل الشيعة» (٢١/ ١٦)، «بحار الأنوار» (١٠٠/ ٣٠٧).
(٥) «تهذيب الأحكام» (٧/ ٢٥٣)، «وسائل الشيعة» (٢١/ ٣١).
(٦) «النهاية» (ص٤٩٠).

وهم لا يخصون إباحيتهم ببني ملتهم، بل يوصي إمامهم بأن يعرض التمتع على نساء أهل السنة[1]، ونساء اليهود والنصارى[2]. فإباحيتهم شاملة لا تذر مجتمعًا أتت عليه إلا أفسدته، فهم زناة يعيشون بين المسلمين، ويحملون اسم الإسلام، ويسعون في الأرض فسادًا وأقوالهم تشهد على آثارهم.

وأبواب العلاقات الجنسية مفتوحة عندهم تذكرك بالنحلة المزدكية التي تقوم علاقاتها الجنسية على الشيوع والإباحية، فعند الرافضة ما يسمونه بـ«المتعة الدورية» وهي أن يستمتع جماعة بامرأة واحدة ويقرروا الدورة والنوبة لكل منهم[3]، وقد استطاع الشيخ محمد نصيف - رحمه الله - بطريقة ذكية أن يقف على إقرار شيوخ الشيعة بأمر المتعة الدورية، وذلك في حوار له مع شيخهم أحمد سرحان، حيث قال نصيف للشيعي: إن أهل السنة ثبت عندهم نسخ المتعة، ولم يثبت عند الشيعة ذلك، لكني لم أعرف دليلكم على جواز المتعة الدورية، فأجاب الشيعي بأن المتمتع بالمرأة يعقد عليها بعد نهاية متعته منها عقد زواج دائم، ثم يطلقها قبل الدخول فتصبح لا عدة عليها، فيتمتع بها آخر ويفعل كالأول، فتدور المرأة على مجموعة من الرجال بهذه الطريقة بلا عدة[4].

وعندهم أيضًا ما يسمونه بـ«عارية الفرج» جاء في كتبهم: «عن الحسن العطار قال: سألت أبا عبدالله - عليه السلام - عن عارية الفرج قال: لا بأس»[5].

وجاء في مصادرهم ما يحول الزنا إلى زواج مقابل كفٍّ من ماء، فقالوا: عن أبي عبدالله

(١) انظر: «فروع الكافي» (٢/ ٤٤)، «وسائل الشيعة» (١٤/ ٤٥٢).
(٢) انظر: «وسائل الشيعة» (١٤/ ٤٥٢)، «تهذيب الأحكام» (٢/ ١٨٨)، «من لا يحضره الفقيه» (٢/ ١٤٨).
(٣) انظر: «مختصر التحفة الإثنى عشرية» (ص٢٢٧)، وانظر ما ذكره الشيخ العاني عن شيوع استعمالها في بعض مدارس النجف (الذريعة لإزالة شبه كتاب الشيعة ص٤٥-٤٦).
(٤) انظر: مجلة الفتح العدد ٨٤٥، الصادر في رجب ١٣٦٦هـ.
(٥) «وسائل الشيعة» (٧/ ٥٣٦-٥٣٧)، «تهذيب الأحكام» للطوسي (٢/ ١٨٥)، «الاستبصار» (٣/ ١٤١).

(عليه السلام) قال: «جاءت امرأة إلى عمر فقالت: إني زنيت فطهرني، فأمر بها أن ترجم فأخبر بذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: كيف زنيت؟ فقالت: مررت بالبادية فأصابني عطش شديد فاستسقيت أعرابيًا فأبى أن يسقيني إلا أن أمكنه من نفسي فلما أجهدني العطش وخفت على نفسي سقاني فأمكنته من نفسي، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): تزويج ورب الكعبة»[1].

كما أنهم يجيزون الشذوذ في معاشرة النساء، جاء في مصادرهم عن الرضى أنه سئل عن الرجل يأتي امرأته في دبرها قال: «ذلك له»[2]، وقال شيخهم الخميني: «الأقوى والأظهر جواز وطء الزوجة من الدبر»[3].

وهكذا تعج مصادرهم بروائح منتنة من الأوحال الإباحية الساقطة التي يدعون أتباعهم لها، بل ويتخذونها وسيلة لدعوة غيرهم إلى نحلتهم، كما أفصح عن ذلك محمد كامل الرافعي في رسالة أرسلها لصديقه الشيخ رشيد رضا ونشرتها مجلة المنار، وكشف فيها الوسيلة التي يستخدمها الروافض في الترويج لمذهبهم، حيث وقف أثناء سياحته في الديار العراقية سنة ١٣٢٦هـ على ما يقوم به علماء الشيعة من دعوة الأعراب إلى التشيع واستعانتهم في ذلك بإحلال متعة النكاح لمشايخ قبائلهم الذين يرغبون الاستمتاع بكثير من النساء في كل وقت[4].

يقول العلامة الألوسي وقد عايش الرافضة واطلع على أحوالهم، ورأى رواج ما يسمونه

---

(١) «الكافي» (٥/ ٤٦٧)، «وسائل الشيعة» (٢١/ ٥٠).

(٢) «الكافي» (٥/ ٥٤٠)، «تهذيب الأحكام» (٧/ ٤١٥-٤١٦).

(٣) «تحرير الوسيلة» (٢/ ٢٤١).

(٤) وقد نشرت الرسالة في مجلة المنار ولم يفصح عن اسم كاتبها في أول الأمر، ثم بيّن الشيخ رشيد فيما بعد اسم كاتب الرسالة، حيث أشار إلى ذلك في المجلد (٢٩)، وقال إنه لم ينشر اسم الكاتب حينذاك لئلا تؤذيه الحكومة الحميدية كما هو معلوم من حالها (انظر: مجلة المنار، المجلد (٢٩)، وانظر أيضًا: المجلد الثاني ص٦٨٧).

«المتعة» بينهم، وبين أنه لا يختلف عن الزنا بحال، يقول: «من نظر إلى أحوال الرافضة في المتعة في هذا الزمان لا يحتاج في حكمه عليهم بالزنا إلى برهان، فإن المرأة الواحدة تزني بعشرين رجلًا في يوم وليلة، وتقول: إنها متمتعة، وقد هيئت عندهم أسواق عديدة للمتعة توقف فيها النساء، ولهن قوادون يأتون بالرجال إلى النساء وبالنساء إلى الرجال، فيختارون ما يرضون ويعينون أجرة الزنا، ويأخذون بأيديهن إلى لعنة الله تعالى وغضبه»، ثم ذكر - رحمه الله - بعض تفاصيل وحكايات ما يجري هنالك[1].

وقامت د. شهلا الحائري بدراسة ميدانية واقعية لحال الشيعة مع المتعة في دراسة بعنوان: «المتعة الزواج المؤقت عند الشيعة».

وهذه الفوضى الجنسية باب مفتوح لنقل الأمراض لمن سقط في أوحالها، بل وينقل ذلك إلى محيط الزوجية الآمن، لاسيما في عصر انتشرت فيه الأوبئة بسبب العلاقات الجنسية المحرمة والتي عجز الطب عن علاج بعضها. وهذه الفوضى الجنسية لا تترك أيضًا مجالًا لبناء حياة زوجية مستقرة تقوم على المحبة والرحمة.

يقول الشيخ موسى جار الله: «المتعة إجارة المرأة نفسها ليتمتع بها الرجال، وتجارة المرأة بفرجها؛ امتهان لها وهتك لشرفها وفتك لعزتها لا يستحلها إلا من يبتذل النساء ويحقر الأزواج ويظلمها أشد ظلم، وأخس رجل على وجه الأرض لا يرضى أن يتمتع أحد بأخته أو بنته، فكيف يستحلها الفقيه أو الإمام في بنات الأمة؟!»[2].

ويقول مبينًا الضرر النفسي الذي يلحق المرأة من مجرد كلمة «المتعة»: «يكفينا كل تعب في سبيل تحريم متعة النساء كلمة (المتعة) وحدها التي تجرح شرف المرأة، فإن الإنسان غاية للكون وللتشريع ومقصد أصلي من كل نظام اجتماعي، لم يخلق الكون إلا لأجله ولم ينزل شرع ولم يوضع قانون إلا لأجل حقوقه وتحقيق مصالحه، هو الذي يملك متاع الدنيا وكل

(١) «كشف غياهب الجهالات» (الورقة ٣) (مخطوط).
(٢) «الوشيعة» (ص٢٣٢).

نعيم الآخرة، فجعلها متاعًا من الأمتعة يتمتع بها متمتع ثم يلقيها لقي منبوذ إهانة لها أي إهانة، فإن من خلقه الله أهلًا للحقوق صاحب حق لا يكون متاعًا لآخر، آلة له في قضاء وطره إلا إذا حرم شرف الأهلية، واستئجار بدن الإنسان وإجارته والاتجار ببدنه وعفافه باطل في الإسلام، وهذا بينة متعارفة في الشرع، والمرأة إذا آجرت نفسها أو اتجرت بها مرة يتجنبها الرجال، ويمكن أن يزدحم عليها الأشرار، فلن تعود ربة بيت له شرف، ففي مرةِ متعةٍ هلاكُ المرأة إلى الأبد»[١].

أما حقوق المرأة المالية في المذهب الشيعي فقد انتهكت، وحاق بالمرأة الظلم المبين، ويأتي في مقدمة ذلك حرمانها من حقوقها في الميراث من الدور والعقار، جاء في مصادرهم المعتمدة: «فأما الأرضون والعقار فلا ميراث لهن فيه»[٢]، وعقد الكليني في هذا الشأن بابًا مستقلًا في كتابه الكافي (أهم مصادرهم) بعنوان: «باب أن النساء لا يرثن من العقار شيئًا»[٣]، ومن نصوصهم: «ليس للنساء من الدور والعقار شيء»[٤].

ويبدو أن هذه النصوص نتاج العداء الذي يحملونه ضد أهل بيت رسول الله ﷺ وهن زوجاته - رضي الله عنهن -، ولكن الوضع والكذب لابد أن يتناقض، فقد كان من نتاج هذه النصوص العامة ثبوت بطلان ما يدعونه من حق فاطمة في فدك، ولذا حاولوا تخصيص هذا العموم بأنه خاص بالزوجات، فقالوا بأن المقصود بالنساء اللاتي لا يرثن الزوجات، فإنهن لا يرثن من الأرض ومن العقار، ووضعوا روايات تقول: عن أبي جعفر - عليه السلام - إن المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئًا[٥].

وقالوا: «المرأة بمنزلة الضيف في منزل الرجل، لو أن رجلًا أضاف رجلًا فادعى متاع بيته

(١) «الوشيعة» (ص٢٣٧).
(٢) «الاستبصار» (٤/ ١٥٣).
(٣) «الكافي» (٧/ ١٢٧).
(٤) «الكافي» (٧/ ١٢٩)، «تهذيب الأحكام» (٩/ ٢٩٩)، «وسائل الشيعة» (٢٦/ ٢٠٩).
(٥) «الكافي» (٧/ ١٢٧)، «الاستبصار» (٤/ ١٥١)، «وسائل الشيعة» (٢٦/ ٢٠٦).

كلفه البينة، وكذلك المرأة تكلف البينة، وإلا فالمتاع للرجل»[1]، وهذا ظلم للزوجات أيضًا ومخالفة لشرع الله.

ومن ظلمهم للمرأة وسلبهم لحقوقها منعهم الوصية إليها لأنها بزعمهم من السفهاء، يروون عن أمير المؤمنين - عليه السلام - أنه قال: «المرأة لا يوصى إليها لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]»[2].

أما في ميراث الخنثى فقد وضعوا مقاييس لا أصل لها من عقل ولا نقل، تعتمد في تحديد نوع الخنثى على عدد الأضلاع، ففي مصادرهم: أن علي بن أبي طالب - عليه السلام - كان يورث الخنثى فيعد أضلاعه، فإن كانت أضلاعه ناقصة من أضلاع النساء بضلع ورث ميراث الرجل، لأن الرجل تنقص أضلاعه عن ضلع النساء بضلع، لأن حواء خلقت من ضلع آدم - عليه السلام - القصوى اليسرى فنقص من أضلاعه ضلع واحد[3].

ومن ظلم المرأة في دين الشيعة أنها إذا قتلت رجلًا قتلت به، وإن قتلها رجل لم يقتل بها؛ عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال: «إذا قتلت المرأة رجلًا قتلت به، وإذا قتل الرجل المرأة فإن أراد القود أدوا فضل دية الرجل وأقادوه بها، وإن لم يفعلوا قبلوا من القاتل الدية - دية المرأة - كاملة ودية المرأة نصف دية الرجل»[4].

وهذه الأحكام الجائرة ليس لها أصل في دين الإسلام.

(١) «الاستبصار» (٣/ ٤٥)، «تهذيب الأحكام» (٦/ ٢٩٧).
(٢) «من لا يحضره الفقيه» (٤/ ٢٢٦)، «وسائل الشيعة» (١٩/ ٣٧٩).
(٣) «من لا يحضره الفقيه» (٤/ ٣٢٦)، «وسائل الشيعة» (٢٦/ ٢٨٨).
(٤) «الكافي» (٧/ ٢٩٨)، «وسائل الشيعة» (٢٩/ ٨١).

شيعة اليوم ليسوا بشيعة

شيعة اليوم ليسوا بشيعة

إن من أسوأ أنواع التضليل «خداع المصطلحات»، وهو من لبس الحق بالباطل الذي هو في الأصل من صفات اليهود، قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١].

خداع الناس باسم التشيع:

ولعل من أبرع الطوائف استعمالًا للمصطلحات الخادعة هم الرافضة الإثنى عشرية، وأشهر هذه المصطلحات هو اتخاذهم لقب «الشيعة» للترويج لنحلتهم وخداع الجهلة عن حقيقة ديانتهم، وهذا ديدنهم من قديم، كما أشار إلى ذلك ابن حزم والمقريزي[١]، وذلك لإيهام الناس أنهم شيعة لعلي ﷺ ومن أنصاره وأتباعه، مع أن عليًّا هو أول المنكرين عليهم المعاقبين لهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أصل المذهب من إحداث الزنادقة المنافقين الذين عاقبهم في حياته علي أمير المؤمنين ﷺ، فحرق منهم طائفة بالنار، وطلب قتل بعضهم ففروا من سيفه البتار، وتوعد بالجلد طائفة مفترية فيما عرف عنه من الأخبار»[٢].

معنى الشيعة في الصدر الأول:

لقد كان لقب الشيعة في الصدر الأول لا يستعمل إلا وفق معناه اللغوي، والذي يعني: «أتباع الرجل وأنصاره»، فالأصل في معنى التشيع هو المتابعة والمناصرة، والشيعة هم الأتباع والأنصار[٣].

وكان هذا المعنى هو المعروف في الأحداث التاريخية التي جرت بين الخليفة علي ومعاوية

---

(١) «الفصل» (٢/ ٢٧٣)، وانظر: «الخطط» (٢/ ٣٦٢).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (١/ ١١).

(٣) انظر: «جمهرة اللغة» ٣(/ ٦٣)، «تهذيب اللغة» (٣/ ٦١)، «الصحاح» (٣/ ١٢٤٠).

- رضي الله عنهما - في صدر الإسلام، ويشهد لذلك ما جاء في صحيفة التحكيم من إطلاق لقب الشيعة على كل من أتباع علي وأتباع معاوية - رضي الله عنهما - حيث جاء فيها ما نصه: «هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، وشيعتهما»، ومنها: «وأن عليًّا وشيعته رضوا بعبد الله بن قيس، ورضي معاوية وشيعته بعمرو بن العاص»، ومنها: «فإذا توفي أحد الحكمين فلشيعته وأنصاره أن يختاروا مكانه»، ومنها: «وإن مات أحد الأميرين قبل انقضاء الأجل المحدود في هذه القضية فلشيعته أن يختاروا مكانه رجلًا يرضون عدله»[1].

وقد استشهد شيخ الإسلام ابن تيمية بما ورد في صحيح مسلم من قول حكيم بن أفلح: «لأني نهيتها - يعني عائشة رضي الله عنها - أن تقول في هاتين الشيعتين شيئًا»[2]. وأخذ منه دلالة تاريخية على عدم اختصاص أتباع علي رضي الله عنه باسم الشيعة في ذلك الوقت، وجاء في التاريخ أن معاوية قال لبسر بن أرطأة حين وجهه إلى اليمن : «امض حتى تأتي صنعاء فإن لنا بها شيعة»[3]. ثم غلب استعمال هذا اللقب - كما يقول صاحب اللسان - على من يتولى عليًّا وأهل بيته[4]، ولقب الشيعة لم يختص بعلي وأتباعه إلا بعد مقتل علي رضي الله عنه كما يرى بعض الباحثين[5]، أو بعد مقتل الحسين كما يرى آخرون[6].

وكان من يحمل هذا اللقب في مبدأ الأمر هم من يطلق عليهم في الصدر الأول «الشيعة الأولى»، وكانوا لا يذهبون في التشيع إلا إلى تفضيل علي على عثمان، ولذلك قيل: شيعي

(١) «الأخبار الطوال» للدينوري (ص١٩٤-١٩٦)، وانظر: «تاريخ الطبري» (٥/ ٥٣-٥٤)، «مجموعة الوثائق السياسية» محمد حميد الله (ص٢٨١-٢٨٢).

(٢) هذا جزء من حديث طويل في صحيح مسلم في باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض: (٢/ ١٦٨-١٧٠)، وانظر: «منهاج السنة»: (٢/ ٦٧) (تحقيق د. محمد رشاد سالم).

(٣) «تاريخ اليعقوبي» (٢/ ١٩٧).

(٤) «لسان العرب» مادة: شيع.

(٥) «الميراث عند الجعفرية» محمد أبو زهرة (ص٢٢).

(٦) «نشأة الفكر الفلسفي» علي سامي النشار (٢/ ٣٥).

وعثماني[1]، فالشيعي هو من يفضل عليًّا على عثمان، والعثماني هو من يفضل عثمان على علي ﷺ، ولم تكن هذه المسألة من المسائل التي يضلل فيها المخالف[2]، وقد كان هؤلاء الشيعة على السنة لم يبتدعوا في الدين، ولم يحدثوا فُرقة بين المسلمين، ولم يبدلوا سنة سيد المرسلين، وكانوا لصحابة رسول الله محبين، ولأبي بكر وعمر مفضلين، قال ليث بن أبي سليم: «أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحدًا»[3].

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد علي كانوا يفضلون أبا بكر وعمر»[4]، وذكر صاحب «مختصر التحفة» أن الذين كانوا في وقت خلافة الأمير[5] ﷺ من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، كلهم عرفوا له حقه، وأحلوه من الفضل محله، ولم ينتقصوا أحدًا من إخوانه أصحاب رسول الله ﷺ فضلًا عن إكفاره وسبه[6].

وذكر الشيخ موسى جار الله صفتهم، فقال: «هؤلاء الشيعة هم شيعة علي كانوا يعرفون بالورع والاجتهاد، واجتناب الصغائر والعداوة، وكان لهم محبة أول الأمة، دين هؤلاء

---

(١) انظر: «الحور العين» لنشوان الحميري (ص١٧٩)، «المنية والأمل» لابن المرتضى (ص٨١).
(٢) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣/ ١٥٣)، «فتح الباري» (٧/ ٣٤).
(٣) «المنتقى» (ص٣٦٠ - ٣٦١).
(٤) «منهاج السنة» (٢/ ٦٠) تحقيق: رشاد سالم.
(٥) لقب الأمير لا يختص بعلي ﷺ، بل كل من يتولى على المسلمين من ولاة الأمر يستحق هذا اللقب، أما قصره على علي ﷺ فهو لوثة رافضية ترجع إلى إنكارهم لإمامة عمر ﷺ؛ لأنه أول من تسمى بأمير المؤمنين، ولذلك جاء في مصادرهم: عن أبي عبد الله - عليه السلام - أنه سأله رجل عن القائم يسلم عليه بإمرة المؤمنين؟ قال: «لا، ذاك اسم سمى الله به أمير المؤمنين - عليه السلام -، لم يسم به أحد قبله، ولا يتسمى به بعده إلا كافر» (الكافي ١/ ٤١١-٤١٢، وسائل الشيعة ١٠/ ٤٧٠، بحار الأنوار ٢٤/ ٢١١)، وقالوا أيضًا: «دخل رجل على أبي عبد الله - عليه السلام - فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقام على قدميه فقال: مه! هذا اسم لا يصلح إلا لأمير المؤمنين، سماه الله به، ولم يسمَّ به أحد غيره فرضي به إلا كان منكوحًا، وإن لم يكن ابتلي به؛ ابتلي به» (وسائل الشيعة ١٠/ ٤٦٩-٤٧٠، بحار الأنوار ٣٧/ ٣٣١).
(٦) «مختصر التحفة الإثنى عشرية» (ص٣).

الشيعة كان هو التقوى لا التقية، دين هؤلاء الشيعة كان هو الولاية لله الحق، لنبيه، لأهل بيته، ولصحبه، وللمؤمنين والمؤمنات كافة»[1].

إن التشيع الشرعي لأهل البيت هو ما قرره أئمة الإسلام، مثل قول الخليفة الراشد أبي بكر الصديق ﷺ: «ارقبوا محمدًا ﷺ في أهل بيته»[2]، ومثل قوله أيضًا ﷺ: «والذي نفسي بيده، لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليَّ أن أصل من قرابتي»[3]، ومثل ما قرره أئمة الإسلام عند تقرير اعتقاد أهل السنة بأنهم «يحبون أهل بيت رسول الله ﷺ، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ»[4].

ألقاب مدعي التشيع في عصرنا:

أما أولئك الذين دينهم التقية والنفاق وعداوة الصحابة وبعض آل البيت والغلو في بعضهم الآخر فليسوا بشيعة، وإنما لقبوا أنفسهم بالشيعة لإخفاء هويتهم المذهبية.

وكانوا يلقبون قديمًا بالسبئية؛ لاتباعهم ابن سبأ، ثم سموا بالروافض لرفضهم زيد بن علي[5]، ثم لحقهم اسم الصفوية، وقد تعددت ألقابهم حتى ذكر الشهرستاني أن «لهم بكل

---

(١) »الوشيعة« (ص٢٣٠).

(٢) أخرجه البخاري (ح٣٧١٣).

(٣) أخرجه مسلم (ح١٧٥٩).

(٤) «العقيدة الواسطية» (ص١١٨).

(٥) يقول أبو الحسن الأشعري: «وإنما سموا رافضةً لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر» (مقالات الإسلاميين: ١/ ٨٩، وانظر أيضًا في سبب التسمية بالرافضة: الشهرستاني/ الملل والنحل: ١/ ١٥٥، الرازي/ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٧٧، والإسفراييني/ التبصير في الدين ص٣٤، والجيلاني/ الغنية: ١/ ٧٦، وابن المرتضى/ المنية والأمل ص:٢١).
ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية قول الأشعري هذا وعقب عليه بقوله: «قلت: الصحيح أنهم سموا رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج بالكوفة أيام هشام بن عبدالملك» (منهاج السنة: ٢/ ١٣٠). وهذا الرأي لابن تيمية يعود لرأي الأشعري؛ لأنهم ما رفضوا زيدًا إلا لما أظهر مقالته في الشيخين ومذهبه في خلافتهما.
ثم أرادوا تطييب نفوس أتباعهم بتحسين هذا الاسم لهم، فعقد شيخهم المجلسي في «بحار الأنوار»

بلد لقبًا»[1]، فإذا انكشف حالهم في بلد تستروا باسم آخر، وقد يستترون بألقاب لا صلة لها بالتشيع كما فعلوا في عصرنا حين تقمصوا رداء البعث، أو شعار القومية، وركبوا كل موجة سائدة لاستغلالها لصالح طائفتهم، وهذا ديدن غالب النحل الباطلة الماكرة[2].

ثم لقب هؤلاء أنفسهم في عصرنا بـ «الشيعة»، وهم في حقيقة الأمر ليسوا بشيعة، بل لا يوجد اليوم على ظهر الأرض ممن ينتسب إلى التشيع من هو من الشيعة الأولى؛ لأن الشيعة المعاصرين لا يمتون للشيعة الأولى بصلة.

بل إن الشيعة الأولى تركوا لقب الشيعة لما غلب إطلاقه على الغلاة المخالفين لأهل البيت، كما بين ذلك صاحب «التحفة الإثنى عشرية» فقال: «إن الشيعة الأولى تركوا اسم الشيعة لما صار لقبًا للروافض والإسماعيلية، ولقبوا أنفسهم بـ أهل السنة والجماعة»[3]، ومع ذلك فإن لقب «الشيعة» انفردت طائفة الإثنى عشرية اليوم باتخاذه لقبًا، كما يلقبون أيضًا بالجعفرية، والإمامية، والرافضة، ومن سواهم إما زيدية وإما إسماعيلية.

وقد ذهب جملة من الباحثين إلى أن لقب الشيعة إذا أطلق اليوم لا ينصرف إلا إليهم[4].

بابًا بعنوان «باب فضل الرافضة وفضل التسمية بها»، وذكر فيه أربعة أحاديث من أحاديثهم التي ينسبونها كذبًا لبعض آل البيت، وكلها تمدح اسم الرافضة وتثني على من تسمى به، وتحض على التسمي به، بل وصلت بهم المبالغة والغلو إلى القول بأن الله هو الذي سماهم بهذا الاسم. (انظر: بحار الأنوار ٦٨/ ٩٦-٩٧).

(١) انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٧٤).

(٢) كما فعل القاديانيون حين وقف الناس على حقيقة معتقدهم، وأجمعوا على كفرهم تسموا بـ«الأحمدية»؛ لإيهام الناس أنهم يتبعون رسول الله ﷺ الذي اسمه أحمد، وهم يريدون أحمدهم ميرزا غلام القادياني الدجال.

(٣) «التحفة الإثنى عشرية» (ص٢٥-٢٦) (مخطوط).

(٤) انظر: «دائرة المعارف الإسلامية» (١٤/ ٦٨)، «مستدرك الوسائل» (٣/ ٣١١)، «روح الإسلام» لأمير علي (٢/ ٩٢)، «أصل الشيعة وأصولها» (ص٩٢)، «الشيعة في التاريخ» للعاملي (ص٤٣)، «الغلو والفرق الغالية» (ص٨٢)، «أصول الدين وفروعه عند الشيعة» لأحمد زكي تفاحة (ص٢١)، «الشيعة والتشيع» لإحسان إلهي ظهير (ص٩)، «مجلة كلية الدراسات الإسلامية» (العدد الأول، ١٣٨٧هـ ص٣٥).

وهؤلاء اتخذوا لأنفسهم مصادر تفصلهم عن الأمة سموها «صحاح الإمامية»[1]، أو «سنة المعصومين»[2]، وهي من جمع الغلاة السابقين، وقد تم اعتماد هذه المصادر من العصر الصفوي إلى اليوم.

إن شيعة علي ﷺ ومن كانوا على هديه كانوا يستنكرون إطلاق لقب «الشيعة» على الذين يفضلون عليًّا على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - فكيف بهؤلاء؟! كما أثر ذلك عن شريك بن عبد الله حينما سأله سائل: أيهما أفضل أبو بكر أو علي؟ فقال له: أبو بكر، فقال السائل: تقول هذا وأنت شيعي! فقال له: نعم من لم يقل هذا فليس شيعيًّا، والله لقد رقى هذه الأعوادَ عليٌّ فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، فكيف نرد قوله، وكيف نكذبه؟ والله ما كان كذابًا[3].

تكفير الشيعة للرافضة:

ولذلك تجد أعلام الشيعة الأوائل يكفرون هؤلاء الروافض ولا يرونهم على الإسلام، يقول الإمام عبد الرزاق الصنعاني الذي يعد من الشيعة[4]: «الرافضي عندي كافر»[5].

ولهذا نقول: إن إطلاق لقب الشيعة في عصرنا على الروافض، ودعوى أنهم شيعة لعلي ﷺ أو لأهل البيت أو لآل محمد يؤدي إلى نتيجة خاطئة تخالف إجماع الأمة كلها، وهذه النتيجة أن

(١) «منهاج عملي للتقريب» (مقال للرافضي محمد الحائري ضمن كتاب الوحدة الإسلامية ص٢٣٣).

(٢) «الدستور الإسلامي لجمهورية إيران» (ص٢٠).

(٣) «منهاج السنة» (١/ ٧-٨) تحقيق د. محمد رشاد سالم، وانظر: عبد الجبار الهمداني/ «تثبيت دلائل النبوة» (١/ ٦٣). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد روي عن علي من نحو ثمانين وجهًا أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر، ورواه البخاري وغيره». انظر: «منهاج السنة» (٤/ ١٣٧)، وقد جاء ذلك في كتب الشيعة أيضًا. (انظر: تلخيص الشافي: ٢/ ٤٢٨ عن إحسان إلهي ظهير: الشيعة أهل البيت ص ٥٢).

(٤) هو الحافظ الكبير عالم اليمن أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني، الثقة، الشيعي، توفي سنة إحدى عشرة ومائتين (انظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٦٣).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٧٨).

يكون علي رافضيًّا يرى ما يراه الروافض، وعلي ﷺ بريء من الرافضة وممن يتسمى بالشيعة من الرافضة وممن ينتسب إلى شيعة علي من الرافضة، وبريء مما يعتقده هؤلاء فيه وفي بنيه، ولذلك لا بد أن يقال: الرافضة أو الروافض كما سماهم الإمام زيد بن الحسين ﷺ، أو يقال: مدعو التشيع، أو «الرافضة المنسوبون إلى شيعة علي»[1]؛ لأنهم ليسوا على منهج شيعة علي المتبعين له بل هم أدعياء ورافضة، وهم لم يتبعوا عليًّا في الحقيقة، وليس أمير المؤمنين على ما يعتقدون.

ولخفاء هذه الحقيقة على كثير من الناس يتعجب بعضهم كيف يكون من رواة حديث رسول الله ﷺ شيعة، ظنًّا منهم أن الشيعة هم الروافض، كما أن الروافض استغلوا هذا اللبس فادعوا أن منهم رواة لحديث رسول الله ﷺ[2].

تفريق السلف بين الشيعة والرافضة:

أما سلف الأمة وأئمتها فهم يفرقون بين الشيعة والرافضة، وقد بين ذلك الإمام الذهبي في الميزان غاية البيان فقال: «إن البدعة على ضربين، فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، فهذا كثير في التابعين وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضًا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلًا صادقًا ولا مأمونًا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟! حاشا وكلا، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليًّا ﷺ وتعرض لسبهم، والغالي في زمننا وعُرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين فهذا ضال مفترٍ»[3].

---

(١) «منهاج السنة» (٣/ ٣٨٩)، تحقيق د. محمد رشاد سالم.
(٢) انظر: «المراجعات» لعبد الحسين الموسوي (ص٤٩-٥٢).
(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥-٦)، وانظر: «لسان الميزان» لابن حجر (١/ ٩-١٠).

غلاة الروافض:

وأضيف لكلام الذهبي حقيقة أخرى، وهي أن شيعة عصرنا المتبعين للكليني والمجلسي وأضرابهما ليسوا رافضة أيضًا بحسب مفهوم الرفض عند السلف، بل هم غلاة في الرفض؛ لأن عقائدهم هي عقائد غلاة الرافضة، فشيعة عصرنا مثلًا يفضلون الأئمة على الأنبياء، ويجعلون ذلك من ضرورات مذهبهم، حتى قال كبيرهم في هذا العصر: «إن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»[1].

وقد قرر أهل العلم بالمقالات أن هذا المعتقد هو نحلة غلاة الروافض، يقول الإمام عبدالقاهر البغدادي: «وزعمت الغلاة من الروافض أن الأئمة أفضل من الأنبياء»[2]، ويقول القاضي عياض: «وكذلك نقطع بتكفير غلاة الروافض في قولهم: إنّ الأئمة أفضل من الأنبياء»[3].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والرافضة تجعل الأئمة الاثني عشر أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وغلاتهم يقولون إنهم أفضل من الأنبياء»[4].

كما أنهم يعتقدون أن الأئمة يوحى إليهم[5]، ويأتيهم أعظم من جبريل وميكائيل[6]، وقد نسب الإمام الأشعري هذه المقالة إلى الصنف الخامس عشر من أصناف الغالية من الشيعة - بحسب تقسيمه - فهم الذين «يزعمون أن الأئمة ينسخون الشرائع ويهبط عليهم الملائكة، وتظهر عليهم الأعلام والمعجزات ويوحى إليهم»[7].

وقد أشار أبو جعفر النحاس (المتوفى سنة ٣٣٨هـ) إلى هذه المقالة ولم ينسبها لأحد فقال:

(١) «الحكومة الإسلامية» (ص٥٢).
(٢) «أصول الدين» (ص٢٩٨).
(٣) «الشفا» (٢/ ٢٩٠).
(٤) «منهاج السنة» (١/ ١٧٧) الطبعة الأميرية.
(٥) انظر: «بحار الأنوار» (١٧/ ١٥٥، ٥٤/ ٢٣٧)، «أصل الشيعة» (ص١٠١).
(٦) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٣٥٨)، «بصائر الدرجات» (ص٦٣).
(٧) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٨٨).

«وقال آخرون: باب الناسخ والمنسوخ إلى الإمام، ينسخ ما يشاء»[1]. وعد ذلك من عظيم الكفر، ثم بين بطلانه بقوله: «لأن النسخ لم يكن إلى النبي ﷺ إلا بالوحي من الله - جل وعز - إما بقرآن مثله على قول قوم، وإما بوحي من غير القرآن[2] فلما ارتفع هذان بموت النبي ﷺ ارتفع النسخ»[3].

وشيخ الإسلام ابن تيمية صنف الشيعة إلى ثلاث درجات، شرها الغالية وهم الذين يجعلون لعلي شيئًا من الألوهية أو يصفونه بالنبوة، والدرجة الثانية وهم الرافضة، والدرجة الثالثة المفضلة من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون عليًّا على أبي بكر وعمر، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما[4].

وشيعة عصرنا (باستثناء الزيدية المعتدلين) هم بحسب هذا التقسيم من الدرجة الأولى.

وقد قرر الحافظ ابن حجر أن علامة الغلو في الرفض القول بالرجعة، فقال: «التشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو»[5].

روافض عصرنا غلاة عند أسلافهم:

وثمت مفاجأة غريبة وهي أن شيعة عصرنا هم من غلاة الرافضة بحسب مقاييس رافضة القرن الرابع، كما قرر ذلك شيخهم ابن بابويه (المتوفى سنة ٣٨١هـ) حيث نص في كتابه «من لا يحضره الفقيه» على أن نفي السهو عن النبي ﷺ هو مذهب الغلاة والمفوضة، يقول: «إن

(١) «الناسخ والمنسوخ» (ص٨).
(٢) يعني سنة المصطفى ﷺ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم:٣-٤].
(٣) «الناسخ والمنسوخ» (ص٨-٩).
(٤) «التسعينية» (ص٤٠) ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام، المجلد (٥) ط. كردستان ١٣٢٩هـ.
(٥) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص٤٥٩).

الغلاة والمفوضة - لعنهم الله - ينكرون سهو النبي ﷺ يقولون: لو جاز أن يسهو في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ؛ لأن الصلاة فريضة كما أن التبليغ فريضة.. وليس سهو النبي ﷺ كسهونا؛ لأن سهوه من الله عز وجل وإنما أسهاه الله ليعلم أنه بشر مخلوق فلا يتّخذ ربًّا معبودًا دونه، وليعلم الناس بسهوه حكم السهو، وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يقول: أوّل درجة في الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ وأنا أحتسب الأجر في تصنيف كتاب مفرد في إثبات سهو النبي والرد على مُنكريه»[1].

فأنت ترى أن ابن بابويه وهو رئيس الشيعة - كما يسمونه - ينكر على من نفى السهو عن المصطفى ﷺ، فكيف بمن هو أقل منه كالأئمة؟! ويعد نفي السهو علامة الغلو، ويشير إلى أن هذا القول من مذاهب الغلاة.. ويلمح إلى ما ينطوي عليه نفي السهو من تشبيه المخلوق بالخالق جل شأنه.

ولكن شيعة عصرنا يجعلون نفي السهو عن الأئمة من ضرورات دينهم[2]، بل إن الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» ينفي مجرد تصور السهو في أئمته[3].

شيعة عصرنا ونحلة المشركين:

ولم يقتصر الأمر لدى هؤلاء الغلاة على ذلك، بل إنهم أعادوا نحلة المشركين ودعوا إلى عبادة الأموات من دون الله رب العالمين، ولذا قرر أهل العلم أنهم أول من أحدث عبادة المشاهد في أمة محمد ﷺ[4]، ثم صارت كعبتهم العظمى كربلاء وفضلوها على بيت الله الحرام، بل لا يرون لبيت الله حرمة، وليس له في نفوسهم مكانة، بل بلغ الأمر بهم إلى وصفه في نصوصهم بأنه «ذَنَب متواضع ذليل مهين» لكربلاء، ويردد مرجعهم المعاصر مفتخرًا

---

(١) «من لا يحضره الفقيه» (١/ ٢٣٤).
(٢) انظر: «تنقيح المقال» (٣/ ٢٤٠).
(٣) «الحكومة الإسلامية» (ص٩١).
(٤) انظر: «الرد على الأخنائي» (ص٤٧).

بهذه الوثنية الجاهلية هذا البيت[1]:

ومـــن حـــديـــث كـــربـــلا والـــكـــعـــبـــةِ

لـــكـــربـــلاءَ بـــان عُـــلْـــوُ الـــرتـــبـــة

وهو يشير إلى حديث لهم وأسطورة من أساطيرهم تقول: «إن الله أوحى إلى الكعبة: لو لا تربة كربلاء ما فضلتكِ، ولولا ما تضمه أرض كربلاء ما خلقتكِ، ولا خلقت البيت الذي به افتخرتِ، فقرِّي واستقري، وكوني ذنبًا متواضعًا ذليلًا مهينًا غير مستنكف ولا مستكبر لأرض كربلاء، وإلا سُختُ بكِ وهويتُ بكِ في نار جهنم...»[2].

وهذه وثنية ظاهرة، وقبورية شركية، ولهذا قال الإمام محمد بن إبراهيم آل الشيخ: «رافضة هذه الأزمان مرتدون عبدة أوثان»[3].

ومن هنا يتبين أن هذه الطائفة التي تلقب نفسها بالشيعة ليسوا من الشيعة، بل ليسوا من الرافضة بحسب مفهوم الرفض لدى السابقين.

» الغلو عند الرافضة السابقين أصبح اليوم من ضرورات مذهب المعاصرين:

لقد صدر إقرار خطير من أكبر شيوخهم المعاصرين في علم الرجال يتضمن الاعتراف بتغير المذهب واتجاهه نحو الغلو.

وهذا الإقرار جاء على لسان شيخهم المعاصر عبد الله الممقاني[4]، وذلك في معرض دفاعه عن المفضل بن عمرو الجعفي - أحد غلاة الرافضة - فيما رمي به من قبل بعض علماء الشيعة القدماء من الغلو، حيث قال: «إنا قد بينا غير مرة أن رمي القدماء الرجل بالغلو لا يعتمد

(١) هو محمد حسين آل كاشف الغطا في كتابه: «الأرض والتربة الحسينية» (ص٥٥-٥٦).
(٢) «وسائل الشيعة» (١٤/ ٥١٥)، «بحار الأنوار» (٩٨/ ١٠٧).
(٣) «فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ» (٨/ ١٨٩).
(٤) عبد الله بن محمد حسن الممقاني، من كبار شيوخ الشيعة، ولد بالنجف سنة (١٢٩٠هـ) وتوفي بها سنة (١٣٥١هـ) ومن كتبه: «تنقيح المقال في علم الرجال» في ثلاثة مجلدات (معجم المؤلفين ٦/ ١١٦).

عليه ولا يركن إليه لوضوح كون القول بأدنى مراتب فضائلهم - يعني الأئمة - غلوًّا عند القدماء، وكون ما نعده اليوم من ضروريات مذهب التشيع غلوًّا عند هؤلاء، وكفاك في ذلك عدُّ الصدوق نفي السهو عنهم غلوًّا، مع أنه اليوم من ضروريات المذهب، وكذلك إثبات قدرتهم على العلم بما يأتي - أي: علم الغيب - بتوسط جبرائيل والنبي غلوًّا عندهم، وهو من ضروريات المذهب اليوم»[1].

ولعل هذه الظواهر هي التي دعت الشيخ محب الدين الخطيب - رحمه الله - إلى أن يحكم بأن مدلول الدين عند الشيعة يتطور، وأشار في هذا الباب إلى كلام الممقاني السالف الذكر، ثم قال: «هذا تقرير علمي في أكبر وأحدث كتاب لهم في الجرح والتعديل، يعترفون فيه بأن مذهبهم الآن غير مذهبهم قديمًا، فما كانوا يعدونه قديمًا من الغلو، وينبذونه وينبذون أهله بسبب ذلك صار الآن - أي: الغلو - من ضروريات المذهب، فمذهبهم اليوم غير مذهبهم قبل الصفويين، ومذهبهم قبل الصفويين غير مذهبهم قبل ابن المطهر، ومذهبهم قبل ابن المطهر غير مذهبهم قبل آل بويه، ومذهبهم قبل آل بويه غير مذهبهم قبل شيطان الطاق، ومذهبهم قبل شيطان الطاق غير مذهبهم في حياة الحسن والحسين وعلي بن الحسين»[2].

أخطر تطور جرى في نحلة الرافضة اليوم:

ولم يدرك محب الدين الخطيب لوفاته - رحمه الله - أخطر تطور جرى في الاعتقاد الإمامي الإثنى عشري، وهو القول بعموم ولاية الفقيه، والذي طبقته الخمينية لأول مرة في تاريخ الشيعة الإمامية الإثنى عشرية، فنقلت التشيع من خلاله إلى دركات من الغلو والتطرف؛ لأن عقيدة ولاية الفقيه العامة عن المهدي، وتولي الفقيه جميع أعمال مهديهم المزعوم يتضمن معتقدات خطيرة لا يعلمها كثير من المسلمين، ألا وهي نقل أعمال مهديهم الموهوم الخطرة

(١) «تنقيح المقال» (٣/ ٢٤٠).

(٢) «هامش المنتقى» (ص١٩٣).

إلى نائبه الولي الفقيه ابتداء من قتل العرب، إلى القتل العام للبشرية، إلى هدم الحرمين وتغيير الشريعة ونشر الوثنية وغيرها من بروتوكولاتهم[1]. وهو غلو تمت معارضته من بعض شيوخ الشيعة أنفسهم، فمنهم من عارض المبدأ، كشريعة مداري[2]، ومحمد جواد مغنية[3] وغيرهما، ومنهم من نقد أصل المبدأ، كما صنع أحمد الكاتب في كتابه «تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه»، ومنهم من رفض المذهب من أساسه ونقض موارده، كما فعل الإمام الفذ أبو الفضل البرقعي في كتابه «كسر الصنم».

وكما فعل رئيس المحاكم الإيرانية، والأستاذ في جامعة طهران في وقته أحمد الكسروي حينما أثبت في كتابه «التشيع والشيعة» أن هذه النحلة «أكذوبة كبرى» وخرافة من أساطير الماضين، نسج خيوطها بعض المنتفعين، وصدقها بعض المخدوعين، واستمر في نشرها وتبنيها ملالي الروافض المعممين الذين وجدوا فيها تحقيقًا لشهواتهم، ومصدرًا لثرائهم، ووسيلة لرئاستهم ووجاهتهم، واستخدامًا لجهلة الشيعة في تحصيل أغراضهم وتنفيذ مخططاتهم.

ولهذا فإنه ينبغي أن يعلم أن من يطلق عليهم «الشيعة» اليوم ليسوا شيعة، بل هم وثنيون في توحيد العبادة، ومشركون في توحيد الربوبية، ومجسمة ثم جهمية معطلة في باب الأسماء والصفات، ومرجئة غلاة في باب الإيمان، وخوارج وعيدية في باب الأسماء والأحكام، وسبئية رافضة غلاة في باب الإمامة والصحابة، وهم أيضًا إرهابيون عدوانيون في علاقاتهم مع مخالفيهم، وخرافيون في معتقداتهم، وهم خوارج لا يرون لولي أمر بيعة مهما كان صلاحه وعدله إلا أن يكون «الولي الفقيه»، وتكفيريون يكفرون المسلمين أحياء وأمواتًا، ومزدكية إباحية في العلاقات الاجتماعية باسم المتعة، ولصوص أموال في الاستيلاء على أموال أتباعهم باسم الخمس.

---

(١) انظر: «ولاية الفقيه الخطر الأكبر المجهول» للباحث، منشور بمجلة البيان العدد (٣٣٣).

(٢) انظر: «الخميني بين الدين والدولة» (ص١٤٤) وما بعدها.

(٣) انظر: «الخميني والدولة الإسلامية» (ص٥٩).

فمذهبهم مستقَر لكل شذوذات الفرق، وانحرافات الأديان، وضلالات الملل والنحل.

والضابط الدقيق لمعرفتهم اليوم، والتفريق بينهم وبين غيرهم من فرق الشيعة هو أن كل من يعتمد في تلقي دينه على ما يسمونه بـ«المصادر الأربعة المتقدمة»[1] و«المصادر الأربعة المتأخرة»[2]، أو «صحاح الإمامية الثمانية»، أو ما يسميه الدستور الإيراني في مادته الثانية بـ«سنة المعصومين»[3]، ويؤمن بجميع ما جاء فيها فهو ليس من الشيعة، بل ليس من الرافضة، بل هم الامتداد التاريخي والعقدي للسبئية، فالسبئية هي الاسم الأقدم، والإثنى عشرية هي الاسم الأحدث لحقيقة واحدة، ولا يوجد في عصرنا شيعة؛ لأن ما في هذه المصادر هو عقيدة غلاة الروافض المشركين والمجوس الصفويين، وعلي وشيعته منهم براء، ولا يوجد اليوم على وجه الأرض سوى غلاة الروافض، باستثناء زيدية اليمن المعتدلين غير الحوثية أتباع الجارودية ممن سلك مسلك هؤلاء الصفويين.

الرافضة ليسوا من الإسلام في شيء:

بل إنهم ليسوا من الإسلام في شيء قال الإمام مالك: «الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ، ليس لهم اسم - أو قال -: نصيب في الإسلام »[4].

وقال ابن كثير عند قوله سبحانه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ

(١) أول هذه المصادر وأصحها عندهم «الكافي» لمحمد بن يعقوب الكليني، ثم كتاب: «من لا يحضره الفقيه» لشيخهم المشهور عندهم بالصدوق محمد بن بابويه القمي، ثم «تهذيب الأحكام» و«الاستبصار» لشيخهم المعروف بـ«شيخ الطائفة» أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي.

(٢) وهي: كتاب «الوافي» لشيخهم محمد بن مرتضى المعروف بملا محسن الفيض الكاشاني، و«بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار» لشيخهم محمد باقر المجلسي، و«وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة» تأليف شيخهم محمد بن الحسن الحر العاملي، و«مستدرك الوسائل» لحسين النوري الطبرسي.

(٣) انظر: «الدستور الإيراني» (ص ١٥-١٦).

(٤) «السنة» للخلال (٢/ ٥٥٧)، قال محققه: «إسناده صحيح».

ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح:٢٩] قال: «ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك - رحمه الله في رواية عنه - بتكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة، قال: لأنهم يغيظونهم ومن غاظ الصحابة فهو كافر لهذه الآية، ووافقه طائفة من العلماء على ذلك»[١].

وقال الإمام أحمد: «من شتم أخاف عليه الكفر مثل الروافض، ثم قال: من شتم أصحاب النبي ﷺ لا نأمن أن يكون قد مرق عن الدين»[٢].

وروى الخلال عن أبي بكر المروذي قال: سألت أبا عبد الله عمن يشتم أبا بكر وعمر وعائشة؟ قال: «ما أراه على الإسلام»[٣].

قال الإمام البخاري: «ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى، ولا يسلم عليهم ولا يعادون ولا يناكحون ولا يشهدون ولا تؤكل ذبائحهم»[٤].

وقال الإمام أبو حامد الغزالي: «فلو صرح مصرح بكفر أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - فقد خالف الإجماع وخرقه، ورد ما جاء في حقهم من الوعد بالجنة والثناء عليهم والحكم بصحة دينهم وثبات يقينهم وتقدمهم على سائر الخلق في أخبار كثيرة» ثم قال: «فقائل ذلك إن بلغته الأخبار واعتقد مع ذلك كفرهم فهو كافر.. بتكذيبه رسول الله ﷺ، فمن كذبه بكلمة من أقاويله فهو كافر بالإجماع»[٥].

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢١٩).
(٢) «السنة» للخلال (٢/ ٥٥٨).
(٣) «السنة» (٢/ ٥٥٧)، قال محقق الرسالة: «إسناده صحيح»، وانظر: «شرح السنة» لابن بطة (ص١٦١)، «الصارم المسلول» (ص٥٧١).
(٤) «خلق أفعال العباد» (ص١٢٥).
(٥) «فضائح الباطنية» (ص١٤٩).

ولما قال الإمام النووي: «إن المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أنّ الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع»(١) استدرك عليه الشيخ ملا علي القاري قائلًا: «قلت: وهذا في غير حق الرافضة الخارجة في زماننا فإنهم يعتقدون كفر أكثر الصحابة فضلًا عن سائر أهل السنة والجماعة، فهم كفرة بالإجماع بلا نزاع»(٢) فهو يشير بقوله: «الخارجة في زماننا» إلى أن الرافضة يتطور مذهبها ويتغير، وأن متأخري الرافضة ليسوا كسابقيهم، وأن رافضة زمانه غير الرافضة الذين تحدث عنهم النووي وغيره من أهل العلم.

وقال القاضي أبو يعلى: «وأما الرافضة فالحكم فيهم.. إنْ كفَّر الصحابة أو فسقهم بمعنى يستوجب به النار فهو كافر»(٣).

ويذكر الرازي أن أصحابه من الأشاعرة يكفرون الروافض من ثلاثة وجوه:

أولها: أنهم كفروا سادات المسلمين، وكل من كفر مسلمًا فهو كافر؛ لقوله ﷺ: «من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما»(٤) فإذن يجب تكفيرهم.

وثانيها: أنهم كفروا قومًا نص الرسول ﷺ بالثناء عليهم وتعظيم شأنهم، فيكون تكفيرهم تكذيبًا للرسول ﷺ.

وثالثها: إجماع الأمة على تكفير من كفر سادات الصحابة(٥).

قال ابن تيمية: «من زعم أن الصحابة ارتدوا بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام إلا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضًا في كفره؛ لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضا عنهم والثناء عليهم. بل من يشكك

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢/ ٥٠).
(٢) «مرقاة المفاتيح» (٩/ ١٣٧).
(٣) «المعتمد» (ص٢٦٧).
(٤) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (١١١).
(٥) «نهاية العقول» الورقة ٢١٢ (مخطوط).

في كفر مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وأن هذه الآية التي هي: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران ١١٠] وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفارًا أو فساقًا، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم»، وقال أيضًا: «من زعم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة، فلا خلاف في كفرهم»(١).

وقال الإمام الشوكاني: «إن أصل دعوة الروافض كياد الدين، ومخالفة شريعة المسلمين. والعجب كل العجب من علماء الإسلام وسلاطين الدين، كيف تركوهم على هذا المنكر البالغ في القبح إلى غايته ونهايته، فإن هؤلاء المخذولين لما أرادوا رد هذه الشريعة المطهرة ومخالفتها طعنوا في أعراض الحاملين لها، الذين لا طريق لنا إليها إلا من طريقهم، واستنزلوا أهل العقول الضعيفة بهذه الذريعة الملعونة، والوسيلة الشيطانية، فهم يظهرون السب واللعن لخير الخليقة، ويضمرون العناد للشريعة، ورفع أحكامها عن العباد.

وليس في الكبائر أشنع من هذه الوسيلة إلا ما توسلوا بها إليه، فإنه أقبح منها، لأنه عناد لله عز وجل ولرسوله ﷺ ولشريعته.

فكان حاصل ما هم فيه من ذلك أربع كبائر كل واحدة منها كفر بواح:

الأولى: العناد لله عز وجل.

والثانية: العناد لرسوله ﷺ.

والثالثة: العناد لشريعتهم المطهرة ومحاولة إبطالها.

والرابعة: تكفير الصحابة رضي الله عنهم، الموصوفين في كتاب الله سبحانه بأنهم أشداء على الكفار، وأن الله تعالى يغيظ بهم الكفار، وأنه قد رضي عنهم، مع أنه قد ثبت في هذه

---

(١) «الصارم المسلول» (ص٥٨٦-٥٨٧).

الشريعة المطهرة أن من كفَّر مسلمًا كفر كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: (إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه)[1].

وبهذا يتبين أن كل رافضي خبيث يصير كافرًا بتكفيره لصحابي واحد، فكيف بمن كفر كل الصحابة واستثنى أفرادًا يسيرة تغطية لما هو فيه من الضلال على الطَّغام الذين لا يعقلون الحجج؟!»[2].

قلت: هذا حكم أئمة الإسلام على هؤلاء الروافض، ومما ينبغي أن يعلم أن من تظاهر منهم بالإسلام وإنكار ما في مصادرهم من كفر وضلال وهو مؤمن بها في الباطن فإن حكمه حكم المنافقين، يعامل على الظاهر والله يتولى السرائر. ومن جاهر بهذا الكفر معتقدًا ومؤمنًا به فهو كافر.

لكن يجب مراعاة منهج أهل السنة في التكفير، وهو «أن هذه الأقوال التي يقولونها والتي يعلم أنها مخالفة لما جاء الرسول ﷺ هي كفر، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي أيضًا كفر.. لكن تكفير الواحد المعين من أهل القبلة والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شروط التكفير، وانتفاء موانعه؛ فإنا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق ولا يحكم للمعين بدخوله في ذلك العام حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له، ولهذا لا يكفر العلماء من استحل شيئًا من المحرمات لقرب عهده بالإسلام أو لنشأته ببادية بعيدة، فإن حكم الكفر لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة، ومن هؤلاء من لا يكون بلغته النصوص المخالفة لما يراه، ولا يعلم أن الرسول بعث بذلك، فيطلق أن هذا القول كفر، ويكفر من قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها دون غيره»[3].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «نثر الجوهر على حديث أبي ذر» الورقة: ١٥-١٦ (مخطوط).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥٠٠-٥٠١)، وانظر لتفصيل هذه المسألة: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦٦) وما بعدها، و(٢٣/ ٣٤٥) وما بعدها.

براءة الزيدية من الحوثية

براءة الزيدية من الحوثية

يخطئ بعض الناس فيدخل الحوثية السائرين في ركب ملالي الصفوية المجوسية في دائرة فرق الزيدية في اليمن، ولضرورة تصحيح هذا الفهم الخاطئ، وإدراك حقيقة الحوثية، ومعرفة مذهب الزيدية؛ لا بد من التوضيح أن أهل العلم بالفرق والمقالات يعدون الحوثية امتدادًا للجارودية أتباع أبي الجارود زياد بن المنذر الهمداني الأعمى الكوفي، الذي قال عنه أبو حاتم: «كان رافضيًّا، يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله ﷺ، ورضي الله عنهم»[1]. والجارودية ليسوا من الزيدية، لكنهم انتسبوا إلى الزيدية ادعاء أو تلبيسًا وخداعًا، وهم في الحقيقة رافضة، ولذا فإن المفيد (شيخ الروافض في القرن الرابع) اعتبر الجارودية من طائفته، وما عداها من فرق الزيدية فقد أخرجهم من دائرة التشيع بحسب مفهومه لديه، وذلك لأن طائفة الجارودية هي التي تشاركه في أساس مذهبه في الرفض دون بقية فرق الزيدية[2].

وقد جمعت الحوثية المعاصرة مع مذهب الجارودية الأخذ بعقيدة الإثنى عشرية من أصحاب ولاية الفقيه، فجمعت بين ضلالتين: بين المذهب الجارودي، والمذهب الإثنى عشري، ثم توجت هذا الغلو بعقيدة ولاية الفقيه الخمينية التي لم تكن موضع الرضا من طائفة من أعلام الإثنى عشرية لأنها مبنية على خرافة الغيبة المزعومة لمهديهم الموهوم، ولأنها تتضمن مخاطر جسيمة حيث إن زنادقة القرون البائدة كانوا يمنون أتباعهم بتحقيق أحلامهم الحاقدة وأمانيهم الدموية المتوحشة على يد مولود اختفى فور ولادته، وهو الآن مختبئ خشية القتل - كما يزعمون -، حاضر في الأمصار غائب عن الأبصار، يرى الناس ولا يرونه، وسيخرج في يوم ما، ويقوم بهدم المسجد الحرام والمسجد النبوي، ونبش قبري

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٣٨٦).
(٢) انظر: «أوائل المقالات» (ص٣٩).

أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، ويبيد العرب، وينتقم من البشرية كلها[1].

ولقد كتب الكسروي (الأستاذ في جامعة طهران ورئيس المحاكم الإيرانية) ساخرًا من هذه العقيدة المناقضة للعقل فقال: «إذا كان منتظرهم قد اختفى لخوفه على نفسه فلم لم يظهر عندما استولى آل بويه الشيعيون على بغداد وصيروا خلفاء بني العباس طوع أمرهم؟ فلمَ لم يظهر عندما قام الشاه إسماعيل الصفوي وأجرى من دماء السنيين أنهارًا؟ فلم لم يظهر عندما كان كريمخان الزندي وهو من أكبر سلاطين إيران يضرب على السكة اسم إمامكم (صاحب الزمان) ويعد نفسه وكيلًا عنه؟ وبعد، فلم لا يظهر اليوم وقد كمل عدد الشيعيين ستين مليونًا وأكثرهم من منتظريه؟»[2].

وللحديث عن الغيبة والمهدية مقام آخر، ولكن سنقتصر هنا على بيان أن الزيدية ليسوا من الحوثية، ولتأصيل الموضوع تأصيلًا علميًّا منهجيًّا من أجل تقديم الحقيقة دون تقليل أو تهويل أقول: إن الزيدية هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[3]، وسموا بالزيدية نسبة إليه[4]، وقد افترقوا عن الإمامية الرافضة حينما سئل زيد عن أبي بكر وعمر فترضى عنهما فرفضه قوم، فسموا رافضة لرفضهم إياه، وسمي من لم يرفضه من أتباعه زيدية لانتسابهم إليه، وذلك في آخر خلافة هشام سنة إحدى وعشرين أو اثنتين وعشرين ومائة[5]. ومن المعلوم أن الزيدية المتأخرين «يوافقون المعتزلة في العقائد»[6]؛ لأن زيد بن علي - كما قيل -

(١) انظر تفصيل ذلك بشواهده في كتابي: «بروتوكولات آيات قم».
(٢) «التشيع والشيعة» (ص٤٢).
(٣) «الملل والنحل» (١/ ١٥٤)، وانظر: «مقدمة البحر الزخار»(ص٤٠).
(٤) انظر: «الرسالة الوازعة» يحيى بن حمزة اليمني (ص٢٨)، وانظر: الأشعري: «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٣٦). وانظر: السمعاني: «الأنساب» (٦/ ٣٦٥)، ابن الأثير: «اللباب» (١/ ٥١٧).
(٥) «منهاج السنة» (١/ ٢١)، وانظر: «الرسالة الوازعة» (ص١٧- ١٨).
(٦) «العلم الشامخ» المقبل (ص٣١٩). وقال الرازي في «المحصل» إن مذهبهم في الأصول قريب من مذهب المعتزلة. «المحصل» (ص٢٤٨). أما الشهرستاني فيقول: أما في الأصول فيرون رأي المعتزلة حذو القذة بالقذة. «الملل والنحل» (١/ ١٦٢). المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال واصل بن عطاء وبعض

تتلمذ في الأصول على واصل بن عطاء[1].

لكن هذا موضع نظر؛ فإنه لم يؤثر عن زيد - رحمه الله - أنه سلك طريقة المعتزلة، ولذا لم يؤثر عن أوائلهم موافقة لمذهب المعتزلة، وكان زيد محل ثناء أهل العلم، ولا يوجد من يذمه سوى من يسمون في عصرنا بالشيعة وعند السابقين بالروافض، وشيوخ هذه الطائفة يكفرون زيدًا، ويردون روايته، كما نص على ذلك الطوسي[2].

ومذهب الزيدية المعتدلة أو الزيدية الحقيقية في الصحابة هو الترضي عنهم كما ينقل ذلك ابن الوزير[3] عن الإمام الكبير المنصور بالله[4]، إذ قال في الرسالة الإمامية في الجواب عن المسائل التهامية عن الصحابة رضي الله عنهم: «فأما ما ذكره المتكلم عنا من تضعيف آراء الصحابة فعذرنا أنهم أشرف قدرًا، وأعلى أمرًا، وأرفع ذكرًا... فهم خير الناس على عهد رسول الله ﷺ وبعده فرضي الله عنهم وجزاهم عن الإسلام خيرًا»، إلى قوله: «فهذا مذهبنا

أتباعه مجلس الحسن البصري فقال الحسن: «اعتزل عنا واصل»، فسمي هو وأصحابه معتزلة. وقال البغدادي: إن أهل السنة هم الذين دعوهم معتزلة لاعتزالهم قول الأمة بأسرها في مرتكب الكبيرة من المسلمين وتقريرهم أنه لا مؤمن ولا كافر بل هو في منزلة بين منزلتي الإيمان والكفر، وقيل غير ذلك في سبب تسميتهم. وقيل إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة وتابعه عمرو بن عبيد، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين، وبين مذهبهم، وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة التي سموها: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولبّسوا فيها الحق بالباطل.. انظر في هذا الموضوع: ابن المرتضى «المنية والأمل» (ص١٥، ١٢٢)، «الفرق بين الفرق» (ص٢٠)، «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٥٨٨-٥٨٩)، زهدي جار الله: «المعتزلة».

(١) «الملل والنحل» (١/ ١٥٥).

(٢) «الاستبصار» (١/ ٦٦).

(٣) محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الهادي اليماني المعروف بابن الوزير. ولد تقريبًا سنة ٧٦٥هـ باليمن وتعلم بصنعاء وصعدة ومكة وتوفي بصنعاء سنة ٨٤٠ هـ. ومن مصنفاته: «العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم»، وغيره. (انظر: الضوء اللامع للسخاوي ٦/ ٢٧٢).

(٤) عبدالله بن حمزة بن سليمان بن حمزة اليمني (المنصور بالله)، من أئمة الزيدية باليمن، من تصانيفه: «الشافي في أصول الدين» (٤ مجلدات)، توفي سنة ٦١٤هـ. انظر: «الأعلام» (٤/ ٢١٣).

لم نكتم سواه تقية وكيف وموجبها زائل ومن هو دوننا مكانًا وقدوة يسب ويلعن ويذم ويطعن ونحن إلى الله سبحانه من فعله براء، وهذا ما يقضي به علم آبائنا منا إلى علي - عليه السلام -»، إلى قوله: «وفي هذه الجهة من يرى محض الولاء بسب الصحابة رضي الله عنهم والبراءة منهم فتبرأ من محمد ﷺ من حيث لا يعلم»[١].

ويقول المقبلي: «إن الزيدية ليسوا من الرافضة بل ولا من غلاة الشيعة في عرف المتأخرين ولا في عرف السلف. فإنهم الآن مستقر مذهبهم الترضي على عثمان وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنها فضلًا عن الشيخين»[٢]. ولذا يرى الشيخ محمد أبو زهرة أن التقارب بيننا وبين الزيدية قائم من غير محاولة تقريب[٣].

وقد خرج من الزيدية أئمة أعلام كان لهم أثر يذكر وجهد يشكر، كالإمام الصنعاني، وابن الوزير، والشوكاني، والمقبلي... وغيرهم.

ومن المعروف لدى الباحثين في العلم الشرعي المعنيين بالدراسات الشرعية الأكاديمية أن مصنفات هؤلاء الأعلام مراجع أساسية ومصادر أصيلة في الدراسات الشرعية في الجامعات السعودية وغيرها، مثل: سبل السلام، ونيل الأوطار، وفتح القدير، وغيرها.

وقد حاول الروافض التأثير على الزيدية ونجحوا في بعض فترات التاريخ، ولذا يذكر الشهرستاني: «أن أكثر الزيدية طعنت في الصحابة طعن الإمامية»[٤].

وقد حدد المقبلي سبب انحراف طوائف من الزيدية في بعض الأزمنة، وبين أن ذلك من تأثير الرافضة فقال: «إنه قد سرى داء الإمامية في الزيدية في هذه الأعصار حتى تظهر جماعة

(١) ابن الوزير: «الروض الباسم» (ص٤٩ - ٥٠).
(٢) المقبلي: «العلم الشامخ» (ص٣٢٦).
(٣) «الإمام زيد» (ص٤).
(٤) «الملل والنحل» (١/ ١٥٧).

مح[1] مذهب الإمامية، وهو تكفير الصحابة ومن تولاهم - صانهم الله تعالى -»[2].

وقد تطور الغزو الرافضي للاتجاه الزيدي حتى تأثر بعضهم بشيء من عقائدهم الغالية، كالنص والعصمة، فقالت طوائف من المنتسبين للزيدية - وليسوا منهم - بعصمة فاطمة وعلي والحسين[3].

ومسألة «العصمة والنص» هي كالطعن في الصحابة كلها من أدواء الإمامية التي استشرت في بعض فرق الزيدية، والبعض الآخر يخالفهم في هذا كالسليمانية والصالحية والبترية الذين يقولون: الإمامة شورى ويجوزون إمامة المفضول مع وجود الأفضل، كما أن القائلين بالنص والعصمة يخالفون من ينتسبون إليه وهو الإمام زيد الذي لم يقل بالنص[4] كما لم يقل بالعصمة[5].

أما الجارودية أسلاف الحوثية فإنهم من غلاة الروافض بلا خلاف، ذلك أن اعتقادهم يقوم على أن «رسول الله ﷺ نص على علي - ﷺ - بالإشارة والوصف دون التسمية والتعيين، وأنه أشار إليه ووصفه بالصفات التي لا توجد إلا فيه، وأن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غيره، وأن رسول الله ﷺ نص على الحسن والحسين - عليهما السلام - بمثل نصه على علي. ثم الإمام بعد هؤلاء الثلاثة ليس بمنصوص عليه ولكن الإمامة شورى

(١) المح (بالضم) خالص كل شيء. «القاموس»: مادة مح.
(٢) المقبلي: «العلم الشامخ» (ص٨٨).
(٣) «البحر الزخار» (ص٩٦)، وانظر: «العلم الشامخ» (ص٣٨٦)، وفي كتاب «نصرة مذاهب الزيدية» للصاحب بن عباد المتوفى سنة ٣٨٥هـ ما يشير إلى أن القول بالعصمة هو مذهب لبعض الزيدية. انظر: «نصرة المذاهب الزيدية» (ص١٦٤ - ١٦٩)، ومعنى هذا أن القول بالعصمة قد استشرى في الزيدية مع امتداد الزمن حتى شمل معظمهم.
(٤) انظر كلام زيد في «الملل والنحل» للشهرستاني في أن عليًا وإن كان الأفضل، إلا أن المصلحة في تولية أبي بكر، فلو كان ثمت نص لم تراع المصلحة تلك. (انظر: الملل والنحل ١/ ١٥٥). وانظر: (الإمام زيد لأبي زهرة ص١٨٤ - ١٨٥).
(٥) انظر: «الإمام زيد» لأبي زهرة (ص١٨٨).

بين الأفاضل من ولد الحسن والحسين ممن شهر منهم سيفه، ودعا إلى سبيل ربه، وباين الظالمين وكان صحيح النسب من هذين البطنين وكان عالما زاهدًا شجاعًا فهو الإمام»[1].

يقول عبدالقاهر البغدادي عن فرق الجارودية إنها «اجتمعت على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلدين في النار، فهم من هذا الوجه كالخوارج»[2].

ولقد بقيت الزيدية أتباع زيد بن علي سالمة من السير في طريق الرافضة، ولذلك نعتهم الإمام الملطي بقوله: «وهذه الفرقة لم يتبرؤوا ولم يكفروا أحدًا، وتولوا وهم أصحاب سمت يظهرون زهدًا وعبادة وخيرًا، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر»[3].

ووصف حالهم ابن حزم ومدى قربهم من الحق بقوله: «أقرب مذاهب الشيعة إلى أهل السنة المنتمون إلى أصحاب الحسن بن صالح بن حي الهمذاني الفقيه، القائلون بأن الإمامة في ولد علي ﷺ، والثابت عن الحسن بن صالح - رحمه الله - هو قولنا: إن الإمامة في جميع قريش وتولي جميع الصحابة رضي الله عنهم، إلا أنه كان يفضل عليًّا على جميعهم»[4].

والجارودية أسلاف الحوثية يكفرون الزيدية ويعادونهم، ويستحلون دماءهم وأموالهم، وهم يشاركون الإثنى عشرية في هذا الاعتقاد، كما يشاركونهم في مصادر التلقي، بل سلكوا في عصرنا مسلك الإثنى عشرية حذو القذة بالقذة اعتقادًا ومصدرًا ومنهجًا وسياسة.

ولذا فقد اتفقت مصادر الإثنى عشرية على كفر الزيدية واستحلال دمائهم وأموالهم، فقد جاء في مصادرهم المعتمدة عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبدالله عن الصدقة على الناصب وعلى الزيدية؟ قال: «لا تصدّق عليهم بشيء، ولا تسقهم من الماء إن استطعت»،

---

(١) انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص٦٧) ط. ريتر، «الفرق بين الفرق» (ص٣٠).
(٢) «الفرق بين الفرق» (ص٣٤).
(٣) «التنبيه والرد» (ص٣٤).
(٤) «الفصل» (٢/ ١٠٦).

وقال لي: «الزيدية هم النُّصَّاب»[1].

وفي هذه المصادر أيضًا عن عبدالله بن المغيرة قال: قلت لأبي الحسن - عليه السلام -: «إنّ لي جارين أحدهما ناصب والآخر زيدي، ولا بد من معاشرتهما، فمن أعاشر؟ فقال: هما سيان، من كذب بآية من كتاب الله فقد نبذ الإسلام وراء ظهره، هو المكذّب بجميع القرآن والأنبياء والمرسلين، ثم قال: إن هذا نصب لك، وهذا الزّيدي نصب لنا»[2].

وتصور نصوصهم ما سيفعلونه بالزيدية (أهل اليمن اليوم) إذا تم أمرهم وقامت دولتهم بقيادة الولي الفقيه: تقول نصوصهم: «إذا قام القائم[3] سار إلى الكوفة[4]، فيخرج منها بضعة عشر آلاف أنفس - كذا - يدعون البترية[5] عليهم السلاح، فيقولون له: ارجع من حيث جئت، فلا حاجة لنا في بني فاطمة، فيضع فيهم السيف حتى يأتي على آخرهم»[6].

والزيدية لا يرتضون مسلك الجارودية، ولا يعدونهم من الشيعة، ولهذا قال عبدالقاهر البغدادي: «هؤلاء البترية والسليمانية من الزيدية كلهم يكفرون الجارودية من الزيدية لإقرار الجارودية على تكفير أبي بكر وعمر والجارودية يكفرون السليمانية والبترية لتركهما تكفير أبي بكر وعمر»[7].

وقد تلاشى وجود الجارودية أسلاف الحوثية اليوم، ولم يبق منهم إلا شرذمة قليلون وهم الحوثيون، ولم يكن لهم كيان ولا انتشار، وقد التقيت الشيخ عبدالمجيد الزنداني قبل أكثر

---

(١) «رجال الكشي» (ص١٩٩)، «بحار الأنوار» (٧٢/ ١٧٩).

(٢) «الكافي» (٨/ ٢٣٥)، «وسائل الشيعة» (١١/ ٥٠٠).

(٣) الولي الفقيه ينوب عنه بحكم العقيدة الخمينية الجديدة.

(٤) لأن وجودهم في ذلك الوقت في الكوفة.

(٥) هم الزيدية المعتدلون أصحاب الحسن صالح بن حي، وهي أقرب فرق الزيدية لأهل السنة. (انظر عنهم: مقالات الإسلاميين ١/ ١٤٤، الملل والنحل ١/ ١٦١، الخطط ٢/ ٣٥٢).

(٦) «الإرشاد» (ص٤١١-٤١٢)، «بحار الأنوار» (٥٢/ ٣٣٨).

(٧) «الفرق بين الفرق» (ص٢٤).

من ثلاثين سنة بعد أن ألقى محاضرة في المركز الصيفي بالدمام، وأطلعته على بحثي حول الزيدية، فأثنى على البحث، وقال: إن النتيجة التي توصل إليها البحث لا يتوصل إليها إلا كبار العلماء[٨]، ثم سألته عن حال الشيعة في اليمن من حيث التطرف والاعتدال، فقال: إن زيدية اليمن اليوم معتدلون، انتهى كلامه - حفظه الله -.

وكانت سمة الاعتدال هي طابع التشيع في اليمن، حتى عاد الغزو الرافضي إلى بلاد اليمن ففعل بهم كما فعل بأسلافهم، وذلك لما قامت دولة الملالي في إيران، وتبنوا في دستورهم تصدير ثورتهم الرافضية إلى كافة البلدان الإسلامية، وكانت بلاد اليمن أحد مخططاتهم وأهدافهم، ولم يجدوا سوى الحوثية للقيام بهذه المهمة.

وقد حذر العالم اليمني مقبل بن هادي الوادعي من مغبة وخطر هذه الهجمة الصفوية على أهل اليمن ووحدته واستقراره، وعلى شعوب المنطقة، فقال في مقابلة أجرتها معه قديماً مجلة «المجلة»: «إن التشيع في اليمن قد مات ولكن إيران تريد إحياءه بالمال».

ولم ينتبه لهذا التحذير أهل السنة حتى رأينا آثاره على الحوثيين الذين قلبوا حال اليمن إلى هذا الوضع المأساوي، ذلك أن الرافضة الصفوية ما دخلوا بلدًا إلا جعلوا أمنه خوفًا، ووحدته فرقة، وسلمه حربًا، وتقدمه تخلفًا، وما نراه في سوريا والعراق ولبنان واليمن خير شاهد.

لقد جمعت الحوثية ثلاث عقائد خطيرة:

الأولى: عقيدة الجارودية الرافضية، والثانية: عقيدة الإثنى عشرية، الذين يمثلون الامتداد العقدي والتاريخي للسبئية والصفوية[٩]، والثالثة: ولاية الفقيه الخمينية[١٠].

ومن الضروري أن يعرف عموم أهل اليمن من زيدية وسنة ما يخطط له هؤلاء الحوثيون،

---

(٨) وهو منشور ضمن كتابي «مسألة التقريب بين السنة والشيعة» (١/ ١٥٩-١٦٩).
(٩) انظر مقالي: «شيعة اليوم سبئية الأمس» المنشور بمجلة البيان (عدد ٣٣٦).
(١٠) انظر مقالي: «ولاية الفقيه الخطر الأكبر المجهول» المنشور بمجلة البيان (عدد ٣٣٣).

والذي يفسره عقيدة «ولاية الفقيه» عندهم، ويترجمه ما يسمونه «تاريخ ما بعد الظهور»، وقد كتبت جملًا من هذه المخططات في كتابي «بروتوكولات آيات قم».

وإذا كان أهل مكة أدرى بشعابها، وأهل البيت أدرى بما فيه فلنستمع إلى شهادة عالم اليمن الشهير الإمام الشوكاني في حقيقة هؤلاء الذين كان ينعتهم بالرافضة وقد خبرهم وعاش بينهم وشاهد أحوالهم، يقول: «لا أمانة لرافضي قط على من يخالفه في مذهبه ويدين بغير الرفض، بل يستحل ماله ودمه عند أدنى فرصة تلوح له؛ لأنه عنده مباح الدم والمال، وكل ما يظهره من المودة فهو تقية يذهب أثره بمجرد إمكان الفرصة»[1].

وبيّن حقيقة ذلك بالتجربة العملية مع هذه الطائفة فقال: «وقد جربنا هذا تجريبًا كثيرًا فلم نجد رافضيًّا يخلص المودة لغير رافضي، وإن آثره بجميع ما يملكه، وكان له بمنزلة الخوَل، وتودد إليه بكل ممكن، ولم نجد في مذهب من المذاهب المبتدعة ولا غيرها ما نجده عند هؤلاء من العداوة لمن خالفهم، ثم لم نجد عند أحد ما نجد عندهم من التجري على شتم الأعراض المحترمة، فإنه يلعن أقبح اللعن، ويسب أفظع السب كل من تجري بينه وبينه أدنى خصومة وأحقر جدال، وأقل اختلاف، ولعل سبب هذا - والله أعلم - أنهم لما تجرّؤوا على سب السلف الصالح هان عليهم سب من عداهم، ولا جرم، فكل شديد ذنب يهوِّن ما دونه»[2].

وقد أشار الشوكاني - رحمه الله - إلى أنهم لا يتورعون عن اقتراف أي جريمة في المجتمع الإسلامي، ولا يتنزهون عن فعل أي محرم، فقال: «وقد جربنا وجرب من قبلنا فلم يجدوا رجلًا رافضيًّا يتنزه عن محرمات الدين كائنًا من كان، ولا تغترَّ بالظواهر؛ فإن الرجل قد يترك المعصية في الملأ، ويكون أعف الناس عنها في الظاهر، وهو إذا أمكنته فرصة انتهزها انتهاز من لا يخاف نارًا ولا يرجو جنة».

---

(١) «أدب الطلب» (ص٧٠-٧١).

(٢) «أدب الطلب» (ص٧١).

ثم استشهد على ذلك ببعض مشاهداته الشخصية، فقال: «وقد رأيت منهم من كان مؤذنًا ملازمًا للجماعات فانكشف سارقًا، وآخر كان يؤم الناس في بعض مساجد صنعاء، وله سمت حسن وهدي عجيب وملازمة للطاعة، وكنت أكثر التعجب منه كيف يكون مثله رافضيًّا، ثم سمعت بعد ذلك عنه بأمور تقشعر لها الجلود، وترجف منها القلوب»، ثم ذكر رجلًا ثالثًا كان به رفض يسير، ثم تطور به الرفض حتى ألف في مثالب جماعة من الصحابة.

قال الشوكاني: «وكنت أعرف عنه في مبادئ أمره صلابة وعفة، فقلت: إذا كان ولا بد من رافضي عفيف فهذا، ثم سمعت عنه بفواقر، نسأل الله الستر والسلامة»[1].

ثم قال - رحمه الله -: «وأما وثوب هذه الطائفة على أموال اليتامى والمستضعفين ومن يقدرون على ظلمه كائنًا من كان فلا يحتاج إلى برهان، بل يكفي مدعيه إحالة منكره على الاستقراء والتتبع فإنه سيظفر عند ذلك بصحة ما ذكرناه»[2].

هذه «مشاهدات» مهمة سجلها الشوكاني، وبيّن كيف يفعل «الرفض» بأهله وأثر ذلك في علاقته مع غيره، وهي رؤية خبير وعالم كبير بعد دراسة ونظر وتجربة طويلة مع مختلف طبقات الرافضة؛ لأنه يقيم مع هذه «الفئة» من الرافضة في اليمن التي خرجت من نطاق الزيدية إلى الرفض.

ومن نصوصهم التي تؤيد شهادة الإمام الشوكاني ما جاء في مصادرهم أن إمامهم سئل: ما تقول في قتل الناصب؟[3] قال: «حلال الدم، ولكني أتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطًا أو تغرقه في ماء لكي لا يشهد به عليك فافعل»[4].

---

(١) «أدب الطلب» (ص٧٣).

(٢) «أدب الطلب»)ص٧٤).

(٣) ومن المعلوم أن الزيدية عندهم من النواصب كما سبق.

(٤) «علل الشرائع» لابن بابويه (ص٢٠٠)، «وسائل الشيعة» (١٨/ ٤٦٣)، «بحار الأنوار» (٢٧/ ٢٣١).

وقالوا: «فأما الناصب فلا يرِقنَّ قلبك عليه، لا تطعمه، ولا تسقه وإن مات جوعًا أو عطشًا، ولا تغثه، وإن كان غرقًا فاستغاث فغَطِّسْه ولا تغثه، فإن أبي - نِعْمَ المحمدي - كان يقول: من أشبع ناصبًا ملأ الله جوفه نارًا يوم القيامة، معذبًا كان أو مغفورًا له»[1].

ويقولون: «أشفق إن قتلته ظاهرًا أن تسأل لم قتلتَه؟ ولا تجد السبيل إلى تثبيت حجة، ولا يمكنك إدلاء الحجة، فتدفع ذلك عن نفسك، فيسفك دم مؤمن من أوليائنا بدم كافر، عليكم بالاغتيال»[2].

(١) «مستدرك الوسائل» (١٦/ ٢٣٧)، «بحار الأنوار» (٩٣/ ٧١).

(٢) «رجال الكشي» (ص٥٢٩)، «خاتمة المستدرك» للميرزا النوري (٤/ ١٤٢).

الدخول الشكلي في الحكومات

الدخول الشكلي في الحكومات

«الدخول الشكلي في الحكومات» مصطلح أطلقه صنم الدولة الخمينية المعاصرة، وهو يعني في لغة السياسة: الجاسوسية والعمالة لحكومة الولي الفقيه؛ ذلك أن من أبجديات النحلة الصفوية تحريم الدخول تحت راية أي حكومة لا تخضع للولي الفقيه، لأن هذه الحكومات كلها في مقاييسهم حكومات ظالمة جائرة وغير شرعية مهما كان صلاحها وعدلها، فلا يجوز الدخول فيها والانضمام إليها إلا في حالة واحدة، يسمونها: «الدخول الشكلي»، وقد جاء هذا النص في إحدى الوصايا الخمينية التي قدمها لبني نحلته من الخلايا المتسللة داخل بلاد المسلمين والموالية للولي الفقيه، حيث يوصيهم بالدخول في الحكومات شكلًا لا حقيقة، بمعنى أن يكون الغرض من الدخول والمشاركة في الحكومة هو السعي في نصرة نحلة الولي الفقيه، والعمل على الإضرار بمصالح تلك الدول والحكومات.

يقول الخميني: «إذا كانت ظروف التقية تلزم أحدًا منا بالدخول في ركب السلاطين، فهنا يجب الامتناع عن ذلك حتى لو أدى الامتناع إلى قتله، إلا أن يكون في دخوله الشكلي نصر حقيقي للإسلام وللمسلمين، مثل دخول علي بن يقطين، ونصير الدين الطوسي رحمهما الله»[1]. ويقول أيضًا: «طبيعي أن يسمح الإسلام بالدخول في أجهزة الجائرين إذا كان الهدف الحقيقي هو الحد من المظالم، أو إحداث انقلاب على القائمين بالأمر»[2].

والدخول الشكلي الذي يوصي به خميني ويجعله قدوة لعملائه، ويضرب به المثل الذي يحتذى به هو الخديعة الكبرى التي تولى كبرها وتطبيقها قديمًا ابن العلقمي والنصير الطوسي، وبها خدع الخليفة، وبسببها حدثت النكبة العظمى التي انتهت بمقتل الخليفة العباسي، وسقوط الخلافة الإسلامية في بغداد، ومقتل مئات الآلاف من المسلمين.

---

(١) «الحكومة الإسلامية»: (ص١٤٢).

(٢) «الحكومة الإسلامية»: (ص١٤٦).

وملخص الحادثة أن ابن العلقمي كان وزيرًا للخليفة العباسي المستعصم، وكان الخليفة على مذهب أهل السنة، كما كان أبوه وجده، ولكن كان فيه لين وعدم تيقظ، فكان هذا الوزير الرافضي يخطط للقضاء على دولة الخلافة، وإبادة أهل السنة، وإقامة دولة على مذهبه، فاستغل منصبه، وغفلة الخليفة لتنفيذ مؤامراته ضد دولة الخلافة، وكانت خيوط مؤامراته تتمثل في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: إضعاف الجيش ومضايقة الناس، حيث سعى في قطع أرزاق عسكر المسلمين، قال ابن كثير: «كان الوزير ابن العلقمي يجتهد في صرف الجيوش، وإسقاط اسمهم من الديوان، فكانت العساكر في آخر أيام المستنصر قريبًا من مائة ألف مقاتل.. فلم يزل يجتهد في تقليلهم، إلى أن لم يبقَ سوى عشرة آلاف»[1].

المرحلة الثانية: مكاتبة التتار: يقول ابن كثير: «ثم كاتب التتار، وأطمعهم في أخذ البلاد، وسهل عليهم ذلك، وحكى لهم حقيقة الحال، وكشف لهم ضعف الرجال»[2].

المرحلة الثالثة: النهي عن قتال التتار وتثبيط الخليفة والناس، فقد نهى العامة عن قتالهم[3] وأوهم الخليفة وحاشيته أن ملك التتار يريد مصالحتهم، وأشار على الخليفة بالخروج إليه والمثول بين يديه لتقع المصالحة على أن يكون نصف خراج العراق لهم، ونصفه للخليفة، فخرج الخليفة إليه في سبعمائة راكب من القضاة والفقهاء والأمراء والأعيان.. فتم بهذه الحيلة قتل الخليفة ومن معه من قواد الأمة وطلائعها بدون أي جهد من التتر. وقد أشار أولئك الملأ من الرافضة وغيرهم من المنافقين على هولاكو ألا يصالح الخليفة، وقال الوزير ابن العلقمي: متى وقع الصلح على المناصفة لا يستمر هذا إلا عامًا أو عامين، ثم يعود الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك، وحسنوا له قتل الخليفة، ويقال: إن الذي أشار بقتله الوزير ابن

(١) «البداية والنهاية»: (١٣/ ٢٠٢).
(٢) «البداية والنهاية»: (١٣/ ٢٠٢).
(٣) «منهاج السنة»: (٣/ ٣٨).

العلقمي، ونصير الدين الطوسي[1].

ثم مالوا على البلد فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشبان، ولم ينج منهم أحد سوى أهل الذمة من اليهود والنصارى، ومن التجأ إليهم، وإلى دار الوزير ابن العلقمي الرافضي[2].

وقد قتلوا من المسلمين ما يقال: إنه بضعة عشر ألف ألف إنسان أو أكثر أو أقل، ولم ير في الإسلام ملحمة مثل ملحمة الترك الكفار المسمين بالتتر، وقتلوا الهاشميين، وسبوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين[3]. وقتلوا الخطباء والأئمة، وحملة القرآن، وتعطلت المساجد والجماعات والجمعات مدة شهور ببغداد[4].

وكان هدف ابن العلقمي «أن يزيل السنة بالكلية وأن يظهر البدعة الرافضية، وأن يعطل المساجد والمدارس، وأن يبني للرافضة مدرسة هائلة ينشرون بها مذهبهم فلم يقدره الله على ذلك، بل أزال نعمته عنه وقصف عمره بعد شهور يسيرة من هذه الحادثة، وأتبعه بولده»[5].

فتأمل هذه الحادثة الكبرى والخيانة العظمى، واعتبر بجهل بعض أهل السنة إلى حد الغفلة بتقريب أعدى أعدائهم، وعظيم حقد هؤلاء الروافض وغلهم على أهل السنة، فهذا الرافضي كان وزيرًا للمستعصم أربع عشرة سنة، وقد حصل له من التعظيم والوجاهة ما لم يحصل لغيره من الوزراء، فلم يجدِ هذا التسامح والتقدير في إزالة الحقد والغل الذي يحمله لأهل السنة.

ومع عظم هذه الكارثة الكبرى فقد أشاد الخميني بها، وعدها من الإنجازات الإسلامية،

---

(١) كان النصير عند هولاكو قد استصحبه في خدمته لما فتح قلاع الألموت، وانتزعها من أيدي الإسماعيلية (ابن كثير/ البداية والنهاية ١٣/ ٢٠١).

(٢) «البداية والنهاية»: (١٣/ ٢٠١-٢٠٢).

(٣) «منهاج السنة»: (٣/ ٣٨).

(٤) «البداية والنهاية»: (١٣/ ٢٠٣).

(٥) «البداية والنهاية»: (١٣/ ٢٠٢-٢٠٣).

وتحسر على فقد من تولى كبرها نصير الكفر النصير الطوسي، فقال: «يشعر الناس (يعني شيعته) بالخسارة بفقدان الخواجة نصير الدين الطوسي وأضرابه ممن قدم خدمات جليلة للإسلام»[1].

والخدمات الجليلة هي إسقاط الخلافة الإسلامية، وقتل المسلمين بكافة أطيافهم من السنة والشيعة، ومن آل البيت وغيرهم، حتى قتلوا الهاشميين وسبوا نساءهم، وهم يدعون التشيع لهم ومناصرتهم في الظاهر، «فهل يكون مواليًا لآل رسول الله ﷺ من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين؟!»[2].

وقد كشف شيخ الدولة الصفوية (الخوانساري) حقيقة هذه الخدمات المنشودة التي يسعون لتحقيقها في عواصم الدول الإسلامية اليوم، فقال في ترجمة النصير الطوسي: «ومن جملة أمره المشهور المعروف المنقول حكاية استيزاره للسلطان المحتشم هولاكو خان ومجيئه في موكب السلطان المؤيد مع كمال الاستعداد إلى دار السلام بغداد لإرشاد العباد وإصلاح البلاد بإبادة ملك بني العباس، وإيقاع القتل العام من أتباع أولئك الطغام، إلى أن أسال من دمائهم الأقذار كأمثال الأنهار، فانهار بها في ماء دجلة، ومنها إلى نار جهنم دار البوار»[3].

فهؤلاء الصفويون يعدون تدبير هذا المتآمر المدعو نصير الدين الطوسي لإيقاع القتل العام بالمسلمين من أعظم مناقبه، وهذا القتل هو الطريق عندهم لإرشاد العباد وإصلاح البلاد، ويرون مصير المسلمين الذين استشهدوا في هذه الكارثة إلى النار، ومعنى هذا أن هولاكو الوثني - الذي يصفه بالمؤيد! - وجنده هم عندهم من أصحاب الجنة، لأنهم شفوا غيظ هؤلاء الروافض من المسلمين، فانظر إلى عظيم حقدهم وشدة مكرهم! حتى صار قتل

---

(١) «الحكومة الإسلامية»: (ص١٢٨).

(٢) «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ١٥٥).

(٣) «روضات الجنات»: (٦/ ٣٠٠-٣٠١)، وانظر أيضًا في ثناء الروافض على النصير الطوسي: «مستدرك الوسائل» للنوري الطبرسي: (٣/ ٤٨٣)، «الكنى والألقاب» للقمي: (١/ ٣٥٦).

المسلمين من أغلى أمانيهم، وصار الكفار عندهم أقرب إليهم من أمة الإسلام.

أما الشخص الآخر الذي يشيد الخميني بخدماته، ويثني على أعماله الجليلة، ويوجه خلاياه إلى الاقتداء به والسير على نهجه، فهو المدعو علي بن يقطين الذي دخل في حكومة هارون الرشيد، وبلغ من تقدير الخليفة العباسي له أن قربه إليه وعينه وزيرًا له، بل جعله وزيرًا لما يسمى في عصرنا وزارة الداخلية، فصار هو المسؤول الأول عن السجون، فتمكن بخيانته في ليلة واحدة من قتل خمسمائة مسلم، وذلك بحيلة خفية ماكرة يصعب اكتشافها، ولاسيما في ذلك الوقت. ولذا لم أقف على أحد أشار إليها من مؤرخي أهل السنة، وإنما استقل بنقل خبر هذه الجريمة الكبرى والافتخار بها الرافضة الصفوية، وكان خبرها - فيما يظهر - موضع التداول السري بينهم، ولم يفصحوا عنها إلا بعد قيام دولتهم الصفوية فقالوا على لسان شيخهم نعمة الله الجزائري (نسبة إلى موضع في العراق) الذي نقل خبر هذه الجريمة المروعة فرحًا بها ومفتخرًا بحصولها. ونترك له الحديث ليقدم لنا هذا الإقرار الخطير حيث يقول: «إن عليّ بن يقطين وهو وزير الرشيد قد اجتمع في حبسه جماعة من المخالفين، فأمر غلمانه وهدموا أسقف المحبس على المحبوسين فماتوا كلهم وكانوا خمسمائة رجل تقريبًا، فأراد الخلاص من تبعات دمائهم، فأرسل إلى الإمام مولانا الكاظم (عليه السلام) فكتب إليه جواب كتابه بأنك لو كنت تقدمت إليّ قبل قتلهم لما كان عليك شيء من دمائهم، وحيث إنك لم تتقدم إليّ فكفر عن كل رجل قتلت منهم بتيس، والتيس[1] خير منه»[2].

فأنت ترى أن إمامه أو المسؤول السري عن خليته يقره على قتل خمسمائة مسلم لمجرد أنهم ليسوا على مذهبه، ويأمره بالتكفير بتيس؛ لأنه لم يستأذنه قبل ذلك، فالرافضي الصفوي إذا استأذن إمامه أو نائبه وهو الولي الفقيه فليقتل كما يشاء، وإن لم يستأذن فالأمر لا يعدو ذبح تيس.

(١) التيس: من المعز.

(٢) الأنوار النعمانية: (٢/ ٣٠٨).

ونحن نبرئ موسى الكاظم وآل البيت من الوقوع في الدم الحرام واستحلال الدماء المعصومة، لكنه افتراء الباطنية، وهذا ما اعترفوا به، ولذلك جاء في مصادرهم أن مصدر هذه الافتراءات على موسى الكاظم هو المدعو هشام بن الحكم، ولذلك قالوا: إنه اشترك في دم موسى، بمعنى أنه شارك في قتله على حد زعمهم، وإلا فإنه لم يقتل - رحمه الله -، وقد أشاع هشام ابن الحكم أن ما يقول به في الإمامة إنما هو عن أمر موسى الكاظم، فأساء إليه أبلغ الإساءة حتى سجنه المهدي العباسي ثم أخرجه «وأخذ عليه العهد أن لا يخرج عليه، ولا على أحد من أولاده، فقال: والله ما هذا من شأني ولا حدثت فيه نفسي»[1].

وصاحب هذه الجريمة النكراء المدعو علي بن يقطين قد طالته يد العدالة، وتم اكتشاف حقيقته ومعرفة أمره، ولذا ذكر الطبري أنه قتل على الزندقة[2].

فانظر كيف يعيش هؤلاء الزنادقة الصفويون وسط المسلمين وهم يتحينون أدنى فرصة للكيد لهم ولحكامهم وحكوماتهم وشعوبهم! وهذه اعترافاتهم تشهد عليهم وآثارهم السوداء تفضحهم.

وقد علق هذا الصفوي المدعو بالجزائري على دية التيس بقوله: «فانظر إلى هذه الدية الجزيلة التي لا تعادل دية أخيهم الأصغر وهو كلب الصيد، فإن ديته عشرون درهمًا، ولا دية أخيهم الأكبر وهو اليهودي أو المجوسي، فإنها ثمانمأة [كذا] درهم، وحالهم في الآخرة أخس وأنجس»[3].

وهذا قول من الشناعة بمكان، ولا يحتاج إلى تعليق فهو ينطق بنفسه على حقدهم على أهل الإسلام، وأنهم أكفر عندهم من المجوس.

---

(١) البداية والنهاية: (١٠/ ١٨٣).
(٢) انظر: تاريخ الطبري: (٨/ ١٩٠).
(٣) الأنوار النعمانية: (٢/ ٣٠٨).

ولم يعد الأمر اليوم بحاجة إلى استئذان بعد صدور فتاوى التكفير والقتل لكل مخالف من قبل عمائم الصفويين في قم ومن يدور في فلكهم من أصحاب ولاية الفقيه - سود القلوب والعمائم -، ومن خلال هذه الفتاوى الدموية وفي جو المآتم المكرورة، وحكايات الصراع المكذوبة يملؤون قلوبهم حقدًا؛ ليتحول من ينشأ في هذه البيئة إلى سادي متوحش لا يرقب في مخالفه إلًّا ولا ذمة.

وما نراه اليوم في عراقنا وشامنا ويمننا هو من ثمار «الدخول الشكلي في الحكومات» الذي توصي به الخمينية الصفوية حتى استأثروا بالسلطة وسلطوا سيوفهم على الأمة.

البراءة من المشركين عند الرافضة

البراءة من المشركين عند الرافضة

يكثر حديث الروافض عن مسألة البراءة من المشركين في عصرنا، حتى أصبحت هذه القضية محور حديث آياتهم، وصار إعلانها في موسم الحج وفي البقاع الطاهرة عبر مسيرات حجاج الرافضة قطب اهتمامهم منذ قيام دولتهم، فلا تخلو سنة في الفترة الأخيرة من دعوة إلى ما يسمى بالبراءة أو القيام بتظاهرات البراءة.

كما كثر تداول هذا المصطلح في وسائل الإعلام المختلفة، وكثير من الناس لا يعلمون حقيقة «البراءة من المشركين وموالاة المؤمنين» في مفهوم الرافضة، وما يتضمنه من مبادئ، وما يترتب على إعلانه والمطالبة به من آثار؛ لأن مصطلح «الولاء والبراء» من المصطلحات الشرعية، فلا يخطر ببال كثير من المسلمين المفاهيم الباطنية لهذا المصطلح.

ولخفاء مقاصد الشيعة الرافضة وأهدافهم من وراء هذه الدعوة قال بعضهم ردًّا عليهم - عند رفعهم شعار البراءة من المشركين في بلد الله الحرام مكة وفي أيام الحج -: «لا حاجة إلى إعلان البراءة؛ لأن مكة اليوم ليس فيها وثن يعبد، ولا مشهد يقصد، ولا يوجد فيها للشرك مظهر ولا مخبر».

قلت: وهذا أمر في غاية الوضوح، فإن البراءة لم تعلن في الحج سوى مرة واحدة في السنة التاسعة، فلم يفعلها رسول الله ﷺ في حجته في السنة العاشرة، ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي - رضي الله عنهم -، وتبعهم خلفاء المسلمين من بعدهم، وتم إعلانها في الحج في السنة التاسعة لغاية بينة ومعلنة تم تحقيقها، وهي منع المشركين من الحج.

لكن الروافض لا يريدون البراءة من المشركين وفق المعنى الشرعي وبمقتضى النهج النبوي، إنهم يريدون غير ذلك تمامًا، وكثير من الناس في غفلة عما يريدون وفي جهل ممن يتبرؤون؟ ولا يعرفون حقيقة الشرك الذي يقصدون وأهدافهم من وراء ذلك.

فكان لا بد من كشف الحقائق المجهولة والأسرار الخفية لمبدأ البراءة من المشركين عند الروافض، وذلك من خلال النقل الأمين من أصولهم المقدسة عندهم، وعرض أقوال آياتهم ومراجعهم المعاصرين المعتمدين لديهم؛ نصيحة لأمة الإسلام وأئمتهم، وكشفًا لمكر الباطنيين وألاعيبهم التي قد تخفى لا على عموم المسلمين فحسب، بل تخفى على بعض المخدوعين بهم من أتباعهم، فإن جملة من أتباعهم في غفلة عما يراد بهم وفي جهل بحقيقة نحلتهم.

ومما يؤكد ضرورة إيضاح حقيقة هذا المصطلح وكشف باطن هذا الاعتقاد ما رأيت من خوض كثير من الكُتاب والمعلقين في هذه المسألة بجهل لحقيقتها وقصور عن معرفة أهدافها، وأعظم من ذلك إصرار الروافض على إعلان البراءة وقيام مسيرات البراءة في أفضل زمن (الأيام العشر الأول من ذي الحجة)، وفي أطهر بقعة (حرم الله وبيته الطاهر) وفي بلد التوحيد، وبين جماهير الموحدين، وبلا نكير عام من عموم المسلمين، وذلك لجهل عموم الأمة بحقيقة هذا المصطلح وخفاياه.

وإلا فلا أعتقد أن مسلمًا يرضى بأن يعلن على صعيد حرم الله الآمن، وفي المشاعر المقدسة، وأيام الحج الفاضلة، وبين الحجاج والمعتمرين؛ يعلن الكفر والظلم والفسوق والعصيان، بل يعلن ذلك تحت ستار اسم شرعي عظيم، إن هذا لمنتهى الجرأة من أهل الباطل في إعلان باطلهم، واستغفال المسلمين عن حقيقة أمرهم، والهزء والسخرية بأصول التوحيد ومبادئه ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ٥١].

والحقيقة الباطنية الخفية هي أنهم يريدون معنى يناقض الشعار الذي أعلنوه، ويسعون لتحقيق هدف غير الذي أظهروه، ويرمون إلى غاية يستنكرها كل مسلم، ومع ذلك يأتي الرد على إعلان البراءة من بعض الجهات الإسلامية بالقول: «إن مكة لا يوجد فيها مشرك، وليس فيها صنم يعبد، فلا حاجة إلى إعلان البراءة من المشركين فيها»! إن هذه الإجابة ومثيلاتها تجعل الروافض يرقصون طربًا، فتقيتهم أدت دورها، وكأن لسان حال هذا المجيب يقر بأن

غرض الروافض هو حقيقة البراءة من المشركين بمعناها الشرعي، وما دامت مكة خالية من الشرك ومظاهره فلا حاجة إذن لإعلان البراءة!

أوَما علم أن الشرك غير مستنكر في دين الروافض، بل هو من أصول دينهم[1]، بل هم أول من أحدث عبادة المشاهد في أمة محمد ﷺ[2]، وأول من وضع المصنفات فيها سموه: «مناسك المشاهد»[3]، وأشد ما يقض مضاجعهم في أرض الحرمين اختفاء مظاهر الوثنية في مشاعرها[4].

مفهوم البراءة وأهميتها عند الرافضة:

إن مسألة البراءة من المشركين أحد المبادئ الأساسية في كيان الرافضة العقدي، وأصل من الأصول المهمة في بنية المذهب الإثنى عشري، وتحظى باهتمام كبير في اعتقادهم، وكثرت في تقريرها والدعوة إليها نصوصهم، حتى عدوها من ضرورات المذهب التي لا يستغنى عنها مطلقًا، يقول شيخهم المجلسي[5] المتوفى سنة ١١١١هـ - الذي يعده بعضهم مؤسس مذهب الشيعة بوضعه الحاضر[6]- وهو يبين أهميتها ويشرح حقيقتها في رسالته «الاعتقادات»[7]:

---

(١) انظر: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ١) وما بعدها.

(٢) انظر: «الرد على الأخنائي» (ص٤٧).

(٣) بلغت مصنفاتهم في المزار ومناسكه ستين مؤلفًا، كما ذكر ذلك شيخهم أغا بزرك الطهراني في «الذريعة». انظر: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (٢٠/ ٣١٦-٣٢٦).

(٤) انظر ما يقوله آيتهم الخراساني في تمني كل شيعي فتح مكة والمدينة لنشر الشرك وإعلان الوثنية، وذلك في كتابه: الإسلام على ضوء التشيع ص١٣٢-١٣٣.

(٥) محمد باقر بن محمد المجلسي هو عندهم شيخ الإسلام والمسلمين، خاتم المجتهدين، ولهم في تعظيمه وتقديسه غلو كثير. انظر من كتبهم: «جامع الرواة» للأردبيلي (٢/ ٧٨)، «أمل الآمل» للحر العاملي (ص٦٠)، «لؤلؤة البحرين» للبحراني (ص٤٤) لتدرك من خلال ذلك أن الرجل عمدة في دينهم، فإذا أخبر عنه فهو الخبير به.

(٦) وهو الإمام الدهلوي، صاحب «التحفة الإثنى عشرية».

(٧) انظر في التعريف بها وقدرها عندهم: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» لشيخهم أغا بزرك الطهراني (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

«ومما عدّ من ضروريات دين الإمامية[1]... البراءة من أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية»[2]، فهذا النص من نصوص اعتقادهم يتضمن أصلين:

الأول: أن البراءة من ضرورات دينهم.

والثاني: أن مفهوم البراءة عندهم هو البراءة من خلفاء المسلمين، ابتداء من أفضلهم وهو أبو بكر - رضي الله عنه - صديق هذه الأمة، الذي لو وزن إيمانه بإيمان الأمة لرجح بهم، ثم فاروق هذه الأمة وفخرها عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الذي لم يفر في الإسلام فريه أحد، ثم ذو النورين عثمان - رضي الله عنه - صاحب الجود والحياء مجهز جيش العسرة، والذي بايع عنه النبي ﷺ في بيعة الرضوان.

وبهذا يظهر أن مرادهم بالبراءة من المشركين البراءة من أفضل الخلق بعد النبيين، وسائر خلفاء المسلمين بعدهم من باب أولى إلى أن تقوم الساعة، ولا يستثنون سوى علي والحسن.

ومسألة البراءة في دينهم تصل إلى مرتبة الضروريات - كما ترى في كلام المجلسي -، وما كان كذلك في اصطلاحهم ومقياسهم فإنكاره كفر، ولذا قرر شيخهم المجلسي حين ذكر هذه المسألة أن منكر الضروري خارج عن دينهم «ملحق فاعله بالمخالفين، ويخرجه عن التدين بدين الإمامية»[3]، ولذا يؤكد شيخهم المعاصر وأحد آياتهم المعدودين محسن الأمين في كتابه «كشف الارتياب» أن «منكر الضروري عندهم كافر بلا ارتياب»[4].

مفهوم الشرك عند الرافضة:

إن للشرك مفهومًا خاصًّا ينفرد به هؤلاء لا يشاركهم فيه أحد من المسلمين، وللتوحيد

---

(١) انظر: كيف يستخدم كلمة «دين» ليشير إلى أن ما عليه الإمامية دين مستقل بذاته فهو دين الإمامية كما يسميه، وليتهم يقتصرون على هذا الاسم اليوم إذن لأراحوا واستراحوا ولم يفتنوا المسلمين ويلبسوا عليهم دينهم.

(٢) الاعتقادات (٩٠-٩١).

(٣) المصدر السابق (ص٩٠).

(٤) كشف الارتياب المقدمة الثانية، وانظر الموسوي السيزواري. (تهذيب الأحكام ١/ ٣٨٨-٣٩٣).

معنى خاص كذلك، فالتوحيد عندهم هو إفراد الأئمة بالإمامة، والشرك عندهم هو الشرك مع الأئمة في الإمامة(١).

فمادة «الشرك» في القرآن في جميع مواردها تؤول - بل تحرف - عندهم إلى كل من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده - عليهم السلام - وفضل عليهم غيرهم(٢)، فالشرك عندهم هو القول بإمامة أحد غير أئمتهم حتى ولو كانوا من الصحابة الأبرار، والتوحيد عندهم هو إفراد أئمتهم الاثني عشر بالإمامة، ولذا نجد نصوصًا كثيرة عندهم تقول: «من أشرك مع إمام إمامته من عند الله مَن ليست إمامته من الله كان مشركًا»(٣)، ولذا قال شيخهم أبو الحسن الشريف: «إن الأخبار (يعني أخبارهم) متضافرة في تأويل الشرك بالله والشرك بعبادته بالشرك في الولاية الإمامية»(٤).

وقال المجلسي: «إن آيات الشرك ظاهرها في الأصنام، وباطنها في خلفاء الجور الذين أشركوا مع أئمة الحق ونصبوا مكانهم، يقول سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴿١٩﴾ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾ [النجم: ١٩، ٢٠] أريد في باطنها باللات الأول، وبالعزى الثاني، وبمناة الثالث، حيث سموهم بأمير المؤمنين وبخليفة رسول الله وبالصديق والفاروق وذي النورين، وأمثال ذلك»(٥). وقال: «اعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده وفضل عليهم غيرهم يدل على أنهم كفار مخلدون في النار»(٦).

وقال مفيدهم: «اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة، وجحد ما أوجبه

(١) انظر فصل عقيدتهم في توحيد الألوهية في: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٤٢٥) وما بعدها.
(٢) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٩٠).
(٣) «الغيبة للنعماني» (ص٨٢)، «بحار الأنوار» (٢٣/ ٧٨).
(٤) «مرآة الأنوار» (ص٢٠٢)، وانظر جملة من هذه النصوص في أصول الكافي (١/ ٤٣٧).
(٥) «بحار الأنوار» (٤٨/ ٩٦).
(٦) «بحار الأنوار» (٢٣/ ٣٩٠).

الله تعالى له من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار»[1].

وقد فسروا كل نصوص القرآن المتعلقة بالنهي عن الشرك والأمر بالتوحيد وفق اعتقادهم هذا[2].

ممن يتبرؤون؟

وبراءتهم تبدأ بخلفاء المسلمين، ثم تتوجه إلى قضاة المسلمين وعلمائهم، وتصل إلى الفرق الإسلامية كلها معتدلها وغاليها، وتتجاوز ذلك إلى أمصار المسلمين، ثم تشمل في النهاية الأمة الإسلامية كلها، ولا يستثنون سوى أقزام التاريخ الزنادقة من شيوخهم وملاليهم[3]. يقول شيخهم الملقب عندهم بالصدوق في كتابه «الاعتقادات»[4]: «واعتقادنا في البراءة أنها واجبة من الأوثان الأربعة: يغوث ويعوق ونسر وهبل»[5].

ولعلك تلاحظ الفرق بين تعبير المجلسي السابق وتعبير صدوقهم، فالمجلسي يصرح بأسماء خلفاء المسلمين، وصدوقهم يستعمل لغة الرمز ، ذلك أن الأول يعيش في ظل دولة شيعية (رافضية) ذات سلطة قوية تشاركه وتؤيده في مذهبه، وهي الدولة الصفوية فهو شيخها وإمامها، أما الآخر فإنه يكتب كتابه في ظل قوة دولة الإسلام وهيبتها، فيشير إلى مراده بالرمز الذي يعرفه أصحابه؛ لأنه يخشى من دولة الخلافة، ويتقي غضبة أهل الإسلام. وهذا له أمثلة كثيرة، حيث تجد كثيرًا من نصوص الروافض الأوائل تتبرقع بالتقية، وتختفي خلف اللغة الباطنية التي هي لغة الخطاب عندهم وأساس دينهم ونحلتهم.

---

(١) «بحار الأنوار» (٢٣/ ٣٩٠).
(٢) انظر: «أصول الكافي» (١/ ٤٣٧).
(٣) انظر تفصيل ذلك في: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٣٣٥-٤٠٠).
(٤) وهو المسمى عندهم «دين الإمامية» والذي هو عمدة في بيان أصول دينهم ومن المراجع المعتبرة عند محققيهم، وقد عده عالمهم المعاصر محمد جواد مغنية رئيس المحكمة الجعفرية ببيروت من المراجع الأساسية لمعرفة المذهب الشيعي (انظر: «الشيعة في الميزان» ص١٤).
(٥) «الاعتقادات» (ص١١٤).

كما اختفوا اليوم في ظل دولة التوحيد بمصطلح «البراءة من المشركين»، ومرادهم البراءة من الموحدين حكامًا ومحكومين، والبراءة من عقيدة التوحيد، فالأوثان الواردة في كلام الصدوق التي رمز لها بأسماء أصنام مشهورة هي بعينها أسماء الخلفاء الراشدين التي ذكرها المجلسي صريحة. ولعلك أخي القارئ تتأمل نص صدوقهم فترى من خلاله ملامح التقية، وأمارات الخداع، أو قل: لحن القول المتعارف عليه بينهم، فتراه حصر الأوثان بأربعة ليشير من طرف خفي إلى مرامه، وإلا فإن عقيدة المسلم وجوب البراءة من جميع الأوثان بلا حصر، فالأوثان كثيرة، والطواغيت لا حصر لها، لكن مرادهم الأساسي البراءة من أفضل الخلق بعد النبيين، ومَن دونهم من جموع المسلمين الموحدين من باب أولى، ورمزوا لهم بمصطلح «المشركين».

رموزهم في التعبير عن البراءة:

وقد تختلف الرموز عندهم في التعبير عن براءتهم من هؤلاء الأئمة، ففي نص آخر لهم: «قلت (الرواي يقول لإمامهم): ومَن أعداء الله أصلحك الله؟ قال: الأوثان الأربعة. قال: قلت: من هم؟ قال: أبو الفصيل، ورمع، ونعثل، ومعاوية، ومن دان دينهم، فمن عادى هؤلاء فقد عادى أعداء الله»[1].

ويأتي المجلسي ليكشف المراد بهذه الرموز؛ لأنه يعيش في جو ترتفع فيه التقية التي يلوذ بها هؤلاء كلما لاح لهم مطمع أو دنا منهم خوف أو راموا خداعًا لأحد، يقول المجلسي: «أبو الفصيل: أبو بكر؛ لأن الفصيل والبكر متقاربان في المعنى، ورمع مقلوب: عمر، ونعثل: عثمان»[2]. وحينًا يرمزون إلى عظماء الإسلام بالإشارة إلى قبائلهم كقولهم: «والبراءة من الأحزاب: تيم (يعنون أبا بكر)، وعدي (يعنون عمر)، وأمية (يعنون عثمان)، وأشياعهم وأتباعهم»[3].

---

(١) «تفسير العياشي» (٢/ ١١٦)، «بحار الأنوار» (٢٧/ ٥٨).
(٢) «بحار الأنوار» (٢٧/ ٥٨).
(٣) «بحار الأنوار» (١٨/ ٢٣٢).

ورموزهم وإشاراتهم للوصول إلى أغراضهم وإشاعة مفاهيمهم متنوعة، فلو رجعت إلى مصادرهم رأيت الطوام، وسترى أن ما كتبه شيوخ الشيعة في ظل الدولة الصفوية كان فيه التكفير لأفضل أصحاب محمد ﷺ صريحًا ومكشوفًا، وما كتبه أوائل الشيعة في عصر الكليني وما بعده كان التكفير فيه مستورًا بلغة الرمز، وقد كشف أقنعة هذه الرموز شيوخ الشيعة المتأخرون حينما ارتفعت التقية إلى حد ما، وظهرت الإثنى عشرية على حقيقتها. تقول مصادرهم عند قوله سبحانه: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤] عن أبي بصير جعفر بن محمد - عليه السلام - قال: «يؤتى بجهنم لها سبعة أبواب، بابها الأول للظالم وهو زريق، وبابها الثاني لحبتر، والباب الثالث للثالث، والرابع لمعاوية، والباب الخامس لعبدالملك، والباب السادس لعسكر بن هوسر، والباب السابع ابن سلامة فهم أبواب لمن تبعهم»[1].

قال المجلسي في تفسير هذا النص: «زريق: كناية عن الأول؛ لأن العرب تتشاءم بزرقة العين، والحبتر هو الثعلب، ولعله إنما كنى عنه لحيلته ومكره، وفي غيره من الأخبار وقع بالعكس وهو أظهر، إذ الحبتر بالأول أنسب، ويمكن أن يكون هنا أيضًا المراد ذلك، وإنما قدم الثاني؛ لأنه أشقى وأفظ وأغلظ، وعسكر بن هوسر كناية عن بعض خلفاء بني أمية أو بني العباس، وكذا ابن سلامة كناية عن أبي جعفر الدوانيقي، ويحتمل أن يكون عسكر كناية عن عائشة وسائر أهل الجمل، إذ كان اسم جمل عائشة عسكرًا، وروي أنه كان شيطانًا»[2].

كما يرد في كثير من نصوصهم الإشارة إلى العظيمين أبي بكر وعمر بقولهم: «فلان وفلان» كما في روايتهم التي تقول: عن أبي عبدالله في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨] قال: «وخطوات الشيطان والله ولاية فلان وفلان»[3].

---

(١) «تفسير العياشي» (٢/ ٢٤٣)، «البرهان» (٢/ ٣٤٥).
(٢) «البحار» (٤/ ٣٧٨، ٨/ ٢٢٠).
(٣) «تفسير العياشي» (١/ ١٠٢)، «البرهان» (١/ ٢٠٨)، «تفسير الصافي» (١/ ٢٤٢).

وفي قوله سبحانه: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾ قالوا: فلان وفلان، ﴿فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ يعني: نعثل، ﴿مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾ طلحة والزبير، ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠] معاوية[١]. قال المجلسي: «المراد بفلان وفلان أبو بكر وعمر، ونعثل هو عثمان»[٢].

ومن رموزهم أيضًا في حق الشيخين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ما جاء في تأويلهم سورة الشمس وفيها: «﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا﴾ [الشمس: ٣] هو قيام القائم ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ [الشمس: ٤] حبتر ودلام غشَّيا عليه الحق»[٣].

قال شيخ الدولة الصفوية - في زمنه - (المجلسي) : «حبتر ودلام: أبو بكر وعمر»[٤].

وهكذا تجد أن لغة الرموز في نصوص أوائلهم كشف حقيقتها وفضح الشيعةَ من خلالها متأخروهم من شيوخ الدولة الصفوية[٥].

ويضيف صدوقهم أيضًا - في تقرير مسألة البراءة وبيان مفهومها عندهم - رمزًا آخر غير رمز المشركين هو رمز الظالمين فيقول في «باب الاعتقاد في الظالمين»: «اعتقادنا فيهم أنهم ملعونون والبراءة منهم واجبة»[٦].

ثم فسر مرادهم بالظلم والظالمين بقوله: «الظلم: وضع الشيء في غير موضعه، فمن ادعى الإمامة وهو غير إمام فهو الظالم الملعون، ومن وضع الإمامة في غير أهلها فهو ظالم

(١) «تفسير القمي» (٢/ ١٠٦)، «بحار الأنوار» (٢٣/ ٣٠٤-٣٠٥).
(٢) «بحار الأنوار» (٢٣/ ٣٠٦).
(٣) «كنز الفوائد» (٢٨٩-٣٩٠)، «بحار الأنوار» (٢٤/ ٧٢-٧٣).
(٤) «بحار الأنوار» (٢٤/ ٧٣).
(٥) انظر أيضًا: تفسير القمي الذي هو أصل التفاسير عندهم يرمز للشيخين بفلان وفلان (تفسير القمي ١٠/ ٣٠١)، ولكن حينما ينقل شيخهم الكاشاني هذا النص يصرح بالاسمين (تفسير الصافي ٢/ ٣٥٩).
(٦) «الاعتقادات» (ص١١٢).

ملعون»[1]. فقوله: «فمن ادعى الإمامة» حكم على جميع خلفاء المسلمين وحكامهم من أبي بكر إلى نهاية الدنيا بأنهم ظالمون ملعونون، والبراءة منهم واجبة، ولا يستثنون من هذا الحكم سوى علي والحسن، والولي الفقيه النائب عن مهديهم المزعوم الموهوم المعدوم الذي ينتظرونه منذ مئات السنين.

وقوله: «من وضع الإمامة في غير أهلها» حكم آخر على من بايع هؤلاء الخلفاء ورضي بحكمهم واعتقد وجوب طاعتهم بالمعروف من شعوب المسلمين من صحابة رسول الله ﷺ وتابعيهم إلى أن تقوم الساعة بأنهم ظالمون ملعونون والبراءة منهم واجبة.

نماذج من نصوصهم في البراءة:

والناظر في مصادرهم المعتمدة يجد هذا المفهوم الباطني للبراءة يتردد عبر العشرات من نصوصهم، مما يدل على أهميته ومكانته في دينهم.

جاء أحدهم فقال لإمامه: «أسألك عن الرجلين [يعني صديق هذه الأمة وفاروقها] فقال: ما أهريق في الإسلام محجمة من دم، ولا اكتسب مال من غير حله، ولا نكح فرج حرام إلا وذلك في أعناقهما إلى يوم القيامة حتى يقوم قائمنا، ونحن معاشر بني هاشم نأمر كبارنا وصغارنا بسبهما والبراءة منهما»[2].

فمفهوم البراءة هنا جلي واضح فهو يعني البراءة من خلفاء وحكام المسلمين وفي مقدمتهم أبو بكر، وعمر - رضي الله عنهما -.

وهي عقيدة يربى عليها الصغير ويهرم عليها الكبير، ولذا يؤكدون على هذا التبرؤ في نصوص تدعو إلى «التدين بلعنهم والبراءة منهم إلى آخر الزمان»[3]، وتقرر أن عمدة الإيمان

(١) المصدر السابق (١١٢-١١٣).
(٢) انظر: «بحار الأنوار» (٤٧/ ٣٢٣).
(٣) انظر: «بحار الأنوار» (٥٣/ ١٣٢).

ولاية الأئمة والبراءة من أعدائهم، إذ بهما يتم الإيمان، وبدونهما لا ينفع شيء من العقائد والأعمال[1].

ويعقدون في كتبهم أبوابًا تتضمن البراءة من المسلمين، ولا سيما أهل السنة، ففي الوسائل: «باب وجوب البراءة من أهل البدع وسبهم وتحذير الناس منهم»[2]. وفيه: «إذا رأيتم أهل البدع والريب من بعدي فأظهروا البراءة منهم، وأكثروا من سبهم»[3].

ودرجة البراءة منهم تبلغ درجة البراءة من الشيطان أكبر عدو للإنسان حيث قالوا: «والبراءة والعداوة لمن عاداهم وشاقهم كعداوة الشيطان الرجيم والبراءة ممن شايعهم وتابعهم»[4].

وإذا كان الأصل المقرر في دين الإسلام أنه ﴿لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [النجم: ٣٨] فإن براءتهم تتجاوز هذا القانون العادل لتأمر ببراءة شاملة فتقول: لا بد من «البراءة منهم كائنًا من كانوا: آبائهم وأمهاتهم وذوي قراباتهم»[5].

ويقولون: إن من لم يتبرأ من أبي بكر وعمر وعثمان وأتباعهم فهو عدو وإن أحب عليًّا، وبالتالي فليس له غير اللعن والتبري والتكفير، جاء في الوسائل وغيره من كتبهم: «عن إسماعيل الجعفي قال: قلت لأبي جعفر - عليه السلام -: رجل يحب أمير المؤمنين ولا يتبرأ من عدوه، ويقول: هو أحب إليَّ ممن خالفه؟ فقال: هذا مخلِّط وهو عدو، فلا تصل خلفه ولا كرامة إلا أن تتقيه»[6].

ولا يخطر ببالك أنهم يريدون بالعدو في قولهم: «ولا يتبرأ من عدوه» عدو المسلمين، بل

---

(١) «بحار الأنوار» (٦٩/ ٢٤١).
(٢) «وسائل الشيعة» (١٦/ ٢٦٦).
(٣) «وسائل الشيعة» (١٦/ ٢٦٧)، «الكافي» (٢/ ٣٧٥).
(٤) «بحار الأنوار» (٢٢/ ٣١٥).
(٥) «بحار الأنوار» (٢٤/ ٣٨٢).
(٦) «وسائل الشيعة» (٥/ ٣٨٩)، وانظر: «تهذيب الأحكام» (١/ ٢٥٣)، «من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٢٦).

هم يريدون خلفاء رسول الله ﷺ الراشدين المهديين ومن تبعهم إلى يوم الدين فهم الأعداء في اصطلاحهم، ولذا قال المجلسي عن أبي بكر وعمر وعثمان: «إنهم لم يكونوا إلا غاصبين جائرين مرتدين، لعنة الله عليهم وعلى من تبعهم من الأولين والآخرين»(١). وعقد بابًا في هذا الشأن بعنوان: «باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم»(٢).

وتوجه مصادرهم عبر أدعية خاصة إلى براءة شاملة تتناول البراءة من أفضل الأمة بعد النبيين ثم من شايعهما من الأولين والآخرين، أي البراءة من جميع المسلمين، فمن أدعيتهم: «اللهم العن اللذين بدلا دينك وغيّرا نعمتك... اللهم العنهما لعنًا يتلو بعضه بعضًا، واحشرهما وأتباعهما إلى جهنم زرقًا، اللهم إنا نتقرب إليك باللعنة عليهما والبراءة منهما في الدنيا والآخرة»، إلى أن يقول: «اللهم العنهما لعنًا يلعنهما به كل ملك مقرب، وكل نبي مرسل، وكل مؤمن امتحنت قلبه للإيمان، اللهم العنهما لعنًا يتعوذ منه أهل النار ومن عذابهما، اللهم العنهما لعنًا لا يخطر لأحد ببال، اللهم العنهما لعنًا في مستسر سرك وظاهر علانيتك، وعذبهما عذابًا في التقدير وفوق التقدير، وشارك معهما ابنتيهما وأشياعهما ومحبيهما ومن شايعهما»(٣).

فدين هؤلاء الروافض دين اللعن والتكفير لأهل الاسلام الذين فتحوا بلاد هؤلاء المجوس وأطفؤوا نار المجوسية ونشروا الإسلام بينهم.

وقد أوجبوا هذه البراءة على جميع أتباعهم ولا يعفى من القيام بها أحد منهم، بل إن من والى الأئمة وأحبهم ولم يقم بطقوس البراءة فهو كاذب عندهم؛ «قيل للصادق: إن فلانًا يواليكم إلا أنه يضعف عن البراءة من عدوكم، فقال: هيهات!! كذب من ادعى محبتنا ولم

(١) «بحار الأنوار» (٤/ ٣٨٥).

(٢) «بحار الأنوار»، الجزء الثامن من الطبعة الأولى. وهذا الباب يقع في الجزء الثامن من البحار، ولقد صار هذا الباب وأمثاله في هذا الجزء إحدى الفضائح الكبرى لهذه الطائفة، ولذا سارع شيوخهم فمنعوا طبعه حتى لا يطلع المسلمون على سوءاتهم وفضائح أعمالهم.

(٣) «بحار الأنوار» (٥/ ١٣٩).

يتبرأ من عدونا»[1]. لكن من قام بواجب البراءة فقد أدى الذي عليه: «قال رجل للصادق: إني عاجز ببدني عن نصرتكم، ولست أملك إلا البراءة من أعدائكم واللعن فكيف حالي؟ فقال الصادق [كما يفترون]: حدثني أبي عن أبيه عن جدي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (من ضعف عن نصرتنا أهل البيت فلعن في خلواته أعداءنا بلغ الله صوته جميع الأملاك من الثرى إلى العرش)[2]. بل إن من الملائكة - بزعمهم - من لا شغل لهم إلا البراءة واللعن يقولون: «إن حول العرش تسعين ألف ملك ليس لهم تسبيح ولا عبادة إلا الطاعة لعلي والبراءة من أعدائه»[3].

بل هناك عوالم أخرى مهمتها البراءة واللعن: «خلف مغربكم هذا تسعة وثلاثون مغربًا أرضًا بيضاء مملوءة خلقًا.. يتبرؤون من فلان وفلان»[4]. وقد فطر الله البشر - بزعمهم - على هذه البراءة «إن الله لم يخلق أحدًا إلا وأخذ عليه الإقرار بالوحدانية والولاية للذرية الزكية والبراءة من أعدائهم»[5]. وهي رسالة الأنبياء جميعًا «ما بعث الله نبيًّا قط إلا بولايتنا والبراءة من عدونا»[6]. وهي مقتضى الهداية ومفارقتها عنوان الضلالة ففي قوله سبحانه: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] قالوا: إلى ولايتهم جميعًا، وإلى البراءة من أعدائهم جميعًا[7].

والبراءة من المسلمين، بل من خُلَّص المسلمين وهم صحابة رسول الله ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين تصاغ بعبارات تكشف اعتقادهم في أهل الإسلام ونظرتهم إلى عموم المسلمين من جهة، ومن جهة أخرى قد تضلل من لا يعرف حقيقة أمرهم، ولا يدرك خفايا معتقدهم

---

(١) «بحار الأنوار» (٢٧/ ٥٨).
(٢) «بحار الأنوار» (٢٧/ ٢٢٢، ٥٠/ ٣١٥).
(٣) «بحار الأنوار» ٤٠)/ ٩٥).
(٤) «بحار الأنوار» (٢٧/ ٤٥).
(٥) «بحار الأنوار» (٢٤/ ٣٣).
(٦) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٢٢٩).
(٧) «بحار الأنوار» (٢٤/ ٢٨٠).

حيث يصفون المسلمين بأعداء أهل البيت والظالمين لهم، يقولون مثلًا: «والبراءة من أعدائهم واجبة، ومن الذين ظلموا آل محمد، وهتكوا حجابه، وأخذوا من فاطمة فدك، ومنعوها ميراثها، وغصبوها وزوجها حقوقهما، وهموا بإحراق بيتها، وأسسوا الظلم، وغيروا سنة رسول الله - صلى الله عليه وآله -، والبراءة من الناكثين والقاسطين والمارقين واجبة، والبراءة من الأنصاب والأزلام أئمة الضلال وقادة الجور كلهم أولهم وآخرهم واجبة»[1].

البراءة عند الشيعة المعاصرين وولاية الفقيه:

هذه المصادر التي نقلنا منها تلك النصوص هي المصدر الأساس للتلقي عند المعاصرين من الشيعة، ويسمونها «صحاح الإمامية»[2] أو «سنة المعصومين»[3]، ولذا اتفقت كتبهم القديمة والمعاصرة على هذا المفهوم الباطني للبراءة، ففي كتاب «عقيدة الشيعة في الإمامية» المطبوع سنة ١٣٩٧هـ لشيخهم المعاصر محمد باقر الأصفهاني، جاءت مجموعة من نصوصهم المسندة إلى معصوميهم - على حد اعتقادهم- لتقرر أن الدين عندهم هو الولاء لأئمتهم وشيعتهم والبراءة من مخالفيهم، وحين ساق الأصفهاني نصوص البراءة والولاء عندهم عقب عليها بقوله: «وقد ثبت بما مر من الأخبار الكثيرة الصريحة الأصلان: التولي، والتبري، وهما أصلان من أصول المذهب عند الإمامية ومحل اتفاقهم»[4].

فلا يختلف المعاصرون من الشيعة عن الغابرين في الاهتمام بأمر البراءة - كما قلنا -، ولكن الجديد في مذهب الشيعة المعاصرين هو إعلان البراءة من المشركين في زمن الحج على أرض الحرم في المشاعر المقدسة، فإن الدعوة لذلك لم تظهر إلا على لسان آيات قم بعد ابتداع

---

(١) «بحار الأنوار» (١٠/ ٢٢٦-٢٢٧)، «الخصال» لابن بابويه (ص١٥٣-١٥٤).

(٢) انظر: «منهاج عملي للتقريب» (مقال للرافضي محمد الحائري - معاصر - ضمن كتاب «الوحدة الإسلامية»): (ص٢٣٣).

(٣) انظر: «دستور جمهورية إيران»: (ص٢٠).

(٤) «عقيدة الشيعة» (١٤٥-١٤٦).

شيخهم الخميني مبدأ عموم ولاية الفقيه، ولذلك لا تجد في كتب الروافض المعتمدة لديهم ذكرًا لمسألة البراءة في شعيرة الحج، وإنما بدأ رفع شعار البراءة في الحج مع التطبيق العملي لمبدأ عموم ولاية الفقيه الذي يتم تطبيقه لأول مرة في حكومة الملالي الإيرانية، والذي تم بموجبه إخراج مهديهم الموهوم في صورة عشرات المعممين الذين باتوا يتولون سلطات الإمام المهدي الغائب بالكامل(١).

وفي نص طويل لهم يحظى بالقداسة - لأنه صدر عن المعصوم بزعمهم - خبر في غاية الأهمية، حيث يكشف لماذا اهتم شيعة عصرنا بدعوى البراءة، يقول خبرهم المزعوم: إن دولة المهدي التي يترقبون ظهورها في آخر الزمان تقوم على دعوة الناس إلى البراءة منهما(٢)، أي من الخليفتين الراشدين، ويبدو أن نظرية عموم ولاية الفقيه التي ينادون بها في عصرنا تفرض عليهم القيام بهذه المهمة، وهي دعوة الناس إلى البراءة في فترة غيبة المهدي نيابة عنه، ولذا نادوا بإعلانها في أكبر تجمع إسلامي.

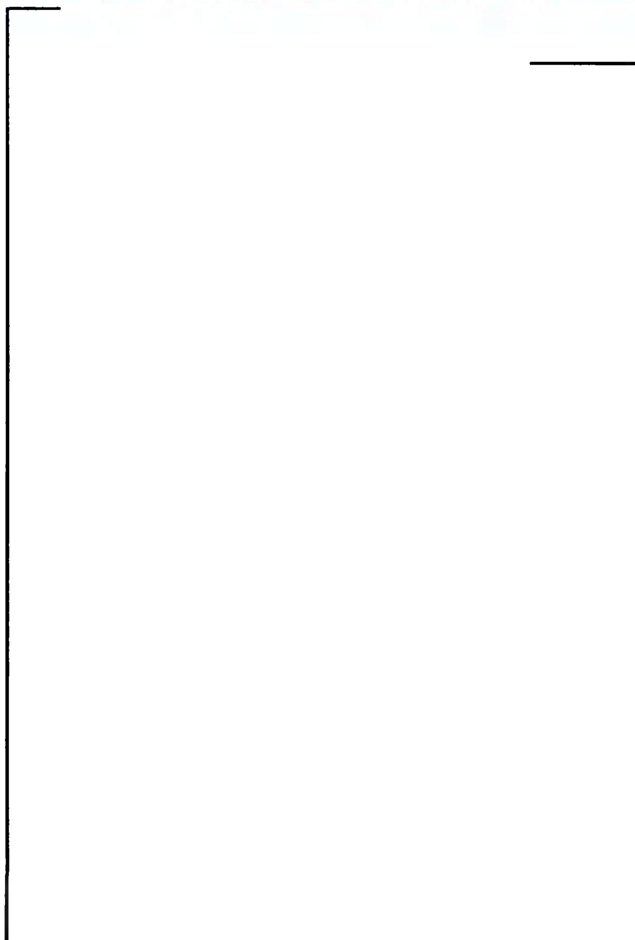
ولعلك تدرك حينئذ أن اشتراطهم واهتمامهم بإعلان البراءة في الحج لاعتقادهم أن من لم يتبرأ فلا دين له، وبالتالي فلا حج له!

---

(١) راجع موضوع: «ولاية الفقيه .. الخطر الأكبر المجهول» (ص ٨٩) من الكتاب.

(٢) انظر: «بحار الأنوار» (٥٣/ ٦).

فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات

رقم الإيداع
٢٠١٦ / ٢٣٤١

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر